جامعــة محمد الصديق بن يحي –جيجل

كليـــةالعلـــوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

المـــوضـــوع:

دراســـــة تحليـــليـــة و تقيمـــــيه لواقـــــع الشراكـــــة الأورو متوسطيـــــة

– دراسة حالة الجزائر –

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر فـــي العلوم الاقتصادية

تخصص– نقـــود ومـالية دوليـــة –

إعـداد الطالبتان:

– إيمان مزرق

– وداد شباح

إشراف الأستاذ:

– مسعود بودخدخ

لجنـــة المناقشـــة:

1– **عز الدين بوحبل**..... رئيسا

2– **مسعود بودخدخ**..... مشرفا ومقررا

3– **الياس حناش**.....1 مناقشا

السنة الجامعية: 2015-2016

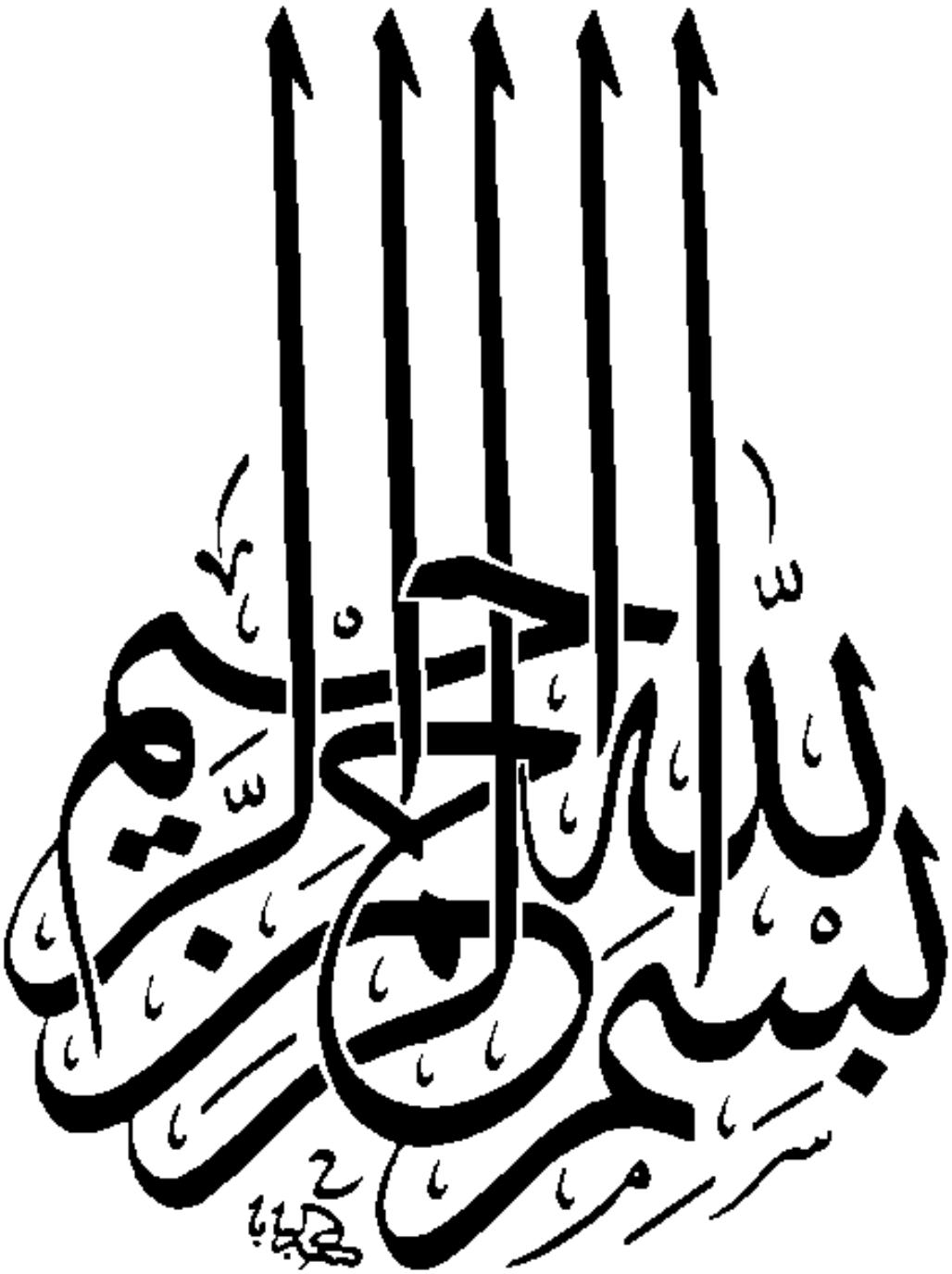
بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

اللهم لا تجعلني أصاب

بالغرورإذا نجحت ولا باليأس

إذاأخفقت وذكرني أن الإخفاق هو

التجربة التي تسبق النجاح

اللهم إذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ

تواضعي

وإذا أعطيتني تواضعا

فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي

تشكر

بسم الله الذي هدانا وأنار لنا طريق العلم وصلى الله وسلم على خاتم النبيين.

وإمام المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل "مسعود بودخدخ" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة ودعمها العلمي وتوجهاته القيمة.

شكر وتقدير كذلك لأعضاء اللجنة المناقشة ولكل الأساتذة الذين كان لهم الفضل خلال مشواري الدراسي.

شكرا جزيل الشكر

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكـــر والتـــقدير	
فهرس المحتـــــويات	
قائمـــــة الجـــداول والأشـــكال	
المقدمـــــــة	أ
الفصـــل التمهيـــــدي: الأسس النظرية لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية	
تمهـــــيد	**06**
المبحث الأول: منـــاخ العولـمة	**07**
المطلب الأول: مفهوم العولمـــــة أو موت المسافات	**07**
المطلب الثاني: أبعاد العولمـــة وضرورة الشراكة الاقتصادية	**08**
المطلب الثالث: أثار العولمة وضرورة الشراكة الاقتصادية	**10**
المبحث الثاني: من الحمائية إلي الانفتاح الاقتصادي	**12**
المطلب الأول: ماهية الحمائية التجارية (الحمائية)	**12**
المطلب الثاني: أهم الأدوات التقليدية والمعاصرة للحمائية التجارية	**17**
المطلب الثالث: ضرورة الانفتاح الاقتصادي	**19**
المبحث الثالث: مظلة الإقليمية الجديدة	**24**
المطلب الأول: مفهوم الإقليمية الجديدة	**24**
المطلب الثاني: دوافع الدول للاتجاه إلى الإقليمية الجديدة واهم أشكالها	**28**
المطلب الثالث: الإقليمية الجديدة من منظور التكتلات الاقتصادية	**30**
المبحث الرابع: الشراكة الأجنبية	**33**
المطلب الأول: الشراكة وأسباب اللجوء إليها	**33**
المطلب الثاني: أنماط وأشكال الشراكة الأجنبية	**37**
المطلب الثالث: مزايا الشراكة الأجنبية	**38**
خلاصة الفصل التمهيدي	**40**
الفصـــل الأول: الشراكـــة الأورو متوسطـية كإطار عام	
تمهيد	**43**
المبحث الأول: الشراكة الأورو متوسطية	**44**
المطلب الاول: مؤتمر برشلونة والشراكة الأورو متوسطية	**44**
المطلب الثاني: مفهوم الشراكة الأورو متوسطية	**47**

المطلب الثالث: متطلبات نجاح الشراكة الأورو متوسطية	**49**
المبحث الثاني: المحاور الرئيسية للشراكة الأورو متوسطية	**51**
المطلب الأول: المحور السياسي والأمني	**51**
المطلب الثاني: المحور الاجتماعي والثقافي	**52**
المطلب الثالث: المحور الاقتصادي المالي	**54**
المبحث الثالث: مرتكزات الشراكة الأورو متوسطية	**59**
المطلب الأول: عوامل بروز الشراكة	**59**
المطلب الثاني: تشخيص السياسة المتوسطية الجديدة	**60**
المطلب الثالث: دوافع عقد الشراكة الأورو متوسطية	**62**
المبحث الرابع: رؤية مغاربية للتعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي	**64**
المطلب الأول: اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية	**64**
المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الأوروبية المغاربية	**67**
خلاصة الفصل الاول	**70**
الفصل الثاني: اتفاق الشراكة الاوروجزائري : تشريح المسار والمضمون	
تمهيد	**72**
المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي كشريك اقتصادي	**73**
المطلب الأول: نشأة وتوسع الاتحاد الأوروبي	**73**
المطلب الثاني: التنظيم المؤسساتي للاتحاد الأوروبي	**74**
المطلب الثالث: المقومات المساعدة على الاندماج بين دول الاتحاد	**78**
المبحث الثاني: تاريخ العلاقات الأوروبية الجزائرية	**80**
المطلب الأول: العلاقات الأوروبية الجزائرية قبل 1976	**80**
المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية الجزائرية بعد 1976	**83**
المبحث الثالث: مراحل المفاوضات وتوقيع الاتفاق	**87**
المطلب الأول: مرحلة المفاوضات الأساسية	**87**
المطلب الثاني: مرحلة المفاوضات النهائية وتوقيع الاتفاق	**89**
المبحث الرابع: محاور اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	**91**
المطلب الأول: مقومات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي	**91**
المطلب الثاني: مضمون اتفاق الشراكة الأورو جزائري	**92**
المطلب الثالث: اهداف الشراكة الاورو جزائرية	**99**

خلاصة الفصل الثاني	**101**
الفصل الثالث: تحليل لواقع الشراكة الاوروجزائرية – دراسة حالة الجزائر –	
تمهيد	**103**
المبحث الأول: الأثر على تدفقات التجارة الخارجية البينية (الجزائر – الاتحاد الأوروبي)	**104**
المطلب الأول: الأثر على الواردات الجزائرية (من الاتحاد الأوروبي)	**104**
المطلب الثاني: الأثر على الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي	**112**
المطلب الثالث: الميزان التجاري البيني	**117**
المبحث الثاني: أثر اتفاقية الشراكة على الموارد الجبائية للخزينة	**120**
المطلب الأول: التعريفة الجمركية قبل توقيع الاتفاق	**120**
المطلب الثاني: أثار اتفاق الشراكة على موارد الخزينة العامة	**123**
المبحث الثالث: أثار اتفاق الشراكة على الاستثمار الأجنبي الأوروبي بالجزائر	**129**
المطلب الأول: تطور مستوى الاستثمار الأجنبي في الجزائر	**129**
المطلب الثاني: تقييم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر من الاتحاد الأوروبي	**135**
المبحث الرابع: اثار اتفاق الشراكة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**138**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**138**
المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بالجزائر	**141**
المطلب الثالث: تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اتفاق الشراكة	**145**
خلاصة الفصل الثالث	**151**
الخاتمة العامة	**153**
قائمة المراجع	**158**
الملخص	**165**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

1-فهـــــرس الجـــــــداول:

رقـــــم الجدول	عـــــنوان الجـــــــدول	الصفحـة
01	مقارنة بين الإقليمية التقليدية والجديدة	26
02	اتفاقية الشراكة والتعاون المبرمة بين الاتحاد والدول العربية	47
03	المبالغ المخصصة والمستهلة لكل بلد في إطار MEDللفترة 1995- 2000	57
04	مخصصات الشركات من المنح المالية	58
05	المساعدات المالية المقدمة من طرف فرنسا للجزائر	81
06	البرتوكولات المالية خلال الفترة 1978 - 1996	84
07	قائمة المنتوجات الخاضعة للتفكيك الجمركي	94
08	تطور حصة الاتحاد الاوروبي ضمن الواردات الجزائرية	107
09	تطور حصة الجزائر من صادرات دول الاتحاد الأوروبي	108
10	تطور واردات المنتجات الصناعية الرئيسية نحو الجزائر 2005- 2014	110
11	الواردات منتجات الفلاحية مستفيدة من التفضيل الجمركي نحو الجزائر	111
12	واردات المنتجات فلاحية المحولة المستفيدة من التفكيك الجمركي	111
13	إجمالي الصادرات الصناعية للجزائر نحو الاتحاد الأوروبي (2005-2014)	115
14	المنتجات الزراعية نحو الاتحاد الأوروبي	116
15	صادرات المنتجات الزراعية نحو الاتحاد الأوروبي لسنة 2014	117
16	تطور الميزان التجاري من 2005إلى 2015 مع الاتحاد الأوروبي	119
17	تطور الايرادات الجمركية في الجزائر خلال(1992-2004	122
18	توزيع رزنامة التفكيك الجمركي حسب اتفاق الشراكة الأورو جزائرية	123
19	توزيع منتجات القائمة الثالثة للتفكيك الجمركي حسب البنود والمعدلات	126
20	حجم الخسارة الجبائية الفعلية جراء تطبيق اتفاق الشراكة الاورو متوسطية	128
21	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2014	130
22	قائمة الدول المستثمرة بالجزائر ومشاريعها خلال الفترة 2003-2015	133

23	التوزيع القطاعي للاستثمار الوارد إلى الجزائر مابين 2003 إلى 2015	134
24	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر 1998-2001	135
25	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الاوروبي قبل توقيع الشراكة الأورو جزائرية من 1998 إلى 2000	136
26	الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى الاتحاد الاوروبي خلال 2003-2008	139
27	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	142
28	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (2003-2012)	145
29	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام	146
30	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة والمضافة	148
31	أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات 2011-2012	149

2- فهـــــرس الأشكال

رقم الشكل	عنـــــــوان الشكـــــــــل	الصفحـة
01	أنماط وأشكال الشراكة حسب تنوع القطاعات	38
02	مؤسسات الاتحاد الاوروبي	76
03	ألية عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي	78
04	مسار رزنامة التفكيك الجمركي على الواردات	105
05	حصة الاتحاد الاوروبي إجمالي التجارة الخارجية الجزائر (الصادرات والواردات)	106
06	التوزيع القطاعي لواردات الاتحاد نحو الجزائر 2014	109
07	واردات القطاع الانتاجي نحو الجزائر من الاتحاد	109
08	تطور الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الاوروبي (2000-2014)	113
09	تركيبة الصادرات الصناعية والفلاحية	114
10	تركيبة الصادرات خارج المحروقات	114
11	مخطط التفكيك الجمركي على السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي	124
12	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2012	131
13	تطور المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط	144

.

المقدمـــــة

مقدمة عامة:

دفعت التحولات الدولية والاقليمية التي تعرض لها العالم في القرن العشرين نحو حركة انفتاح واسعة لأسواق الدول أمام تدفقات التجارة والخدمات والاستثمارات الأجنبية الداخلة والخارجة، وعلى رأس هذه العوامل نجد العولمة التي تنادي بالانفتاح الكبير واللا مشروط على باقي العالم اقتصاديا اجتماعيا ثقافيا وسياسيا .

ومن بين هذه التحولات نجد مشروع الوحدة الاقتصادية الأوروبية ممثلة في الاتحاد الأوروبي والذي كان لنشأته أثر كبير على الخريطة الاقتصادية العالمية بصفة عامة وعلى المنطقة المتوسطية بصفة خاصة، حيث أصبح للإقليمية دور بارز في دفع اقتصاديات الدول باتجاه إلغاء القيود التجارية والتحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وقد شكل هذا الاتجاه حافزا لدى الاتحاد الأوروبي لتفعيل سياسته في المنطقة المتوسطية والاستفادة من أسواقها والدخول معها في تكامل اقتصادي ضمن إطار المشروع الأوروبي المعروف بالشراكة الأورو متوسطية .

تعود الشراكة الأورو متوسطية الى سنوات السبعينات حين سعى الاتحاد الاوروبي نحو توسيع نفوذه في المنطقة المتوسطية وهذا من خلال عقد اتفاقيات التعاون مع كل دولة متوسطية على حدى ، والتي بقيت سارية المفعول الى غاية عقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995، اين تم الاعلان عما يسمى ب" مسار برشلونة للشراكة الأورو متوسطية" ، وحسب بيان الاعلان فهو يقوم على اسس التعاون والشراكة بين الاتحاد الاوروبي وشركائه المتوسطيين في جميع المجالات : السياسية والامنية ، الاقتصادية والمالية، الاجتماعية الثقافية والانسانية.

وكانت تونس أول بلد عربي متوسطي وقّع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 لتدخل حيّز التنفيذ سنة 1998، أمّا المغرب فقد وقّعت بدورها اتفاق الشراكة سنة 1996 ودخلت حيز التنفيذ في بعدها بأربع سنوات عام 2000، وجاءت اتفاقيات الشراكة هذه لتحل محل اتفاقيات التعاون السابقة المبرمة مع المجموعة الأوروبية الاقتصادية، والتي نظّمت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين بعد نشأة المجموعة الأوروبية .

أما الجزائر فقد تأخّرت قليلا عن الجارتين تونس والمغرب، ووقّعت اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في أفريل 2002 ثمّ دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، إن توقيع الجزائر لهذا الاتفاق ومرور عدة سنوات على تنفيذه يستدعي إجراء دراسة تقييميه لنتائج هذه التجربة وما حققته على ارض الواقع، فالاعتبارات النظرية ترى أنه سيحرّر تدفقات السلع والخدمات والرساميل ما بين الطرفين ويجعل المنطقة المشتركة بينهما حرة للتبادل من دون قيود خاصة التعريفية، مع ما يفرزه ذلك من آثار ايجابية من ناحية النمو والتنمية

الاقتصادية على الضفتين، كما يعالج جوانب أخرى غير تجارية تمس الجانب الاقتصادي بصفة عامة، الجانب العلمي والتكنولوجي، حقوق الانسان، الجانب الثقافي ونظام الحكم، مما يحس اطار العيش المشترك في المنطقة المتوسطية .

ما ذكرناه سابقا يقودنا إذن نحو طرح اشكالية الدراسة التالية :

❖ **الاشكالية العامة :**

من المنظور الجزائري، هل يمكن اعتبار اتفاق الشراكة الاورو جزائرية بمثابة المثال الناجح عن التعاون الاقليمي المتوازن على ضفتي المتوسط؟

ان هذا التساؤل الرئيسي يقودنا الى طرح عدة تساؤلات فرعية يمكن ايجازها كما يلي:

*** أين يمكن ادراج الشراكة الاورو جزائرية ؟**

*** كيف يمكن الحكم على انعكاسات اتفاق الشراكة على المتغيرات الكلّية للاقتصاد الجزائري؟**

*** هل من المبرر إعادة النظر في رزنامة التفكيك الجمركي المتفق عليها ؟**

❖ **فرضيات البحث:**

يمكن الاستعانة بمجموعة من الفرضيات لمعالجة إشكالية البحث والإجابة على التساؤلات الفرعية والتي نلخصها في التالي:

– لم ترقى النتائج التي أفرزتها اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية بالنسبة للاقتصاد الوطني إلى الأهداف المرسومة التي كانت وراء توقيع الاتفاق .

– في ظل الآثار السلبية لعملية التفكيك التعريفي على الخزينة العامة وعلى تنافسية المؤسسة المحلية، تأجيل الفضاء التبادلي الحر هو خطوة اولى في انتظار خطوات تكميلية .

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

- التزايد الكبير للتجمعات الاقتصادية والترتيبات الاقليمية التي تكرسها العولمة.
- اثراء المكتبة الجامعية بدراسة اقتصادية حديثة وتقديم احصاءات وبيانات جديدة حول موضوع الشراكة الاورو جزائرية .

مرور 10 سنوات على دخول اتفاق الشراكة الاورو جزائرية حيز التنفيذ تعتبر فترة كافية لإجراء دراسة تقييمية لهذه الشراكة.

❖ **أهداف البحث:**

- ان الهدف من اجراء هذا البحث هو دراسة تقييم واقع التعاون الاقتصادي الاورو جزائري والوقوف على اثاره على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات (التجارة الخارجية، الاستثمار الاجنبي المباشر، موارد الخزينة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطية)

❖ **المناهج المتبعة في البحث:**

- ان المنهج المتبع في هذه الدراسة يجمع بين المنهج التحليلي والوصفي والمنهج التاريخي لإعطاء رؤية واضحة عن الشراكة الاوروبية الجزائرية ضمن مشروع الشراكة الاورو متوسطية و تقييم تجربة الجزائر في اطار اتفاق الشراكة الاورو جزائرية.

❖ **الدراسات السابقة:**

تجدر الاشارة إلى بعض الدراسات التي تناولت جوانب من هذا الموضوع نذكر منها:

- **إبراهيم بوخلجة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الاورو جزائرية**–دراسة تحليلية وتقييميه لمجموعة من المتغيرات الكلية –مذكرة مقدمة ضمن ،متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012–2013،تهدف هذه الدراسة الى تقييم نتائج واقع التعاون الاقتصادي الجزائري الاوروبي.

- **هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الاورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي ،جامعة بسكرة، 20012–2013تهدف هذه المذكرة إلى دراسة تطور التعاون الاقتصادي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، مع إبراز اثأر هذا اتفاق على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر.

- **مداني لخضر، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الاطراف والتكتلات الاقتصادية الاقليمية**–دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي – رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية – تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005–2006، تهدف هذه الدراسة إلى اسقاط تأثير التزامات الجزائر الدولية على سياسة التعريفة الجمركية في الجزائر بالتركيز على الإصلاحات الاقتصادية في قترة التسعينات من جهة، والتزامات إنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي من جهة اخرى

❖ **خطة البحث:**

للقيام بهذه الدراسة استوجب علينا اعتماد خطة لهذا البحث تتكون من أربعة فصول، الفصل الأول عبارة عن فصل تمهيدي يتناول اهم المبررات النظرية لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية والتي تشمل العولمة الإقليمية الجديدة، الانفتاح الاقتصادي، ومزايا الشراكة الأجنبية، أما الفصل الأول فتناولنا فيه الشراكة الاورو متوسطية كاطار عام تضمن نشأتها، المحاور الاساسية لهذه الشراكة وتجارب بعض البلدان المغاربية، بينما تطرقنا في الفصل الثاني الى الملامح العامة لاتفاق الشراكة الاورو جزائرية، بما فيه تاريخ هذه العلاقات ومراحل المفاوضات وتوقيع الاتفاق، بالإضافة إلى المحاور التي حاء بها هذا الاتفاق . ويدخل الفصل الثالث في عمق هذا البحث من خلال تناول تجربة الجزائر في ظل هذه الشراكة وتقييم نتائجها على اهم المتغيرات الاقتصادية الوطنية .

الفصل التمهيدي: الأسس النظرية لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية

تمهـــــــيد

المبحث الأول: منـــاخ العولـمة

المبحث الثاني: من الحمائية إلي الانفتاح الاقتصادي

المبحث الثالث: مظلة الإقليمية الجديدة

المبحث الرابع: الشراكة الأجنبية

خلاصة الفصل

تمهيد:

في ظل اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي وتوسع الاستثمارات لمواجهة المنافسة العالمية الحادة، أصبح من الضروري البحث عن استراتيجيات جديدة تعمل على التعاون والتكامل وتحقيق المصالح المشتركة بين الدول في مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية الأمنية وغيرها، ومن بين هذه السياسات نجد استراتيجية الشراكة التي تلعب دورا كبيرا في وصول المنتجات المحلية إلى الأسواق الدولية والشركة كآلية للتحالف بين المؤسسات والقطاعات والاقتصاديات المختلفة تعتبر من المداخل والمقاربات المهمة لاقتحام الأسواق الخارجية من أجلالاستفادة من وفرات التجارة الدولية من جهة، ومن جهة أخرى للعمل على تطوير المؤسسات المحلية تقنيا وفنيا لتكون على نفس مستوى نظيراتها في الدول المتقدمة

وبالتالي فهناك مجموعة من الدوافع والمبررات المتعددة التي تدفع الدول والاقتصاديات نحو خيار الشراكة، بدءا بمناخ العولمة السائد والارتباط المتبادل ضمن مختلف العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية والذي يحتم على كل اقتصاد إذا أراد الاستفادة من هذه الوفرات أن يجد مقاربات اندماج ضمن سلسلة الإنتاج العالمية.

المبحث الأول: مناخ العولمة

تشير التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي إلى تزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ويتمثل في

زيادة حجم ونوع معاملات السلع والخدمات العابرة للحدود وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية مع سرعة انتشار التكنولوجيا والتي يسميها الاقتصاد بالعولمة.

المطلب الأول: مفهوم العولمة (موت المسافات)

نقصد بالعولمة أو موت المسافات ابتداء اختزال الزمن أو اختصاره على مستوى أو منظور وحدات قياسية معين، فالمسافة التي كان يقطعها المرء في الماضي بين الجزائر والسعودية مثلا كانت تستغرق شهورا، آما الآن فلا تستغرق إلا عددا من الساعات، والمعلومات التي كانت ترسل من بلد لآخر كانت تتطلب أياما أو شهورا للوصول نحو وجهتها، لكنها الآن لا تستغرق أكثر من ثوان أو دقائق معلومة .

وتوجد في الحقيقة مجموعة متعددة من التعاريف البديلة للعولمة، ينطلق كلّ منها من رؤى مختلفة نختصرها على النحو التالي:

أ- خطة رأسمالية تستهدف استنساخ العالم على صورتها اي قولبته واعطائه الشكل الذي يخدم أهداف القوى العظمى؛

ب- مشروع لتنميط العالم أو جعله نموذج في شكل أحادي التوجه والمنهج والممارسة؛

ج- محاولة جادة لتكريس أو تجنيد الشرعية الدولية لخدمة مصالح الدول المتقدمة صناعيا بقيادة أمريكا؛[1]

د- خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى التدخل في سيادة الدول؛

هـ- مرحلة جديدة تتكثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، ويحدث تلاحم غير قابل للفصل بين المحلي والعالمي بروابط ثقافية، اقتصادية، سياسية وانسانية.[2]

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000-2001، ص ص15 ،16.

[2] عبير محمد علي عبد الخالق، **العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2007، ص19.

و- ظاهرة تشير إلى الانتشار الواسع المدى في كل أنحاء العالم للمبيعات والإنتاج وعمليات التصنيع، مما يشكل إعادة صياغة للتقسيم الدولي للعمل[1].

نلاحظ انه كثر الحديث عن مفهوم العولمة وتناوله العديد من الباحثين والأكاديميين كل في مجال تخصّصه الدقيق من زاويته الخاصة لذا نجد صياغة تعريف الدقيق للعولمة مسألة في غاية التعقيد نظرا لتعدد تعريفاتها، لكن المؤكد أن العولمة لم تأت كنتاج لاتفاق صريح وإرادي بين الشعوب في العالم بل هي نتيجة غير مباشرة للتطورات العلمية والتكنولوجية وإفرازاتها المختلفة على أوجه العلاقات الدولية، كما أنها ليست مشروعا عالميا محلا للبحث لوضع نهاية للتاريخ أو حضارات الشعوب على نحو ما قد يعتقد البعض.

المطلب الثاني: الأبعاد العولمة

إن العولمة في طبيعتها ومضمونها ذات طابع حركي ديناميكي لذا فهي تحتوي على أبعاد كثيرة منها البعد الاقتصادي، البعد السياسي، البعد الثقافي، البعد الاجتماعي والتكنولوجي وسوف يتم توضيح المقصود بكل من هذه الأبعاد فيما يلي:[2]

أولا: البعد الاقتصادي

تعتمد العولمة على فتح الأسواق والمزايا التنافسية في التبادل الدولي كما تهتم بالنظم التسويقية المتطورة، وتركز على حرية حركة عناصر الإنتاج (العولمة التجارية) وحرية حركة رأس المال (العولمة المالية) والاستثمار عالميا، وعلى نمو وتعميق التبادلات بين الدول والاقتصاديات المختلفة بحيث يزداد حجم المبادلات التجارية التي تعمل في إطار منزوع القواعد والإجراءات الحمائية، وتظهر الخاصية الاقتصادية من خلال عمل التكتلات الاقتصادية الدولية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وكذلك نشاط الشركات المتعددة الجنسيات.

---

[1] محمد بن فهد، **الكوننة أو السوق العالمية**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع ،الأردن، 2005، ص23.

[2] عصام الدين أحمد أباضة، **العولمة المصرفية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 33.

ثانيا: البعد السياسي

تنطوي العولمة على تقديم الاقتصاد على السياسة بمعنى أن تكون أولوية الحكم هي الاصلاح الاقتصادي في الوقت الذي يسهل فيه الاصلاح السياسي، مما قد يؤدي إلى اقتران العولمة بالصراع الداخلي والتفكك السياسي للدول تحت تأثير التداخلات الخارجية المباشرة وغير المباشرة .

ثالثا: البعد الثقافي

يتمثل البعد الثقافي للعولمة في توحيد مجموعة القيم والمعتقدات المتمثلة في أنماط التفكير والعيش والملبس والغداء، وذلك عن طريق تنميط برامج التعليم واضعاف جوانب الخصوصية الثقافية عبر منتجات إعلامية كثيفة مصاغة بشكل مستقطب لملايين الأفراد في مختلف الدول، بحيث يصبح النموذج الرأسمالي الاستهلاكي الليبرالي هو المثل الواجب الاقتداء به، وتتجلّى مظاهر العولمة الثقافية في:

– محو الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية؛

– التمكين لقيم وأنماط الحياة الغربية والأمريكية وهذا بسبب سيطرة هذه الأخيرة على تكنولوجيا الإعلام والاتصال وكذا إنتاج المادة العلمية والثقافية والإعلانية وتدفق الأفكار والمعلومات عبر العالم بالإضافة إلى اللغات الأجنبية وخاصة الانجليزية التي أصبحت تشكل لغة عالمية للاتصال والمعاملات.[1]

رابعا: البعد الاجتماعي

يعتبر هذا الجانب الاكثر تضررا من تأثيرات ظاهرة العولمة، ويبدو ذلك في النقاط التالية:

– إضعاف الولاء القومي تحت وطأة الانتماءات العرقية أو الطائفية العابرة للحدود، خصوصا وأن هذا الولاء هو الضامن للتماسك الوطني والاستقرار السياسي والاجتماعي؛

– القضاء على جانب كبير من المكاسب الاجتماعية لبعض الطبقات وتعميق الفوارق بين الأغنياء والفقراء بفعل زوال الطبقة الوسطى في العديد من المجتمعات؛

– ارتفاع معدلات الجريمة وتنامي التجارة غير المشروعة؛

– زيادة معدلات البطالة نتيجة تصفية المؤسسات العمومية، وما ينجرعنها من تسريح القوى العمالية التي تضاف إلى الطاقات البشرية العاطلة.

---

[1] عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية الاتفاقيات الشركة العربية الاورو متوسطية**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم ألاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2005–2006،صص70–78.

خامسا: البعد التكنولوجي

لقد عرف العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين ثورة تكنولوجية هائلة شملت كل القطاعات الزراعية، الصناعية، التجارية والخدمية في الدول المتقدمة، وهذا نتيجة الأهمية التي أعطتها هذه الدول للبحث والتطوير من خلال المخصصات المالية المعتبرة الموجهة لهذا المجال، وترتب عن هذه الثورة التكنولوجية آثار عديدة على العملية الإنتاجية نوجزها فيما يلي:

– التراجع النسبي لأهمية المواد الطبيعية والمواد الخام في العملية الإنتاجية والاتجاه نحو الاعتماد أساسا على الخبرة والمعرفة الفنية؛

– أدّى التطور التكنولوجي إلى الإخلال بالأشكال التقليدية للتخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي، حيث كانت الدول المتقدمة تتمتع بمزايا نسبية في إنتاج السلع الصناعية، لكن هذا التخصص اختل بسبب التحولات الجذرية في نسب المزج بين العوامل المختلفة للعملية الإنتاجية، مما أدى إلى حدوث تغير كبير في توزيع المزايا النسبية والنشاطات الإنتاجية تبعا لذلك على المستوى العالمي.

المطلب الثالث: آثار العولمة وضرورة الشراكة الاقتصادية

إن لغة المصالح والمنافع هي لغة العولمة ومن ثم فإن تكاليف العولمة تعادل بالتمام عوائدها، فلا توجد تكلفة بدون عائد كما لا يوجد عائد بدون تكلفة، كما أن الحرص في الحصول على المزايا يجب أن يعادله الحرص على دفع الالتزامات والتكاليف .

وتكمن الخاصية الأساسية للعولمة في توحيد الأسواق جميعها لتصبح سوقا واحدة دائمة التوسع والاتساع تشمل العالم بآسره وهذا ما يحقق للعالم مجموعة من المزايا :[1]

–ميزة الاتاحة الفورية الشاملة والعرض الفوري لكافة المنتجات، وعدم حدوث اختناقات نتيجة الندرة أو تكدس نتيجة للفائض؛

– ميزة الاستهلاك الواسع بالنسبة للمنتجات بما يضمن سرعة التصريف، البيع، سرعة دوران البضائع، سيولة المشروعات، وانخفاض التكلفة وزيادة العائد؛

[1] محسن أحمد الخضري،**العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة**، الطبعة الأولى، مجموعة الن+يل العربية، القاهرة، 2000، ص ص 171–176.

– ظهور مجتمعات وتكتلات الإنتاج والتسويق والتمويل، وما تملكه من مزايا تنافسية فائقة وارتقائية تزداد وتنمو بشكل متسارع غير محدود، بسبب الطبيعة الابتكارية لقوى العولمة ؛

– زيادة درجة الارتباط المتبادلة بين الشعوب الإنسانية والدول والحكومات والمنظمات والشركات دولية النشاط ومتعددة الجنسيات، خاصة من خلال عمليات الاتصال والانتقال الفعلي للسلع والخدمات والأفكار والوصول بها عبر الحدود إلى سوق عالمية واحدة؛

–بناء قاعدة فكرية قائمة على وحدة العالم وعلى ملئ فراغ القطاع العسكري الذي كان عنوان مرجعيا لفترة الحرب الأولى والثانية[1]؛

–تحقيق المصارحة والشفافية الكاملة من خلال الاهتمام بأدق التفاصيل سواء من الناحية التشريعية القانونية أومن حيث العلاقات التبادلية الاقتصادية أومن حيث الحقوق السياسية؛

– تحقيق درجة عالية من التطور القائم على استقطاب وجذب الاستثمارات العالمية وتوطينها والاستفادة من الأساليب ووسائل الإنتاج المتقدمة وتطبيق التكنولوجيات الجديدة؛

– خلق نظام دولي متعدد الأطراف لحل المنازعات الدولية تتوافر فيه الضمانات اللازمة؛[2]

– التحرر من نظام التخطيط المركزي والنظم البيروقراطية والانتقال نحو نظام السوق الحرة؛

وتعتبر ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة من أهم العوامل المساعدة على ظهور الشراكة الاقتصادية ثنائية أو متعددة الأطراف، فاتفاقيات الشراكة من خلال محاورها المختلفة تشترك مع العولمة في إلغاء كافة الحواجز والقيود الجغرافية والسياسية وغيرها، التي تقف في وجه حركة التجارة الدولية والرساميل والمعرفة والاشخاص، كما أنّ هناك العديد من التحديات التي تواجه الدول النامية في ظل مناخ عالمي تسوده مظاهر العولمة، وعلى رأس هذه التحديات نجد العزلة الاقتصادية والبقاء على هامش سلسلة الانتاج العالمية وعدم الاندماج ضمن الحركة التجارية والاقتصادية الدولية والاستفادة من مزاياها المختلفة، وفي جانب آخر نجد عدم الالتزام التام للدول المتقدمة بتنفيذ تعهداتها، سواء تلك الناتجة عن الاتفاقات الدولية كجولة الارغواي المتعلقة بتطبيق معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية والأقل نموا وفتح الأسواق إمام صادرات هذه الأخيرة، أو تلك المتعلقة بتقديم مساعدات مالية وفنية للاقتصاديات النامية.

---

[1] ففي العولمة لم تعد هناك حروب عالمية باردة أو ساخنة، بل أصبحت العولمة اسفنجة تمتص الضغوط وتعالج أسباب النزاعات، وهذا لا يعني انتهاء الحاجة إلى الجيوش بل تحويل وظيفتها من الحرب والدفاع إلى وظيفة الشرطة، لفرض الأمن والاستقرار ومكافحة الجريمة.

[2] نيفين حسين شمت، **التنافسية الدولية وتأثيراتها على التجارة العربية والعالمية**، دار الكتاب المصرية، الإسكندرية،2009،ص156.

إن هاته الآثار الناجمة عن العولمة تجعل من اندماج الدول النامية في محيط إحدى الكتل الاقتصادية الكبرى عبر اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وسيلة مهمة لتحقيق تكاملها مع الاقتصاد العالمي وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية .

المبحث الثاني: من الحمائية إلى الانفتاح الاقتصادي

يعتبر الانفتاح على الخارج نتيجة حتمية لظاهرة العولمة، ويقود تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي بكل أشكالها خاصة الانفتاح التجاري وكذلك سياسة الانفتاح المالي إلى إزالة كل الحواجز التي كانت تعتمد في ظل الانغلاق و الحمائية التجارية والكبح المالي، ويكون ذلك من خلال التوجه نحو اقتصاد السوق والاندماج ضمن التكتلات الاقتصادية الاقليمية عبر اتفاقيات الشراكة وما ينجر عنها من مكاسب للبلد.

المطلب الأول: ماهية الحماية التجارية (الحمائية)

إن الدول الكبيرة التي تكوّنت من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر كانت جميعها تتبع نظام الحمائية، حيث كانت تركّز جهودها نحو تعظيم الربح التجاري وتكديس المعادن الثمينة الناتجة عن فائض الصادرات على الواردات، ففي حين تبنّت بريطانيا في القرن التاسع عشر أفكار الاقتصاديين الأحرار توطّدت بالمقابل نظم الحماية التجارية بالدول حديثة النشأة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا ،وخلال النصف الأول من القرن العشرين انتشر نظام الحماية في كل مكان لا سيما عقب الانهيار الاقتصادي الكبير الذي جرى في الثلاثينيات وبعد الحرب العالمية الثانية بذلت الدول المتقدمة صناعيا جهودا مشتركة للحد من عقبات التجارة الدولية، وكان ذلك بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الاتفاق العام حول التعريفات الجمركية والتجارة المعروفة بـGATT[1].

الفرع الأول: تعريف الحمائية التجارية

اتّبعت الدول النامية الحمائية التجارية حين أدى الهيكل القديم للتجارة الدولية القائم على تخصّصها في إنتاج المواد الأولية رخيصة الثمن والاعتماد على الدول المتقدمة في الحصول على حاجتها من المنتجات المصنعة إلى زيادة مديونية هاته الدول وزيادة عجز موازين دفوعاتها، فتبنّت سياسة التصحيح الهيكلي وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة مما أدى بها إلى ضرورة انتهاجها للسياسة الحمائية لحماية القطاعات الوليدة من المنافسة الخارجية .

---

[1]سلطاني سلمى، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية**، رسالة الماجيستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الجزائر، 2003،ص30.

تعرّف الحماية أو الحمائية (le protectionnisme) بحسب قاموسoxfordعلى أنها ممارسات تقيد التجارة الدولية لصالح المنتجين المحليين باستخدام التعريفات الجمركية والحصص[1]، وتعرف أيضا أنها " الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطاتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاه المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوّى بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة " [2].

وتسمى الحمائية أيضا بسياسة " تقييد التجارة الدولية" التي تجلّت من خلال افكار المدرسة التجارية والتي كانت ترى أن مصلحة الدولة هو تعظيم الثروة من خلال مراكمة حجم المعدن النفيس أي الذهب والفضة من خلال التدخل في مجال التجارة الدولية عبر زيادة وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات[3] .

الفرع الثاني: مبررات الحماية التجارية

هناك مجموعة من المبررات ذات الطبيعة المختلفة تقف وراء هذا المبدأ.

اولا: المبررات الاقتصادية: تكمن المبررات الاقتصادية لمبدأ الحمائية فيما يلي :

1- حماية الصناعات الناشئة:

تعتبر حماية الصناعات الناشئة من أقدم المبررات لتقرير الحمائية وتقييد التجارة الدولية، والأساس أنّ نفقة الانتاج الحدية للسلعة التي تنتجها هذه الصناعة تكون مرتفعة نسبيا في البداية، بحيث لن تستطيع منافسة الصناعات الاجنبية التي تنتج سلعا مماثلة بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الاولى، ولذلك من الضروري ان تعطي الفرصة الملائمة عن طريق حمايتها جمركيا حتى تتمكن من بلوغ مرحلة النضج .

وقد طبّقت هذه السياسة في الولايات المتحدة الامريكية سنة 1870، حيث كان الهدف المعلن عنها هو تطوير المعامل والمصانع في البلاد، ثمّ أعاد F.List طرح هذه الفكرة عند عودته إلى المانيا من الولايات

---

[1] حسينة محزم، **تقدير تأثير الأساليب الحمائية المقنعة في ظل اتفاقية الشراكة الاورو متوسطة**، مجلة الباحث، جامعة قسنطينة، العدد 15، سنة2015، ص294.

[2] زينب عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2000،ص292.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القرمي**، سلسلة 2 لدراسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 131.

المتحدة، وصار من اكبر مؤيدي تطبيق الحمائية من خلال فرض الرسوم الجمركية[1]، وقد وضع F.List عدة شروط لتطبيق الحماية وهي:[2]

* أن تقتصر الحماية على الصناعة دون الزراعة، لأن الزراعة تمثل التخصص الطبيعي ومن ثمّ فالدول مهيّأة للتخصص الزراعي لا تحتاج سياسة حمائية، كما أن حماية القطاع الزراعي يرفع من أسعار المواد الغذائية والأولية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور وينعكس ذلك سلبا على الصناعة الناشئة.

* تقتصر الحماية على الصناعات القادرة أي التي يمكن ان تتطور بالمزايا النسبية وأن تنافس في المستقبل، أما الصناعات الاخرى التي لا تتوفّر على مثل هذه الامكانات فيجب أن تترك لقوى السوق تقرّر مصيرها.

* الحماية مؤقتة ومرتبطة بالظروف والفترة كمرحلة النمو الأولى، وبعد تلك الفترة يفتح المجال للتجارة والمنافسة الحرة.

2-توازن ميزان المدفوعات وتحسين التبادل:

يمكن للدولة ان تستفيد من الحماية التجارية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري وبالتالي توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي، وذلك بطريقتين:[3]

- من خلال القيود القيمية:

يؤدي فرض رسوم وضرائب على الواردات إلى ارتفاع أسعار السلع الاجنبية وتراجع الطلب المحلي عليها خاصة عندما تتمتع بمرونة طلب سعرية مرتفعة، عندها يضطر المنتج الاجنبي إلى تخفيض أسعاره وبهذا يستفيد المستهلك من هذه الفروق المتمثلة في رفاهية اقتصادية لصالحه، امّا إذا قام المنتج الاجنبي بتحميل أتعابه المتمثلة في رسوم جمركية ضمن ثمن السلعة فسيرتفع سعرها لصالح السلع المحلية المنافسة، ويستفيد الاقتصاد المحلي من طاقته الشرائية المتزايدة بالنسبة لحجم الواردات واسعارها، وبالتالي يتحسن معدل التبادل الدولي لهذا الاقتصاد .

---

(1) فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية والاقليمية والدولية**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة،2013،ص ص 56،57.

(2) **المرجع السابق**، ص 57.

(3) مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، الدار الجامعية الجديدة ،الطبعة الاولى، مصر، 2006، ص ص119، 120.

- من خلال القيود الكمية:

يؤدي التقييد الكمي عبر نظام الحصص إلى خفض حجم الواردات وتقليص العجز في الميزان التجاري وتنظيم احتياجات السوق من السلع المستوردة طبقا لحاجة الاقتصاد الحقيقية .

3-الحصول على موارد للخزينة العامة:

يمكن للحواجز الجبائية على التجارة الدولية ان تمول جزءا كبيرا من نشاط الدولة مما يؤدي الى تخفيض العبء الضريبي الداخلي، فالحجم المرتفع للرسوم الجمركية مثلا يؤدي إلى زيادة موارد الدولة واستخدامها في الإنفاق العام، وبذلك تشارك التجارة الدولية في تمويل نفقات الدولة أو تمويل التنمية، بالأخص إذا استخدمت تلك الأموال في تشجيع ودعم الصناعات الوطنية المماثلة، ويعاب على هذه الحجة ان المستهلك هو الذي يتحمل تلك الزيادة في الضرائب الجمركية، مما يؤدي الى انخفاض الرفاهية وزيادة التهرب الضريبي[1].

4-جذب رؤوس الأموال الأجنبية:

تهدف الحمائية أيضا إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستقرار بالبلد قصد الاستثمار المباشر تجنبا لعبء الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، وهكذا يستخدم اجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة محلية يعتمد في انتاجها على رأس المال الاجنبي مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي حيث يزيد الانفاق الكلي بزيادة التشغيل، كما يساعد راس المال الاجنبي على تطوير فنون الانتاج محليا وارتفاع كفاءته، لكن من جانب آخر فإن جانبا هاما من الفائض الاقتصادي الناتج عن تلك الاستثمارات سيتسرب الى الخارج في شكل فوائد للقروض او جزء من الارباح، لذلك ففعالية سياسة الحماية التجارية من اجل جذب رؤوس الاموال يتوقف على ضوابط تلك السياسة وتوجيهها من جانب الدول المتلقية لرأس المال الاجنبي، وكيفية توجيهه وتحديد مساره لتحقيق التنمية الاقتصادية محليا.[2]

---

[1] فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية**، مرجع سابق، ص 58.

[2] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص 295.

5-حماية الاقتصاد المحلي من خطر الاغراق:

الاغراق (dumping)هو بيع السلعة الاجنبية في السوق المحلي بسعر يقل عن تكاليف انتاجها او بيعها في البلد الاجنبي، والهدف من ذلك كسب الاسواق الخارجية على حساب المنافسين سواء كانوا

محليين أو أجنبيين بالسوق الجديد، فإذا شعرت الدولة بأي محاولة للإغراق فإنها تسارع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها المحلي عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة او منع الاستيراد نهائيا[1].

ثانيا- المبررات الغير الاقتصادية:

هي مجموعة من الحجج يصعب قياسها تساق لتبرير تدخل الدولة في التجارة الدولية، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: [2]

1-دعم الأمن القومي:

هناك منتجات معينة ذات اهمية استراتيجية لدعم الامن القومي والقوة العسكرية بحيث من المخاطرة عدم توفير الدعم لمنتجيها، لذا من الضروري حماية هذه السلع التي قد لا تتسم بالكفاءة باستخدام المعايير الاقتصادية البحتة، حيث يخشى انصار الحماية ان يؤدي اعتماد الدولة على العالم الخارجي في الحصول على بعض السلع الاستراتيجية كمعدات الدفاع أو الغذاء إلى تهديد استقلال الدولة، خاصة عند نشوب الحروب التي تؤدي إلى قطع طرق المواصلات، فعلى الدولة حماية الانتاج المحلي لهاته السلع الاستراتيجية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي منها .

2-الحفاظ على الشخصية القومية:

مما لاشك فيهان انفتاح الدولة على العالم الخارجي نتيجة التجارة وسهولة المواصلات والاتصال تساعد على سرعة انتشار العادات والتقاليد الثقافية والقيم العقائدية الاجنبية، لذلك تقتضي مصلحة الدولة تقييد التجارة مع العالم الخارجي حماية لشخصيتها القومية وعاداتها وتقاليدها الموروثة، وحمايتها من تسلل بعض القيم والافكار الاجنبية غير المرغوب فيه.

---

[1] زينب عوض الله، **مرجع سابق**، ص 295.

[2] جمال جويدان الحمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006، ص ص، 140، 141.

المطلب الثاني: أهم الادوات التقليدية والمعاصرة للحماية

الفرع الاول: الادوات التقليدية للحماية

اولا- نظام الحصص وتراخيص الاستيراد:

يقصد بها فرض قيود على الاستيراد ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها أو تصديرها، وقد تكون الحصص كمية او قيمية ولكل منهما مزاياه وعيوبه، وتمّ الأخذ بهذا النظام بعد الحرب العالمية الاولى عندما استخدمته فرنسا كقيد على الواردات ثمّ تبعتها بعد ذلك العديد من الدول، حيث ساد العمل به عقب الكساد الكبير في أوائل الثلاثينات.

ويثير توزيع الحصص عدة مشاكل اهمها كيفية توزيع هذه الحصص بين الدول المختلفة ثم كيفية توزيعها بين المستوردين الوطنيين، كما يعاب على هذا النظام ما يتضمنه من تدخّل اداري كمّي في العلاقات الاقتصادية وما يمكن ان ينجم عنه من مساوئ الجمود وظهور الاحتكارات، لذلك اتّجهت جهود تحرير التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية للحد من الاعتماد على هذا النظام[1].

ثانيا- الرقابة على الصرف وتخفيض أسعاره:

تدخل الرقابة على الصرف ضمن اساليب الرقابة المباشرة على التجارة الدولية، ولكن في هذه الحالة لا تفرض القيود الكمية على حجم الواردات في حدّ ذاتها بل على حجم العملات الاجنبية المسموح باستخدامها للحصول عليها، مما يؤدي إلى تقييد كمية الواردات بطريقة غير مباشرة .[2]

ثالثا- الحقوق والرسوم الجمركية:

تعرّف الرسوم الجمركية بكونها الرسوم المفروضة على الواردات من السلع أو الخدمات نحو بلاد ما، وتحصل في العادة من طرف مصالح الجمارك عند نقاط الدخول للدولة، وتعتبر من الضرائب غير المباشرة التي تمس البضائع وليس مداخيل الأشخاص حيث يمكن استرجاعها في سعر بيع المنتج، حيث يعتبر دخول البضائع للحدود الإقليمية بمثابة الحدث المنشأ للضريبة الجمركية.

---

[1] زينب عوض الله، **مرجع سابق**، ص 306.

[2] **المرجع السابق**، ص 307.

وتعتبر الحقوق الجمركية من أهم الادوات المستخدمة في تنفيذ السياسات التجارية، فهي اداة سعرية تستعمل لتقليص هامش الفرق بين الاسعار الخارجية والاسعار الداخلية، وبالتالي تمكين المنتجين المحليين من مواجهة المنافسة الاجنبية التي تهدّد الانتاج الوطني على المستوى السوق المحلية.[1]

الفرع الثاني: الأدوات المعاصرة للحماية

تتمثل باختصار في الادوات التالية :

اولا: القيود التقنية للتجارة:

تستخدم الدول بصفة كبيرة تنظيمات تحدد نوعية المنتجات ومواصفاتها لضمان صحة وسلامة المستهلك أو البيئة، وغالبا ما تكون المواصفات المتنوعة حواجز تجارية مستقرة، لذلك سعت GATT لوضع قواعد أفضل لضمان عدم اشتراط معايير تقنية تشكل عقبات في وجه التجارة الدولية من جهة، وتشجيع انسجام المعايير الدولية بما لا يتضارب ورغبة الحكومات في تحقيق مستويات افضل للمنتجات .[2]

ثانيا- الإعانات والاغراق:

تعتبر الاعانات من وسائل السياسة التجارية التي تستهدف تشجيع الصادرات وجعلها أكثر تنافسية في الاسواق الخارجية حيث تقدّم هذه الإعانات أثناء إنتاج السلع المصدّرة او في مرحلة التصدير، وقد تكون هذه الإعانات مباشرة في شكل تقديم تسهيلات مصرفية وبعض الخدمات الأخرى، إذ توفّر الإعانات للشركات المحلية القدرة على تصدير سلعها بسعر أقل من سعر البيع في الاسواق الخارجية، وتنتج الاعانات آثارا كتلك التي يخلقها الإغراق الذي يعتبر تمييزا سعريا يستهدف كسب الأسواق الخارجية على حساب المصدرين الأجانب.[3]

ثالثا- القيود الاختبارية للصادرات/ الواردات:

وتتم باتفاق بين السلطات العمومية أو مسؤولي الصناعات في البلد المستورد مع السلطات أو مسؤولي الصناعات في البلد المصدّر حول تقييد صادراتها أي تحديد حجمها خلال مدة محددة، من خلال التسويق المنظم لمنتوج أو مجموعة من المنتجات عبر التحديد المباشر للحجم او تحديد السعر الأدنى للمنتجات.[4]

---

[1] مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية**، رسالة ماجيستير، علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص 20.

[2] **المرجع السابق**، ص 18.

[3] **المرجع السابق**، ص 19.

[4] **المرجع السابق**، ص 19.

المطلب الثالث: ضرورة الانفتاح الاقتصادي

الفرع الاول: تعريف الانفتاح الاقتصادي

الفتح نقيض الإغلاق، ويدل مصطلح " الانفتاح " على وجود حالة سابقة من الانغلاق يأتي الانفتاح نفيا لها من خلال فتح أبواب ما كان منغلقا على الخارج، وقد استخدم اليونانيون القدماء مصطلح الانفتاح كمفهوم واسع وهو الانفتاح على العالم الخارجي .

أما عن مفهوم الانفتاح (overture) كمصطلح علمي فيستخدمه المصرفيون بمعنى " يبدى وينشئ " كأن يقوم بنك بفتح حساب توفير لأحد زبائنه، وفي البورصة يستعمل مصطلح الانفتاح بمعنى "الافتتاح" أي سعر السهم الذي يباع او يشترى به في أول عملية في اليوم.

ويعرف الانفتاح الاقتصادي بأنه « حركة تحرير السوق الوطنية من التنظيمات المقيدة، وهي لا تشمل سوق معينة وإنما كل سوق تجاري أو مالي»[1].

لقد ارتبط مفهوم الانفتاح بالجانب السياسي أكثر منه بالاقتصادي في السنوات التي برز فيها ما يسمى بالعولمة الاقتصادية التي كان هذا المفهوم إحدى افرازاتها، وسياسة الانفتاح الاقتصادي هي السياسة المنتهجة والمطبقة من قبل الدولة والمتمثلة في الانفتاح على العالم الخارجي في علاقاتها الاقتصادية للسير بالتنمية بأسرع معدل ممكن، بحيث تتماشى هذه السياسة مع منطق العصر الذي يتميز بتطور العلاقات الاقتصادية الدولية وقيام التكتلات الاقتصادية بين دول العالم والأسواق المشتركة[2].

وتأخذ سياسة الانفتاح الاقتصادي شكلين أساسين، الشكل التجاري وهو الاكثر تداولا ويتمثل في فتح الحساب التجاري لميزان المدفوعات، من خلال إزالة كافة الحواجز الجمركية أمام التنقل الحر للسلع والخدمات، حتى تتقارب الاسعار المحلية للسلع والخدمات المتبادلة دوليا مع الأسعار العالمية، كما تتأثر أيضا اسعار السلع والخدمات غير التبادلية، بما يحسّن من مستوى رفاهية المستهلك.

---

[1] عبدوس عبد العزيز ، **سياسة الانفتاح التجاري ودورهما في رفع القدرة التنافسية للدول**، رسالة دكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، 2011، ص1.

[2] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع في الاسكندرية، مصر، 1982، ص 232.

امّا الشكل المالي فهو السياسة التي تعتمد على تشجيع دخول رؤوس الأموال الاجنبية وتحرير حساب رأس المال، بمعنى السماح بدخول الاستثمار الاجنبي المباشر وازالة كافة القيود على التدفقات المالية المغادرة[1].

ومما سبق يمكن القول أن سياسة الانفتاح الاقتصادي كانت ومازالت محل جدل بين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين حول ايجاد تعريف محدد لها، إذا أنهم اتفقوا على ان سياسة الانفتاح الاقتصادي نموذج عام مطبق في جميع دول العالم اليوم سواء كانت متقدمة، متخلفة، رأسمالية أو اشتراكية، ولكنها مطبقة بدرجات متفاوتة في دول العالم كل حسب طبيعة نظامه الاقتصادي وحسب خصوصيات اقتصاده الوطني، فلا وجود لاقتصاد مغلق تماما حتىّ بالدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي الذي أحاط اقتصاده في الخمسينات بما يسمى بالستار الحديدي، حيث كانت له علاقة اقتصادية وتجارية مع كثير من الدول شرقا وغربا، ممّا يأكّد أنه لا وجود لدولة في عالمنا المعاصر تستطيع الحياة في حالة انغلاق على نفسها .

الفرع الثاني: أهمية الانفتاح الاقتصادي

يرتكز النظام الاقتصادي الدولي الحالي على العولمة والانفتاح الاقتصادي الذي يولد تكامل الاقتصاديات الوطنية مع الاقتصاد الدولي ويخلق تفاعلات جديدة مع العديد من الأطراف، من هنا فإن عملية الانفتاح الاقتصادي تستدعي تطوير الإطار الهيكلي، ولقد زاد اهتمام الدول بمختلف درجة تقدمها بمسألة تبني وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته، وإنما وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

ولقد ازداد الاهتمام الدولي بسياسة الانفتاح الاقتصادي وذلك لما توفره من ابعاد اقتصادية وسياسية نوجزها في النقاط التالية :[2]

* اجتياح الأسواق العالمية وامتلاك مزايا تنافسية فيها، حيث تقوم الدولة المنفتحة بتبني استراتيجية التوسع والانتشار من خلال تحرير تجارتها الخارجية خاصة التركيز على الصادرات الصناعية، ومن هنا يعمل الانفتاح على ابتلاع بعض الاسواق والسيطرة عليها، عندئذ ينجح الاجتياح بذكاء وهو ما يعرف

---

[1] منى يونس، **اقتصاد السوق بين الانفتاح والتحول**، مجلة كلية بغداد، للعلوم الاقتصادية، العدد 26، 2011، ص 125.

[2] عبدوس عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص ص4 ،5.

بالانفتاح التجاري، ويتضمن تحقيق هذه الاستراتيجية مجموعة من الاهداف الفرعية التي تتحقق أيضا عن طريق ضمان التواجد في الأماكن المختلفة من العالم وتحقيق الانتشار.

* امتلاك القوة والنفود نتيجة إحكام السيطرة على بعض الاسواق، حيث يعتبر أحد الأهداف الأساسية للانفتاح الاقتصادي، فلا تستطيع أي دولة من الدول الاستمرار في نشاطها الاقتصادي في الأسواق الدولية ما لم تمتلك القوة والنفوذ الكفيلين بتحقيق ذلك، وهو امر لا يستطاع الوصول إليه بدون عملية الانفتاح، ويمر الامر حتما من خلال الحصول على القدرة التنافسية وتنميتها وتطويرها.

* حماية المصالح الداخلية وتخفيف آثار الصدمات الخارجية، حيث يساعد الانفتاح الاقتصادي على حماية مصالح الدولة المنفتحة وإعطائها الفرصة على امتلاك القدرة على التوسع والنمو، وفي الوقت ذاته زيادة قدرة الدولة على الاحساس والتنبؤ والإنذار المبكر بخصوص أية تقلبات او مخاطر متوقعة يمكن ان تحدث في الاسواق الدولية، وبالتالي اتاحة الفرصة للتعامل معها قبل ان تحدث وتنجم عنها آثار سيئة.

الفرع الثالث: اهداف الانفتاح الاقتصادي

ترمى سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الاهداف في مجالات متعددة، مثل الزراعة، الصناعة، مجال الاسكان، المجال الصحي، الاجتماعي والسياسي :

– تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادي في هذا المجال إلى رفع انتاجية الاراضي الزراعية في المحاصيل المختلفة، بالحد من استعمال الاساليب البالية والتقليدية في الزراعة، واستعمال الاساليب العلمية والوسائل التكنولوجية الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الانتاج الزراعي وتحسين خواصه بهدف تحقيق الامن الغذائي ؛

– تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لبعض المنتجات التي يتم استكمال حاجة الاستهلاك منها حاليا عن طريق الاستيراد او تقليل كمية المستورد منها بقدر الإمكان؛

– ادخال احدث ما في العصر من خبرة وعلم وتكنولوجيا الى القطاعات الصناعية المحلية؛ الامر الذي سوف يترتب عنه ارتفاع جودة المنتجات وانخفاض تكلفة انتاجها؛

– توفير خدمات النقل سواء للركاب أو البضائع بما يخدم التجارة الخارجية ؛

– زيادة حصيلة الدولة من الموارد المالية المختلفة كالضرائب والجمارك ورسوم الانتاج ؛

– اعفاء الدولة نسبيا من عبء توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية الجديدة ؛ وكذلك تنشيط بورصة الاوراق المالية؛

– توفير احتياجات ومطالب السوق من السلع المختلفة وبأسعار مختلفة؛

– زيادة حجم الصادرات وتقليل حجم الواردات وبالتالي تصحيح وضع الميزان التجاري ؛

– تنويع مصادر التصدير والاستيراد لتحقيق الاستقلالية ضمن التجارة الخارجية ؛

– زيادة حجم الموارد المالية من العملة الصعبة المتولدة من صافي نشاط التجارة الخارجية، باعتباره من القطاعات الرئيسية التي تحقق دخلا من العملات الأجنبية؛

– توفير الموارد اللازمة لعمليات البناء وتطوير أساليب البناء باستخدام التكنولوجية الحديثة في هذا المجال[1].

الفرع الرابع: آثار الانفتاح الاقتصادي

اولا– حجم الأسواق:

من بين أهم الأثار الاقتصادية لسياسة الانفتاح الاقتصادي هي توسيع حجم الاسواق، وتؤدي زيادة حجم السوق الى الاستفادة من مزايا التخصص كما تزيد من فرص الاستثمار، ذلك أنّ المقاولين يفضّلون الاستثمار ضمن الاقتصاديات المفتوحة التي تتميز بخفض الحواجز الجمركية وتوفير منافذ للإنتاج.

كما أن الانفتاح الاقتصادي يسمح باتساع الاسواق بالشكل الذي يتيح للمشروعات المنشأة في نطاق التكامل من التمتع بوفرات الانتاج الكبير، وتنقسم هذه الأخيرة إلى وفورات الحجم المرتبطة بكبر المشروع والوافرات الخارجية التي تتولد عن عوامل اخرى خارج نطاق المشروع، وكل هذه الخصائص تتم في اطار عملية الانفتاح الاقتصادي بإقامة التكتلات الاقتصادية التي تتميز بأحجامها الضخمة من حيث مواردها وانتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والانتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة سكانها.[2]

من المنتظر كذلك أن يؤدي توسع الاسواق بفعل تحرير التجارة الخارجية وتحرير حساب رأس المال الى زيادة معدلات التبادل بين الدول المنفتحة، والى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي فيها وارتفاع مستويات الدخل، مما يساعد على خلق احتياجات جديدة وزيادة الطلب على السلع والخدمات .[3]

---

[1] عادل احمد حشيش، **مرجع سابق**، ص 240

[2] عبدوس عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص 242.

[3] **المرجع السابق**، ص 28.

كذلك يؤدي التوسع في الاسواق الى فتح المنافذ أمام حركة العمالة عبر الحدود ذلك أن عملية التحرير الاقتصادي تؤثر على معدلات الهجرة، وبفعل وجود فجوات كبيرة في التنمية الاقتصادية ومستويات الانتاجية ومستويات المعيشة ما بين البلدان النامية والمتقدمة، فان الانفتاح يساعد ويحفز اليد العاملة للهجرة نظرا لاتساع الاسواق وحاجة هذه الاخيرة الى عمالة كبيرة قد لا تكون متوافرة بها.

كما تسعى الدول النامية دائما الى جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية، لكن هذه المساعي تصطدم بضيق نطاق الأسواق المحلية بمعظم هذه الدول، مما يجعل من الانفتاح الاقتصادي وسيلة لتوسيع السوق وتجاوز هذا العائق .

ثانيا-تحسين شروط التبادل التجاري

يعتبر تحسين شروط التبادل التجاري من الامور المهمة التي تصبو اليها سياسة الانفتاح الاقتصادي، ذلك أن معظم الدول المنفتحة مطالبة بتخفيض مستوى الحواجز التعريفية على التجارة الخارجية، فيتوقع ان يكون أثر الانفتاح ايجابيا ليس فقط على تحسين معدلات التبادل التجاري، بل يتعداه الى زيادة المنافسة وتحقيق وفورات الحجم وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، وكذلك تحقيق الأمن والاستقرار بين الدول المنفتحة على بعضها البعض.

كما يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى تمكين الدول المنفتحة من تحسين مكانتها في الاسواق الدولية وضمان بقائها واستمرارها وقدرتها على المساومة والتفاوض، حيث بإمكانها استيراد سلع اجنبية بأسعار أقل كنتيجة لكبر حجم الكميات المستوردة، كما يمكنها تصدير سلع محلية بأسعار أعلى مما لو كانت تواجه الاسواق العالمية بمفردها، وهذا في العموم يؤدي الى تحسين معدل التبادل الدولي خاصتها .

وتبدو أهمية تأثير الدول المنفتحة اقتصاديا في هذا الاطار في زيادة قدرتها على التحكم في انتاج وتبادل بعض السلع الهامة والاستراتيجية (المنتجات الطاقوية كالنفط والغاز الطبيعي اوالمنتجات الزراعية الضرورية كالقمح)، بالشكل الذي يمنحها القدرة على المفاوضة واملاء شروطها ومطالبها على الدول الاجنبية عندما تبيع لها هذه المنتجات، فتحقق مصالحها الخاصة وتجعل شروط التبادل اكثر عدلا ومراعاة، كما يظهر تأثير الانفتاح الاقتصادي من جانب آخر في زيادة مقدرة الدولة المنفتحة على التحكم بشراء واستيراد

العديد من السلع من الدول الاجنبية، بشروط أكثر مراعاة لمصالحها لأنها ببساطة تعتبر سوق واسعة الاستهلاك.[1]

المبحث الثالث: مظلة الإقليمية الجديدة

لعب مفهوم الاقليمية الجديدة دورا بارزا في تقريب الدول والاقتصاديات من بعضها البعض وإلغاء القيود على حركة السلع والرساميل، دون ان يكون الرابط بالضرورة هو الوحدة الجغرافية والهدف هو الاندماج الكلي، فاتفاقيات الشراكة الاقتصادية تستند في جانب مهم من تبريرها إلى هذه النظرية الحديثة.

المطلب الأول: مفهوم الإقليمية الجديدة

قبل التطرق إلى تعريف الإقليمية الجديدة، ينبغي معرفة مفهوم الإقليمية في معناها الكلاسيكي الاول قبل أن يتطور.

الفرع الاول: تعريف الإقليمية

مصطلح الإقليمية مشتق من كلمة إقليم، وهو مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي من جهة وكثافة التبادل التجاري والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي من جهة أخرى، حيث يتميّز الإقليم عمليا بكبر حجم المبادلات والتدفقات التجارية البينية، والتشارك ضمن المكونات والقيم والخبرات .[2]

وتعرف الإقليمية بأنها عملية تكثيف للتعاون السياسي والاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، وغالبا ما يكون هذا التعاون في مجال التبادل التجاري وتدفقه[3]، ويتعمّق هذا التعاون إلى غاية بلوغ التكامل وحتى الاندماج بينها من خلال إزالة الحواجز والقيود المختلفة المفروضة بينها سابقا، وكما يتم تبني الاقليمية بين الدول المتجانسة في الخصائص الجغرافية (إقليم جغرافي واحد أو متقارب على الأقل)، يمكن كذلك أن يكون الرابط اقتصاديا (ذات المنتوجات الاقتصادية المتقاربة)او سياسيا (قد تتم بين الدول ذات توجهات سياسية متشابهة).

وينظر إلى الإقليمية على أنها حالة وسطية بين المحلّية والعولمة، وضمن هذه الحالة تهدف التنظيمات الإقليمية إلى تعزيز التكامل والاندماج بين اقتصاداتها في جميع المجالات، بحيث تقلل من تبعيتها

---

[1] عبد العزيز عبدوس، **مرجع سابق**، ص 242.

[2] خليفة مراد، **التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق قسم العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006، ص 33.

[3] علي الدين هلال، جميل مطر، **النظام الاقليمي العربي**، دراسة في العلاقات العربية السياسية، ص 15.

للعالم الخارجي لكن دون الانعزال عنه، كما تهدف إلى زيادة حجم الأسواق مما سيؤدي كما رأينا سابقا إلى تحسين الإنتاجية وزيادة رفاهية الدول الأعضاء، وكذلك تسهيل حركة الأفراد .[1]

الفرع الثاني: تعريف الإقليمية الجديدة

إن " **الإقليمية الجديدة** " كمفهوم ليست بالامر الجديدّ، حيث يمكن تتبّع ظهور الاتجاهات الحديثة للإقليمية من فترة نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة والتي أسّست لفكرة التكتل وتقسيم العالم إلى مجموعتين، ولقد ظهرت نزعة الإقليمية من قلب هذا التقسيم وتطوّرت بالموازاة مع عصر ثورات التحرير التي ظهرت في مختلف دول العالم الثالث، ليتسع نطاقها لتتحول إلى تجمعات قومية إقليمية أخدت فيها الدول النامية طريقا فعالا لتحقيق مصالحها الذاتية .

لقد عرّف كل من موريس شيف وألن ونترز " الإقليمية الجديدة " بمصطلح " الإقليمية المفتوحة " حيث قالا انها « تتميز بالانفتاح الأكبر الذي يجعل اتفاقيات الاندماج الإقليمي أكثر اعتدالا، كما أنها تسعى إلى تحقيق المنفعة للأعضاء المشكلة لها »[2].

ولقد قدم "برجستين 1997 " العديد من التعاريف من أجل تمييز صيغها المختلفة، نذكر منها :[3]

* **المدخل المفتوح:** أي أن الدولة تستطيع التمسك بقواعد اتفاقية الاندماج الإقليمي للانضمام إلى تلك الاتفاقية.

* **الاقليمية ذات الأفضلية غير الاشتراطية:** هو وسيلة لتشجيع الدول على التحرير ولكن لا يجب أن يكون مرهون بالمبادلات التجارية كما هو جاري في الولايات المتحدة.

* **الاقليمية ذات الافضلية الاشتراكية:** هو تحقيق التعاون الاقتصادي من خلال الامتيازات التجارية التي يقدمها الإقليم عبر تكوين منطقة للتجارة الحرة، تتميز بالأفضلية الاشتراطية التي تطرح تمييزا تجاريا بقدر ما هو مغرى بالامتيازات بقدر ما هو مرهون بشروط .

---

[1] شحاب نوال، **أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والاعلامية جامعة الجزائر، سنة 2010، ص 4.

[2] بن عزوز محمد، **الاقتصاد الجزائري واشكالية الاندماج الاقتصادي الاقليمي**، في ظل رسالة دكتوراه مقدمة للعلوم الاقتصادية، جامعة دالي ابراهيم الجزائر، سنة 2010، ص 96.

[3] ابراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقيمية للإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو وجزائرية**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 67.

فالإقليمية الجديدة هي بمثابة « الموجة الحديثة من العلاقات وتنظيمات الاندماج الاقتصادي والتجاري الإقليمي التي أخدت في التبلور ابتداء من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات وتكتلات تجارية اقتصادية إقليمية كبرى ». [1]

الجدول رقم(1): مقارنة بين الإقليمية التقليدية والجديدة.

الخصائص	المنهج التقليدي	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دول متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورتين
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات، وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم أصولية
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز، لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز، مع تعويض الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسطية ويستكمل عند الاتحاد	غير متاح الدول النامية
القائم بالتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال وعابرات القوميات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضى إلى وحدة سياسية	أساس مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل من الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر للشركات المتعددة الجنسيات والأعضاء الأكثر تقدما
العناصر: رأس مال	تحرير تدريجيا مع توفير الشروط للتكامل النقدي	يفرض مند البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما
نطاق التجارة	أساسا المنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على مستوى الإقليمي	السلع والخدمات، مع التركيز على تعزيز التصدير
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية نجد منطقة تجارة حرة تم اتخاد جمركي	مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
الخصائص الاقليمية	التجانس وتقارب المستويات الثقافية	التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة

المصدر: زكريا دمدوم، علي العبسي، **تطور الفكر التكاملي بين صيغ التكامل التقليدي ونسق الإقليمية الجديدة**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 27/26 فيفري 2012 بالمركز الجامعي بالوادي، ص 8.

[1] خليفة موراد، **مرجع سابق**، ص 38.

الفرع الثالث: سمات الاقليمية الجديدة

إن التوجهات الجديدة الاقليمية يجعلها تتميز بالتنوع والتوسع والاختلاف ومنه يمكن اختصار أهم السمات الاساسية لها فيما يلي: [1]

– أصبحت ترتيبات الاندماج الاقتصادي أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث الهيكل او النطاق الجغرافي؛

– تعكس التكتلات الاقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق، كما تعكس ازدياد الاعتماد المتبادل للاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا وتحرير التجارة في الأغلب؛

– تأخذ التكتلات الاقليمية الجديدة من استراتيجية التوجه الخارجي منهجا لها، وتعتمد النظرة الخارجية والبيئة والتكتل كمصادر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عملية العولمة؛

– أصبحت التكتلات الاقليمية عملية متعددة الاوجه ومتعددة القطاعات وتغطى نطاقا كبيرا من الاهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بأنها أهداف استراتيجية وليس تجارية فقط؛

– تمثل الاقليمية محاولات الاستفادة من مكاسب خلق التجارة واقتصاديات الحجم ومكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسات التي تفرزها التكتلات الاقليمية الجديدة؛

– ترتكز الترتيبات الجديدة للاندماج الاقتصادي على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل وسياسات المنافسة والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي؛

– تتميز معظم الترتيبات الاقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية اعضاء في عدة تكتلات اقليمية في نفس الوقت ويرجع السبب إلى:

* ضمان الوصول إلى جميع الأسواق الإقليمية خاصة تلك التي تضع قيودا إحصائية في مواجهة الدول غير العضوة بها ؛

* تنويع وتوسيع التجارة وروابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل؛

---

[1] علاوي محمد لحسن، **الاقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي**، مجلة الباحث، عدد 7، 2009– 2010، ص 110.

* تعد منهج لوضع الاقليمية في نفس خط التعددية.

الفرع االرابع: أهداف الاقليمية الجديدة

يترتب عن الاقليمية الجديدة جملة من الاهداف نذكر منها: [1]

– تحسين استخدام المواد وتخصيصها تخصيصا أمثل؛

– توزيع الدخل بين الأقاليم بأحسن صورة ؛

– ضبط ميزان المدفوعات للأقاليم، وتخفيض مستويات التضخم البينية من خلال خفض حجم الفروقات الاقليمية في تكاليف العمل ؛

– تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتقليص الفوارق الاقتصادية؛

– توحيد الرؤى السياسية بالأخص ما تعلّق بالديمقراطية كشرط ملازم ومتزامن مع التحرير الاقتصادي، كما حدّدت أهداف الاندماج الاقليمي بصفة واسعة في ضمان الأمن وخلق الأسواق الكبيرة؛

– التركيز على المبادلات التقنية والمبادلات المختلفة لعوامل الانتاج لفرض ترقية مستوى الاندماج؛

– في آلية الاندماج من غير الممكن تفادي أثر السيطرة الذي يصدر وينجم عن التوزيع غير المتوازن لثمرة الاندماج؛

– الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير حيث يتسع حجم السوق، ويشجع هذا على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا، وتمكين الحركة الحرة للسلع ورأس المال من خلال إزالة العوائق .

[1] بن عزوز محمد، **مرجع سابق**، ص 109.

المطلب الثاني: دوافع الدول للاتجاه إلى الاقليمية الجديدة وأهم أشكالها

سنحاول هنا التطرق إلى الدوافع التي تقف وراء سعي الدول نحو الانضمام إلى هذه التجمعات، كما سنتعرض باختصار إلى أنماط الاندماج التي تتبعها تجمعات الدول عند تبني مفهوم الاقليمية الجديدة

الفرع الأول: دوافع الدول في تبني الاقليمية الجديدة

تختلف في الحقيقة الدوافع وراء تبني الاقليمية بأشكالها المختلفة من دولة لأخرى، وما بين الدول المتقدمة ونظيرتها النامية .

اولا- دوافع الدول المتقدمة:

في هذا الصدد تسعى الدول المتقدمة إلى تحقيق عوائد الكفاءة الاقتصادية الناتجة عن إزالة العوائق المفروضة على الانشطة القائمة، حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة حيث تمثل الخاصية الرئيسية لهيكل الاقتصاد، وبالتالي فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامج التكامل يكون له أثر ايجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام، ويكسبه المزيد من الكفاءة والفعالية.

كما أن الدول الكبرى تسعى إلى وضع المعايير الاكثر ملائمة للسياق الاقتصادي الراهن في ظل العولمة، من خلال هذه الاتفاقيات فهي تسعى إلى التقدم نحو الأمام أو اصلاح النظام المتعدد الأطراف، كما أنها تعتبر هذه الترتيبات كوسيلة لتوسيع منطقة نفوذها.[1]

ثانيا- دوافع الدول النامية:

في أغلب الاحيان الدول النامية لا تحقق نفس أو كل المكاسب التي تحققها الدول المتقدمة من وراء تبني الاقليمية الجديدة لان عوائد الكفاءة لم تكن أبدا هدف هذه الدول في عملية التكامل، فالدوافع التي تجعل بلدا ناميا يعقد اتفاقا ثنائيا مع بلد متقدم شريك هو الحصول على تسهيلات لا تمنح لبلدان أخرى، ولاسيما اتاحة امكانية وصول منتجاته إلى الأسواق على نحو أفضل .

والواقع أن اتفاقات التجارة الحرة الثنائية المعقودة بين الشمال والجنوب تنطوي على امكانات اتاحة قدر كبير من الفرص التجارية الجديدة للبلد النامي الشريك، وهو ما تدل عليه كمثال الزيادة الكبيرة في الصادرات الصناعية المكسيكية عقب ابرام اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، كما ان اتفاقات التجارة الحرة هذه قد تكون عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر .

---

[1] ابراهيم بوجلخة، **مرجع سابق**، ص 83.

وثمة دافع آخر للانضمام إلى اتفاقات التجارة الحرة يتمثل في الخطر المتصور المتمثل في فقدان القدرة التنافسية في مواجهة البلدان النامية الأخرى، التي يمكن أن تكون قد دخلت في اتفاق تجارة حرة مع الشريك التجاري الرئيسي نفسه.

الفرع الثاني: أشكال الاقليمية الجديدة

تعمل الاقليمية الجديدة على ايجاد مقاربة تحقق الاندماج المرن الذي ينشئ نوعا من المقاصة بين التوسع الرأسي والتوسع الأفقي للاندماج والتشابك بين التكتلات الاقتصادية عبر مداخل مختلفة، إن الاندماج المرن والذي يعبر عن الأشكال التوسيعية التي تتبناها الاقليمية الجديدة تترجمه السياسات الاقتصادية والمشاريع المرتبطة بها والتي تقوم بها التكتلات الاقتصادية (الاتحاد الأوروبي وتجمع النافتا مثلا) في مناطق مختلفة مع العالم[1]، فالإقليمية الجديدة تزاوج بين التوسع الرأسي والتوسع الأفقي :

اولا–التوسع الرأسي: المقصود هنا هو تعميق الاندماج الاقتصادي والذي يستهدف قيام وحدة اقتصادية وسياسية في النهاية، والمنطق هو أن تختار الدولة تجمعا واحدا يتم من خلاله إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحواجز المعيقة لتجارة السلع عبر الحدود، وتمتاز هذه الترتيبات أساسا بطبيعتها التجارية السلعية والتي تهدف إلى الالغاء الكلي لهذه الحواجز بواسطة آليات شفافة حتى لو كان هناك نوع من الاختلاف بينها، مع العلم أن الاختلاف أو التباين يمس أساسا المرحلة الانتقالية لبعض الأصناف من السلع التي يتباين بشأنها التحرير.

ثانيا–التوسع الافقي: هو تعدد العضوية في التجمعات أو التكتلات الاقتصادية، إذ أن المقصود هنا هو اختيار شركاء يجري تحرير التجارة معهم بحيث تحصل الدولة على تعدد في الاختيارات، ويطلق على هذا النوع" الإقليمية الجمعية " إذ ترى بعض الدول أن هذا التعدد يعبر عن الانفتاح ويساهم في جذب أكبر كمية للاستثمار الأجنبي، علما أن هذا الشكل لا يقوم على إزالة بعض الحواجز التجارية فحسب وإنما يعتمد صيغة تنسيق السياسات التجارية التي لها تأثير على الانفتاح والتجارة، وكذلك السياسات ذات الصلة بالاقتصاد الكلي (الضريبية والنقدية وسياسات سعر الصرف)، وكذلك البيئة التي تحقق هذه السياسات من خلال مؤسسات قادرة على ادارة وتسهيل عمليات الاندماج الاقتصادي.

[1] **المرجع السابق،** ص 106.

المطلب الثالث: الإقليمية الجديدة من منظور التكتلات الاقتصادية

الفرع الأول: الاقليمية الجديدة من منظور النافتا والولايات المتحدة الأمريكية .

يستند مفهوم الاقليمية الجديدة وفق منظور الولايات المتحدة الامريكية إلى إقامة ترتيبات اقليمية بين دول تختلف فيها مستويات النمو الاقتصادي، حيث ترجمت هذه التوجهات الجديدة بإنشاء تكتل NAFTA بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك عام 1994.

هذه الصيغة الموقعة من الاتفاق والتي تتميز بالانفتاح على مجموعة من المجالات الاقتصادية بالأخص الجانب التجاري، شجّعت الو. م. أ إلى محاولة توسيعه ليضم الامريكيتين معا ضمن ما سمّي بـ "منطقة التبادل التجاري الحر بين الأمريكيتين " (FTAA) وهو تجمّع يضم أغلب دول الامريكيتين، حيث اجتمعت 34 دولة لاتينية مع الو. م. أ وكندا سنة 1994 للتفاوض حول انشاء منطقة للتجارة الحرة بحلول عام 2005ولو أن المفاوضات في الوقت الحالي وصلت إلى طريق مسدود، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية حاليا لإنشاء منطقة تبادل حر متعددة الأطراف بمنطقة آسيا والمحيط الهادي يضم الدول عبر الضفتين ودولا أخرى ماعدا الصين وروسيا الاتحادية، فيما سمي باتفاق " الشراكة عبر المحيط الهادي " (TPP) حيث تمّ التوقيع عليه في 04 فيفري 2016 .

بهذا التوجه الجديد يمكن القول أن الو م أ تجاوزت في شراكاتها التجارية إقليمها الجغرافي، كما قامت بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة مع مصر، الأردن، كما تبنّت امريكا في عهد الرئيس G.W.BUSH خطة استراتيجية بالعالم العربي والاسلامي كانت تهدف من خلالها إلى إعادة هيكلة خريطة العلاقات السياسية والاقتصادية بالمنطقة العربية اطلقت عليها مسمى "مشروع الشرق الاوسط الكبير "، وقد ارتبطت هذه الاستراتيجية بمحاربة الارهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2011 لكسب تأييد العالمي[1].

الفرع الثاني: الاقليمية الجديدة من منظور التجمعات الأسيوية

أحدث التجمعات الأسيوية فكرة الاقليمية الجديدة وترجمتها على أرض الواقع من خلال النقلة الجديدة التي أحدثتها دول الآسيان على مستوى الهياكل الانتاجية والتوسعات التي تم احداثها وبذلك اعطت دفعا قويا نتيجة العمل المشترك ودعم الروابط البيئية ونتيجة اختيار سياسة التصنيع من أجل التصدير بدلا من سياسة الاحلال محل الواردات.

[1] بن عزوز محمد، **مرجع سابق**، 134.

وعليه فإن تجمعات جنوب شرق آسيا تعتمد في روابطها الاقتصادية على أساس التصنيع والتكنولوجيا ولا تشترط التقارب الجغرافي بقدر ما تشترط الاندماج الصناعي، كما ان ظهور منتدى التعاون الاقتصادي آسيا والمحيط الباسيفيكي عام 1989 والذي يضم في عضويته 21 دولة قد ترجم نظرته نحو الاقليمية حيث أن هذا المنتدى قد جمع عضويته بين دول تنتمي إلى التكتل اقتصاديين بين NAFTAو ASEAN.

إن المنهج المتبع وإن كانت تميزه بعض التفصيلات التي تمس تبادلات دول الإقليم من خلال التوصل إلى اتفاق إلى خفض وازالة الرسوم الجمركية مما يعني إقامة اتحاد جمركي، غير أنه اتفاق يساهم في توسيع التبادل البيني بين دول الإقليم ومجالات اقتصادية اخرى، فهذا الاتفاق لا يلغي في الحقيقة الاتفاقات السابقة وانما يكملها.[1]

الفرع الثالث: الاقليمية الجديدة من منظور الاتحاد الأوربي

يعتمد الاتحاد الأوربي في منظوره للإقليمية الجديدة على صيغة المشاركة والتي تعني تكثيف التعاون بين مجموعة البلدان المجاورة والمحيطة قصد المساندة والمساعدة من اجل بناء تجمع تجاري اقليمي يساهم في تحقيق النمو والأمن والاستقرار في المنطقة بمفهومها الواسع.

إن منهجية المشاركة التي يؤسسها الاتحاد الأوربي ويدفع بها إلى خارج حدوده تترجمها الترتيبات الاقليمية الجديدة التي تتخذ شكل مناطق تجارية حرة مع عدد من الدول، لا يراد بها **أن** تتمتع بالعضوية الكاملة في الاتحاد الاوربي وانما بهدف تحقيق جملة من الشروط يتفاوض حولها الاتحاد مع هذه الدول بشكل منفرد، وهي بذلك لا تختلف عن صيغة الاقليمية الاشتراطية الواجب توافرها عند الدولة التي ترغب في الاندماج في الاتحاد الأوربي، يفترض على الدولة التي ترغب في ذلك ان تحقق الآتي:

- تحقيق معدل تموين 7 % من الناتج الاجمالي؛
- رفع معدل الاستثمار ل35 % من الناتج الداخلي الاجمالي ؛
- زيادة معدل نمو الناتج الاجمالي الصناعي الى اكثر من 10% في السنة؛
- زيادة معدل نمو الصادرات من الصناعات الزراعية؛
- رفع معدل الاستثمار الاجنبي المباشر الى 10% من الناتج الداخلي الاجمالي ؛
- زيادة معدلات الادخار لتصل الى 25% من الناتج الداخلي الاجمالي .

[1] **المرجع السابق**، ص ص 134، 135

يعتبر الاتحاد الأوروبي اكثر المناطق تركزا من حيث الاتفاقيات التجارية في العالم، حيث يستخدم الاتفاقيات التجارة الاقليمية بوصفها جزءا رئيسيا من استراتيجيات المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولقد وقع الاتحاد الاوربي 35 اتفاقية من أصل 50 اتفاقية تجارية موجودة مع الدول النامية في العالم .[1]

المبحث الرابع: الشراكة الأجنبية

من بين مبررات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي تبرمها دول الضفة الجنوبية للمتوسط مع الاتحاد الأوربي نجد المزايا والفوائد التي تعود على هذه الاقتصاديات النامية من خلال الشراكة الصناعية، التجارية الخدمية والمالية للشركات والمؤسسات المحلية بالبلد المستفيد مع نظيرتها الأوروبية المتقدمة .

المطلب الأول: الشراكة وأسباب اللجوء إليها

الفرع الأول: مفهوم الشراكة الأجنبية

تعرف الشراكة على أنها علاقة عمل بين شريكتين على الاقل، تنشأ على مبدأ الثقة، تتقاسم المخاطر حتى يتم التعاون معا لتطوير نشاطات محددة لتحقيق غاية مزدوجة بمساهمة تكنولوجيا تسييرية لضمان استقرار المؤسسة "[2]؛

وتعرف كذلك أنها " اتفاق بين شريكين او اكثر على اعداد وتطوير استراتيجية طويلة الاجل بغرض قيادة السوق في توفير سلعة اوخدمة محددة، عن طريق تخفيض التكاليف وتطبيق التسويق المتميز والاستفادة من المزايا التنافسية والمزايا المطلقة " [3]، كما أن هناك من يعتبر أنها " عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية أو يكون أحد الأطراف فيها شركة دولية، تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه " [4]

انطلاقا من هذه التعريفات يمكننا أن نفهم أن الشراكة الأجنبية شكل من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات الاقتصادية في مختلف الدول، فهي نشاط اقتصادي ينشأ من خلال تعاون الأشخاص ذوي

---

[1] **المرجع سابق**، ص136.

[2] بورغدة حسين، قصاص الطيب، **الشراكة الاورو جزائرية واثرها على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص 2.

[3] فريد النجار، **التحالفات الاستراتيجية**، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة ،1999، ص 15 .

[4] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص 426.

المصالح المشتركة أحدها طرف اجنبي، لإنجاز مشروع معين ويمكن أن تكون طبيعة التعاون تجارية، مالية، صناعية أو خدماتية .

الفرع الثاني: المقومات الأساسية لقيام الشراكة الاجنبية

حتى يمكن إقامة شراكة ناجحة يجب توفر الأرضية المناسبة والمتمثلة في جملة من المقومات الأساسية وهي:

- طبيعة نظام الحكم المتبع من طرف الدولة المصنعة (الدولة النامية غالبا مكان انجاز المشروع)؛
- درجة الوعي السياسي في تقبل فكرة التعامل مع أجانب والمساهمة في عملية التنمية؛
- السياسة التعليمية والتدريبية والحرفية المستخدمة في هذه الدول؛
- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل كل دولة؛
- درجة المنافسة محليا والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية؛
- مرونة السياسة المالية والنقدية وهو ما يؤثر في قرار الشركاء الأجانب من سياسة ضريبة وما تحتويه من إعفاءات؛
- مدى جاذبية ووضوح قوانين الاستثمار.

رغم الأهمية البالغة لهذه المقومات إلا أنه يبقى لوجود الرغبة بين الأطراف للدخول في شراكة العامل الأهم لقيامها باعتبارها عنصرا ضروريا لبناء الثقة وتبادل الآراء، والاقتناع بالاستفادة من الإمكانيات المتاحة بالرغم من عدم وجود مساواة بين الشركاء، لكن الامر بالنهاية يتطلب زيادة الوعي والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي ينسجم مع اقتصاد السوق [1].

[1] غراب رزيقة، سخار نادية، **محتوى الشراكة الأورو جزائرية**، ملتقى دولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13- 14 نوفمبر 2006، ص 5.

الفرع الثالث: أهداف الشراكة الأجنبية

يمكن تلخيص أهم أهداف الشراكة فيما يلي[1]:

- رفع المستوى المعيشي لأفراد ومستوى التشغيل؛
- تشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية؛
- انتقال التكنولوجيا إلى الدول النامية من الدول المتقدمة؛
- تعظيم الربح وهو الهدف الأساسي لقيام الشراكة.

الفرع الرابع: أسباب اللجوء إلى الشراكة الاجنبية

أصبحت الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية المحلية والاجنبية ضرورة معاصرة للتغلب على المشكلات ومواجهة التحديات التكنولوجية والمالية، إضافة لذلك تتحصر الدوافع والأسباب الحقيقية لاختيار هذا البديل الاستراتيجي في ما يلي :

اولا-الأسباب الداخلية

تتبع هذه الأسباب من المؤسسة الاقتصادية في حد ذاتها سواء في البلدان النامية أو المتقدمة.[2]

1-الرغبة في النمو:

تعتبر هذه الرغبة المحرك الرئيسي لقيام الشراكة الأجنبية، لأن نمو المؤسسة الاقتصادية يتحقق بطريقة سريعة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الأجنبية، فتزيد فعاليتها من خلال نقل الخبرات التسييرية الحديثة والتقنيات الانتاجية الجديدة، فتزيد انتاجيها ويتضاعف انتاجها وتزيد مبيعاتها بالأخص إذا اقترنت مع منافذ سوقية جديدة .

---

[1] سنوسي بن عومر، **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013- 2014، ص 52.

[2] أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 2010-2011، ص ص20- 23.

2-البحث عن تخفيض التكاليف:

يعتبر ارتفاع تكلفة عمليات الإنتاج من اهم الدوافع التي تحمل المؤسسة لإبرام عقود الشراكة، خاصة في ظل الانفتاح على أسواق جديدة وعولمة النشاطات التي تقوم بها هذه الأخيرة والتي تتطلب إمكانيات فكرية ومالية وتقنية لا تقدر عليها المؤسسة بمفردها ولا تستطيع تحملها، لهذا فإن اشتراك اكثر من مؤسسة في مشروع موحد يؤدي إلى توزيع التكلفة بين الأطراف المشاركة حسب درجة مشاركة كل طرف في العملية.

3- السيطرة على الأسواق ومراقبتها:

تمثل الشراكة فرصة لفتح أسواق جديدة لتصريف الفائض من المنتوج، لأنه كلما كان عدد الشركاء كبيرا كلما سهل عليهم تغطية أكبر رقعة جغرافية من السوق والمراقبة والتحكم في دوران المنتوج فيه، فالشراكة تمثل سلاحا استراتيجيا يضمن للمؤسسة التحرك بحرية أكبر في سوق عالمي تنافسي.

تلك هي الأسباب والدوافع وراء ظهور الشراكة الأجنبية بين المتعاملين والمؤسسات الاقتصادية بهدف حماية وتوسيع مكانتها في السوق ومواجهة المنافسة كبديل لعمليات التركيز والاندماج، ثم تطوّرت لتصبح استراتيجية ووسيلة لتحقيق أهداف البلدان النامية في التقدم من مسار التنمية الاقتصادية .

ثانيا-الأسباب الخارجية:

تتعلق بالتطورات الحاصلة في المحيط الدولي وكلها ظروف تجبر الدول بوجه عام والمؤسسات الاقتصادية بوجه خاص على التكتل وإبرام الشراكة قصد مواجهة هذه التحديات.[1]

1-تنامي ظاهرة العولمة:

والتي شملت المجالات المالية والتسويقية والإنتاجية والتكنولوجية كما شملت أسواق السلع والخدمات والعمالة، وقد أصبح مسؤولو المؤسسات يتعاملون مع عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية وسقطت الحواجز التجارية بين أسواقه.

[1] سليمان بلعور، **استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر، 2003- 2004، ص 19.

2- التطور التكنولوجي:

حيث شهد تعاظم تكلفة التكنولوجيا وتعقدها وبالتالي ارتفعت معها تكاليف البحث والتطوير، ولهذا تبحث المؤسسات بما فيها الرائدة عن استراتيجية الشراكة في صيغتها الفنية، والتي تتيح لها نقلا أرخصا للتكنولوجيا بدلا من استثمار مبالغ ضخمة في تطوير تكنولوجيا معينة دون ضمان كاف للنجاح.

3-تزايد حدة المنافسة:

أدت العولمة إلى ازدياد المنافسة بين متعاملين الاقتصاديين، لذا فإن قيام مؤسستين متنافستين تنشطان في نفس القطاع بالشراكة او التعاون من شأنه أن يخفف من حدة هذه المنافسة بينهما، حيث يتم استبدال العلاقة التنافسية بينهما إلى علاقة تعاونية تكاملية تهدف الى تحقيق أرباح مشتركة.

المطلب الثاني: أنماط وأشكال الشراكة الأجنبية

انطلاقا من مساهمة وطبيعة مجال الاستثمار والتخصص يمكن أن نميز عدة أنماط للشراكة الأجنبية من حيث طبيعة نشاطها صناعية، خدماتية، تجارية، مالية. [1]

الفرع الأول: الشراكة الصناعية

تتجه بعض المؤسسات الاقتصادية إلى صيغ التقارب والشراكة القائمة على إنشاء جماعات متخصصة في مشاريع تكنولوجية وصناعية متطورة، وذلك نظرا لضخامة التكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية من جهة وكذا المخصصات التي تتطلب استعمال واستغلال تكنولوجيا ومتطورة، وهنا يبرز ما يعرف بالتعاون الفني حيث تسعى البلدان المضيفة للاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في المجالات التي ترغب الاستثمار فيها، أما البلدان المصدرة لذلك التقدم التكنولوجي والتطور العلمي فإنها تلجأ عن طريق الشراكة إلى اقتحام أسواق جديدة لتسويق وترويج منتجاتها من جهة اخرى.

الفرع الثاني: الشراكة التجارية

هذا النوع من الشراكة قد يكون وطنيا أو دوليا مع مؤسسات ذات احجام مختلفة، فمثلا المؤسسات الصغيرة قد تلجأ إلى إبرام اتفاقية شراكة تجارية مع مؤسسة أكبر منها حتى تنمو وتتطور وتدخل إلى أسواق

---

[1] مبارك بلالظة، **اهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 13- 14نوفمبر 2006، ص 362.

جديدة والتي لا يمكن أن تصل إليها لوحدها، فهذا النوع من الشراكة المستعمل في المجال التجاري يسمح بتطوير رقم الأعمال وهذا بتخفيض تكلفة الاستثمار وتحقيق مردودية أسرع بفضل أسواق اخرى جديدة.

الفرع الثالث: الشراكة الخدماتية

يعد هذا النوع من الشراكة أحد الأشكال الاقتصادية التي برزت في الآونة الأخير في إطارة التنافس الحاد بين الشركات العالمية من أجل البحث وعن وسائل تمكن من توطين رأس المال في هذا القطاع، ونظرا لتعدد الخدمات وتنوعها فإن العقود المبرمة في هذا المجال تتنوع وتتعدد حسب طبيعة ونوعية الخدمات، فنوعية الخدمة المقدمة في هذا القطاع تجعل مستوى الكفاءة وانتقاء المشاريع ضمن الأوليات في عقود التسيير وإدارة الخدمات، خصوصا إذا تعلق الأمر بإدارة وتسيير الفنادق والمطاعم التي تتميز بشدة المنافسة فيما بينها، ذلك أن نوعية الخدمات السالفة الذكر بقدر ما تحقق إيرادات مالية بقدر ما تحتاج إلى تدفق هائل من رؤوس الأموال، ولهذا تلجأ العديد من البلدان إلى الاستفادة من خبرات الشركات فيما يخص إدارة وتسيير مرافقها، أو إقامة مشاريع مشتركة تسيّر عن طريق الشريك الأجنبي وعلى الشريك المحلي الاستفادة من مهارات الغير.

الفرع الرابع: الشراكة المالية

إن الشراكة المالية متعلقة بدرجة المساهمة في رأس المال عن طريق الاستثمار المباشر من قبل المؤسسات الأجنبية، وحصة الطرف الأجنبي في هذه الشراكة تكون أكبر أو أقل أو تساوي 50 % من رأس المال وهذا حسب ما يتفق عليه الشركاء، [1] والشكل الموالي يبرز اشكال الشراكة حسب تنوع القطاعات.

الشكل رقم (01): أنماط وأشكال الشراكة حسب تنوع القطاعات

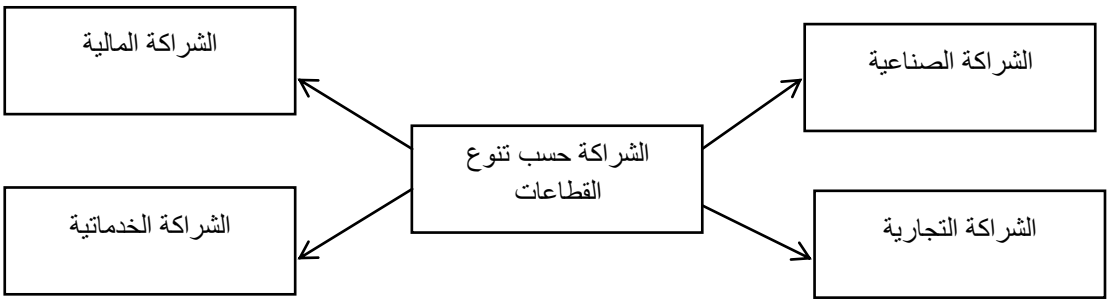

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

[1] عبد الوهاب رميدي، علي سماي، **الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال اقامة منطقة تبادل الأورو جزائرية**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 4.

المطلب الثالث: مزايا الشراكة الاجنبية

وتتمثل المزايا التي توفرها الشراكة الاجنبية فيما يلي: [1]

* تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز (شركات الأم) وتلك الناشئة في مختلف الفروع في الدول الاجنبية، واكتساب المزيد من الخبرة المتعلقة بالأسواق المحلية والاجنبية من خلال الصادرات والاستثمار المباشر .

* زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال عند توظيفها مع المشروع الأجنبي، وتشجيع الأفراد والمستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم للخارج باعتبار أن المشروع المشترك يعمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني.

* تجنب القيود التي تفرضها بعض الدول على المشروعات الأجنبية، مثل الرقابة على الصرف الأجنبي والضرائب المهنية والقيود على العملة الأجنبية والقيود على الوظائف الإدارية والاشرافية، باعتبار المشروع المشترك ثمرة توازن في العلاقات بين المصالح المحلية والأجنبية.

* الشراكة الاجنبية تحقق الاستمرار في الإنتاج حتى لو انفصل الشريك الأجنبي عكس الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتمد على الملكية التامة للمشروع أو التصفية وبالتالي الرفع من مستوى البطالة.

* تساعد الشراكة الاجنبية على تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات، حيث تسهم في التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلاّ بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط، كون المشروع المشترك قائم في جزء كبير من رأسماله على المدخرات الوطنية، كما تساعد أيضا على رفع الطاقات التصديرية للبلد والتقليل من الواردات وتوفير مناصب الشغل.

* تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي وهذا في الواقع يمثل ضمانا لهذا الأخير وتقليلا للمخاطرة، بالإضافة للحصول على امتيازات وإجراءات تفضيلية في هذه الدول لا يمكن أن تحصل عليها في بلدانها الأصلية.

* الشراكة تخلق روح العمل الجماعي وبالتالي إرساء نظام تسييري يكون أكثر تساهمي يسهل عملية اتخاذ القرارات. [2]

---

[1] محمد بولعسل، **الآثار الاقتصادية لانضمام الدول المغاربية إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010 –2011، ص ص 19، 20 .

[2] خالد كواش، **أثر اتفاق الشراكة على القطاع السياحي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13–14 نوفمبر 2006، ص 358.

رغم ما توفره الشراكة من مزايا إلا أنها لا تخلو من بعض السلبيات، فقد يطغى هدف الربح على حماية المستهلك وذلك بتقديم سلع أو خدمات ضارة أو ذات جودة ونوعية رديئة وبأسعار مرتفعة، أو زرع عادات استهلاكية تتنافى مع منظومة قيم المجتمع ومبادئه .

كما يترتب أحيانا على قيام تحالفات بين الشركات الكبرى خلق مراكز تجارية ضخمة قد تؤدي إلى غياب المنافسة وتدهور القدرة التنافسية لبقية الشركات وبالتالي عدم تكافؤ الفرص التنافسية، من جهة أخرى تؤدي التحالفات التجارية إلى فقدان المركز التنافسي للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تدهور نمو وتطور هذه الصناعات .

خلاصة الفصل التمهيدي:

إن العولمة في طبيعتها ومضمونها ذات طابع حركي ديناميكي، فهي ظاهرة تشير إلى الانتشار الواسع المدى في كل أنحاء العالم فهي بذلك تعتبر مرحلة تتكثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي ليحدث تلاحم غير قابل للفصل بين المحلي والعالمي .

و من أبرز نتائج العولمة الانفتاح على العالم الخارجي خاصة في المجال الذي يولد تكامل الاقتصاديات الوطنية مع الاقتصاد الدولي ويخلق تفاعلات مع العديد من الأطراف، حيث يعتبر الانفتاح الاقتصادي وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة .

و تعتبر الإقليمية الجديدة احدى أشكال الاندماج الجديد في العالم الخارجي فهي تتميز بانفتاح اكبر تجعل اتفاقيات الاندماج الاقليمي أكثر اعتدالا، حيث تسعى إلى تحقيق المنفعة للأعضاء المشكلة لها خاصة وأنها لا تشترط التقارب الجغرافي ولا تقارب المستويات الثقافية .

ولقد تولد عن الاقليمية الجديدة اندماج جديد يدعى الشراكة الاقتصادية تهدف الى تحقيق مصالح الاطراف المتعاقدة، حيث أنها لم تعد اختيارا أساسيا وإنما حتمية فرضتها الظروف الاقتصادية تماشيا مع متطلبات الاقتصاد الليبرالي و تعد من اشكال العولمة ولنجاحها يجب توفر مجموعة من الشروط وكغيرها تسعى إلى تحقيق أهداف.

.

الفصل الأول: الشراكـــة الأورومتوسطـــية كإطار عام

تمهيد

المبحث الأول: الشراكة الاورو متوسطية

المبحث الثاني: المحاور الرئيسية للشراكة الاوروميتوسطية

المبحث الثالث: مرتكزات الشراكة الاورومتوسطية

المبحث الرابع: رؤية مغاربية للتعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي

خلاصة الفصل الاول

تمهيد :

يعيش العالم الآن عصرا تختلف سماته وملامحه والياته وتعابيره عن كل العصور السابقة، وقد كان من اخطر الآثار هذا العصر الجديد بروز التنافسية كحقيقة أساسية تهدد نجاح او فشل المؤسسات الاقتصادية والشركات الكبيرة والاقتصاديات عموما بدرجة غير مسبوقة، وبتزايد حدة المنافسة أصبح اللجوء الى استراتيجية بديلة في شكل التحالف والمشاركة امرا شبه محتم .

وبهذا ظهرت الشراكة في حوض المتوسط مع الاتحاد الاوروبي كضرورة اقتصادية ملحة من اجل تعزيز وتقوية الحوار الاقتصادي والسياسي الاورو متوسطي، حيث انه بتاريخ 27-28 نوفمبر 1995 تم عقد مؤتمر برشلونة بين دول الاتحاد ودول حوض المتوسط، وتم الخروج بإعلان سمي " اعلان برشلونة " يؤسس لإقامة شراكة دائمة ومستقرة تضمن امن واستقرار المنطقة، ونموها الاقتصادي والتجاري بشكل يتقاسمه الجميع .

المبحث الأول: الشراكة الأورو متوسطية

في ظل المنافسة العالمية وعقيدة اقتصاد السوق وتوسع الاستثمارات تلجأ الدول والمؤسسات الاقتصادية لاستراتيجيات تعاون فيما بينهما، وقد سعى الاتحاد الأوروبي لعقد اتفاقيات شراكة مع دول حوض البحر المتوسط بالنظر إلى الخصائص المشتركة او المكمّلة التي تتمتع بها هذه الدول، وفيما يلي سيتم التطرق إلى الأصول التاريخية لنشأة الشراكة الاورو متوسطية بما فيها المفهوم والدوافع من وراءها.

المطلب الأول: مؤتمر برشلونة والشراكة الأورو متوسطية

لقد كانت الرغبة في عقد مؤتمر برشلونة وإنشاء إطار للشراكة تنبع اساسا من التقاء تغيرات هيكلية مهمة بالنسبة للأوروبيين على مستوى النظام العالمي والنظام الفرعي الاقليمي، فعلى المستوى العالمي فرض مفهوم السلام الأمريكي على المنطقة وخصوصا بعد تحول تفوقها إلى هيمنة بانتهاء مرحلة الحرب الباردة، وظهر ذلك بانتهاج سياسة المسارين الأول وجود عسكري امريكي لم يسبق له مثيل في الخليج العربي بحجة تحقيق السلام وخصوصا بعد حرب الخليج الثانية والثاني مؤتمر مدريد وعملية السلام تحت رعاية أمريكية، وبالتالي وجدت دول أوروبا أنها خارج تلك التحركات وأن الو.م.أ تسعى لامتلاك موارد المنطقة العربية.

أمّا على المستوى الاقليمي الفرعي فان زعماء الاتحاد الاوروبي اقتنعوا انه أن الاوان لعقد المؤتمر وأن هناك حاجة ملحة لتحقيق التوازن بين التزاماتهم اتجاه دول اوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى من جهة والتزاماتهم الجديدة اتجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط [1].

انعقد مؤتمر برشلونة بتاريخ 27، 28 نوفمبر 1995، وتبنى الاتحاد الأوروبي بدوله الخمسة عشر وشركائه المتوسطيين الاثني عشر(فلسطين، سوريا، مصر، الاردن، لبنان، تونس، المغرب، الجزائر، تركيا، قبرص، مالطا، إسرائيل) إعلان قرروا فيه إقامة إطار عمل دائم ومتعدد الاطراف للعلاقات مرتكز على روح شراكة، ويراه الكثير من الخبراء أنه ميثاق عمل وثيقة سياسية واقتصادية ثقافية واجتماعية تتناول كل جوانب الحياة على طرفي المتوسط، بمعنى أخر فإن برنامج العمل الذي جاء به إعلان برشلونة هو برنامج لبناء حياة مشتركة قائمة على التفاهم والتعاون والعدل كما يراها الاوروبيون بالطبع، والمبادئ الأساسية التي أعلن عن تحقيقها في برشلونة تتمثل في تحقيق المشاركة بين الأوروبيين وجيرانهم المتوسطين في ثلاثة مجالات وهي:

---

[1] لبنى جديد، **السوق الاوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة**، بحث علمي أعد لنيل شهادة الماجيستر في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة شرين 2004، ص144– 146.

1- **الشراكة الأمنية والسياسية:** وتتضمن السعي لإقامة منطقة مشتركة للأمن والاستقرار تقوم على الاحترام لمبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، والالتزام بميثاق الامم المتحدة والابتعاد عن القوة في حل النزاعات بين الدول الاطراف ونزع أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الارهاب واحترام السيادة والخصوصيات الموجودة في كل مجتمع.

2- **الشراكة الاقتصادية والمالية:** لخلق منطقة ازدهار مشتركة وذلك بتحقيق تجارة حرة خلال عام 2010 كتاريخ مستهدف وليس نهائي وبشكل متدرج، وتبني مبادئ اقتصاد السوق واعطاء الأولوية للقطاع الخاص في تحديث البنى الاقتصادية الاجتماعية وتشجيع نقل التكنولوجيا والاستثمار الخارجي وهذا يتطلب منها البدء بإصلاح اقتصادي شامل، ولذلك تم تقديم المساعدات المالية باعتماد برنامج ميدا عام 1992 وذلك لمساعدة البلدان التي تنضم إلى الاتفاقية، والسعي لتحسين أوضاع المعيشة والإقلال من حجم الفجوة الكبيرة بين الطرفين سواء لناحية التوظيف والعمالة أو الدخل أو التنمية الاقتصادية.

3- **الشراكة الاجتماعية، الثقافية والانسانية:** وذلك لتكثيف الحوار العلمي بين الثقافات واحترام تنوعها وما تحمله من عادات وتقاليد، واحترام الاديان والطقوس الدينية ومحاربة كل مظاهر العنصرية والتعصب، والاهتمام بالمجتمع المدني ومشاركته في ادارة الشؤون البلد، والتقليص من ضغوط الهجرة اللامشروعة والاهتمام بالعالم البشري وتطويره[1].

وتنبع أهمية هذا المؤتمر من كونه الاول من نوعه الذي جمع كل الاطراف المتوسطية المعنية بالشراكة مع دول الاتحاد الاوروبي باستثناء ليبيا مما يؤكد الاعتبارات السياسية للمشروع، كما انه يعد خطوة أساسية ضمن سياق السياسة الأوروبية النشيطة لبناء علاقات مع تجمعات إقليمية ودولية، وذلك بهدف بلورة سياسة اقتصادية وسياسة مستقلة متميزة عن سياسة الولايات المتحدة usa.

وقد تم توقيع اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الاوروبي كل من المغرب، السلطة الفلسطينية، الاردن، تونس ومصر، وقد عرفت هذه الاتفاقيات باتفاقيات الجيل الجديد على اعتبار أنها حلت محل اتفاقيات التعاون الموقعة في فترة الحوار العربي الأوروبي، وبدأت المفاوضات مع كل من الجزائر وسوريا وقد مر التفاوض

---

[1] ويجب التنويه ان اتفاقية الشراكة تختلف عن اتفاقية التعاون الاقتصادي الموقعة خلال السبعينات فيما يلي :

- تعتبر الشراكة أكثر شمولا من اتفاقيات التعاون الموقعة في السبعينات حيث تشمل جميع الجوانب العلاقات بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي (السياسة الاقتصادية، الثقافة ...)

- مبدأ المعاملة بالمثل فلم تعد المزايا التجارية تمنح من طرف واحد فقط وهو الاتحاد بل أصبحت مطلوبة من كلى الطرفيين، إلا سيكون بالتدرج بالنسبة للدول المتوسطية لغاية الوصول الى إقامة منطقة تجارة حرة.

لعقد هذه الاتفاقيات بعدة مراحل ابتداء من مرحلة استكشاف المواقف والآراء ثم الانتقال الى التفاوض على مشروع الاتفاقية ثم التوقيع عليها أو تصديقها من قبل البرلمان الأوروبي وبرلمان الدول المتوسطية المعنية .

وقد استطاعت المغرب تجاوز هذه المراحل الأولى ووقعت الاتفاقية سنة 1992، ثم فلسطين سنة 1997 والأردن سنة 1997 بعدها، ثم تونس سنة 1998، مصر في 2001 وأخيرا لبنان، أما الجزائر فقد وقعت الاتفاق سنة 2002 ليدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005[1].

وإن كانت هذه هي الاهداف المصرح بها من طرف الاتحاد الأوروبي فهناك أهداف أخرى تمثل الخلفية الحقيقية لمشروع الشراكة الأورو متوسطية، تظهر في التركيز على البعد التجاري المحض الامر الذي يجعل مشروع الشراكة المقترح يتميز بالمحدودية والتقيد حيث يركز على التحرير التجاري وعلى حرية التنقل البضائع، في حين تمّ اهمال تناول القطاع الزراعي وحركة اليد العاملة، امّا القطاع الاقتصادي الوحيد المستهدف كموضوع للحوار فهو قطاع الطاقة، بالأخص لمّا نتحدث عن الجزائر مما يعني أنّ الاتحاد الاوروبي يبحث عن أمنه الطاقوي بالدرجة الأولى .

وفي الجانب الاجتماعي يطمح الاتحاد الأوروبي للتحكم في الهجرة، اذ تعتبر مسألة الهجرة الاساس الأول في التعاون الاجتماعي من أجل تخفيف الضغط السياسي والاجتماعي الناتج عن هذه الظاهرة.

[1] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الاولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان2008، ص ص 224، 225.

الجدول رقم (02): اتفاقية الشراكة والتعاون المبرمة بين الاتحاد والدول العربية.

الدول الموقعة	نوع الاتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ دخول حيز التنفيذ
الأردن	شراكة	1997/11/24	2002/5/1
تونس	شراكة	1995/7/17	1998/3/1
الجزائر	شراكة	2002/4/22	2005/11/15
سوريا	شراكة	2004/10/19	2006/10/22
فلسطين	شراكة إنتقالية	1997/2/24	1997/7/1
لبنان	شراكة	2002/6/17	2004/6/1
مصر	شراكة	2001/6/25	2004/6/1
المغرب	شراكة	1997/11/25	2000/3/1
اليمن	شراكة	1997/11/25	1998/1/1
مجلس التعاون الخليجي	تعاون، مفاوضات جارية للأنشاء منطقة تجارة حرة مند سنة 2001	1988/6/15	1988/8/1

المصدر: علاوي محمد لحسن، **اتفاقية الشراكة الاورو عربية، شراكة اقتصادية حقيقية ام شراكة واردات**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد16،جامعة ورقلة، 2014، ص 144.

المطلب الثاني: مفهوم الشراكة الاورو المتوسطية

ظهر مفهوم الشراكة الأورو المتوسطية مع بداية السبعينات اثر ظهور السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي مع الدول الواقعة على حدود البحر الابيض المتوسط، وسيتم تقديم بعض التعاريف للشراكة الأورو المتوسطية وكذا أهم صيغها من خلال هذا المطلب.

الفرع الاول: تعريف الشراكة الاورو المتوسطية

هناك عدة تعاريف حاولت أن تحيط بمفهوم الشراكة الأورو المتوسطية، فهناك من يعتبر انها " مشروع المجموعة الاوروبية الذي يبلور رغبة أوروبا في إعادة تأكيد التواجد الاوروبي على الساحة المتوسطية كمنافس قوي وفعال ضد امريكا التي استثارت بالشرق الأدنى والاوسط والاقصى "[1] .

[1] محمد العربي الفلاح، **المتوسطية والشرق الاوسطية وجهان لعملة واحد**، دار الخلد ونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2001، ص15.

وفي تعريف آخر تمثل "الشراكة الاورو متوسطية" النهج الأوروبي للتعاون مع دول كانت كلها لأمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية " [1] .

ويعتبر مسار برشلونة بمثابة الإطار الذي تمّ من خلاله إبرام سلسلة من اتفاقيات الشراكة، من بينها الشراكة الاورو المتوسطية بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط.

الفرع الثاني: صيغ الشراكة الأورو المتوسطية

لقد اشار المشاركون في ندوة برشلونة إلى ان المبادرة الاوروبية المتوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المباشر بها من أجل السلام والاستقرار ولكن ستساهم في دفع هذه الأخيرة إلى الأمام.

ومن هنا نستطيع القول أن الشراكة الاورو متوسطية تشتمل على صيغتين للتعاون هما:

اولا- الصيغة الثنائية: يقوم من خلالها الاتحاد بتنفيذ عدد من الانشطة بشكل ثنائي مع كل دولة وأهمها: اتفاقية الشراكة التي يتفاوض بشأنها الاتحاد مع الشركاء المتوسطين كل على حدى، وتعكس هذه الاتفاقيات المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورو متوسطية وإن كانت كلّ منها تتضمن خصائص مميزة، والهدف النهائي للبعد الثنائي هو إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية حوض متوسطية بحلول 2010.

ثانيا- الصيغة الإقليمية: يمثل الحوار الإقليمي واحد من الاكثر الجوانب الشراكة إبداعا حيث أنه يشمل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية من خلال شبكة متكاملة من البرامج والمشاريع.

ويهدف البعد الإقليمي للشراكة إلى تحقيق:

- أن يكون هذا التعاون بمثابة داعم مكمل للإجراءات الثنائية والحوار الذي يجري في ظل اتفاقيات الشراكة.

- تعزيز التعاون جنوب جنوب أي التعاون بين الشركاء المتوسطين انفسهم على اساس شبه إقليمي.

- معالجة القضايا ذات البعد المتخطي للحدود.

---

[1] ناصيف حتي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 205، لبنان، ماي 1996، ص 94 .

المطلب الثالث: متطلبات نجاح الشراكة الاورو متوسطية

لا شك أن نجاح الشراكة القائمة بين الاتحاد الاوروبي ودول الحوض الابيض المتوسط يعد مكسبا لخدمة المصالح والطموحات لكلا الطرفين إلا ان نجاح هذه الشراكة يتطلب ويستلزم سياسات يتبناها كلا الطرفين ويقوم بتطبيقها وتتمثل فيما يلي:

الفرع الاول: متطلبات النجاح من جانب الاتحاد الاوروبي

تعهد الاتحاد الاوروبي بالعمل على التخفيف من الآثار السلبية للمرحلة وذلك باتخاذ ومجموعة من الاجراءات :[1]

اولا: التخفيض في الدين:

ويعد أهم إجراء مساعد على نجاح المرحلة الانتقالية ويأخذ صورتين:

- تحويل جزء من الدين بالعملة المحلية يستعمل في المبادلات بين الطرفين .

- تحويل جزء من الدين للمشاريع التنموية مثل: البرنامج الفرنسي في المغرب والمتمثل بتحويل جزء من الديون لصالح تشييد المدارس والمستشفيات والمشروعات الزراعية.

ثانيا: رفع حجم الاستثمارات: نتيجة للعجز الكبير في الإذخار المحلي لدول جنوب وشرق المتوسط، فقد تعهد الاتحاد الاوروبي برفع حجم الاستثمارات في هذه الدول ويأخذ بعين الاعتبار أولويات شكل ومضمون تدفق الاستثمارات في إطار الشراكة الأورو متوسطية، فالاستثمارات المباشرة هي التي تهم اقتصاديات دول جنوب المتوسط في هذه المرحلة تحديدا حيث بنيتها الاقتصادية بحاجة الى استثمارات تتضمن إقامة مشاريع حقيقية كبناء مصانع واستصلاح الاراضي...إلخ.

أما الاستثمارات غير المباشرة فتتمثل في الاستثمارات في محفظة الاوراق المالية والتي تتضمن شراء الاوروبيين سندات وأسهم الشركات المحلية وشراء عملات البلدان المستضيفة لهذه الاستثمارات، ومثل هذه الاستثمارات (رؤوس الاموال الساخنة) تمثل خطر حقيقيا على اقتصاديات جنوب المتوسط لان الوضع الراهن لهذه الاقتصاديات ضعيف البنية.

---

[1] عبد الامير السعد، **الجدل الراهن حول الشراكة الأورو متوسطية،** الندوة الدولية حول آثار التوسع الأوروبي على المشروع الاور متوسطي، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير جامعة باجي المختار، عنابة،2002، ص ص133، 134.

الفرع الثاني: متطلبات النجاح من جانب الدول المتوسطية

تستلزم اتفاقات الشراكة الأورو متوسطية توافر مجموعة من الشروط في اقتصاديات الدول المتوسطية حتى يتحقق النجاح في هذه الاتفاقيات، ولقد قام عدد من الاقتصاديين بإعداد دراسات حول معظم الدول المتوسطية وقد جاء تقديراتهم ان هذه الدول بحاجة إلى تحقيق مجموعة من الاجراءات كي تستفيد فعلا من مزايا الشراكة وتتمثل في :[1]

- زيادة معدلات الاستثمار إلى 35% من الناتج المحلي؛
- زيادة معدلات الادخار لتصل إلى 25 % من الناتج المحلي الاجمالي؛
- أن يصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 10% من النتائج المحلي الاجمالي أو 30% من الاستثمار المحلي؛
- زيادة معدلات نمو الناتج الصناعي إلى أكثر من 10% في السنة؛
- تحقيق معدل النمو يزيد على 7% من الناتج المحلي الاجمالي؛
- زيادة معدل نمو الصادرات من النشاطات الزراعية؛
- دعم الاستقرار الاقتصادي بتبني سياسات صرف مناسبة لتفادي أثر انخفاض القيمة الحقيقية لسعر الصرف؛
- التقليل من اعتمادها على العائدات الجمركية من الضرائب بتخفيض حجم التعريفات الجمركية؛
- العمل على تقليص حجم الدين الخارجي؛
- العمل على تطوير تقوية نظام المعلومات والاتصالات؛
- العمل على بناء شبكة أمان اجتماعية.

[1] عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص ص134،133.

المبحث الثاني: المحاور الرئيسية للشراكة الأورو المتوسطية

لقد سعت سياسة دول الاتحاد الاوروبي من خلال مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى بلوغ مجموعة من الاهداف، وذلك من اجل إعادة تفعيل دورها على الصعيدين الاقليمي والدولي في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تضمنتها وثيقة برشلونة، استطاعت من خلالها دول الاتحاد الاوروبي إلى الوصول إلى مفهوم للشراكة المتوسطية يغطي مجموعة متعددة من الجوانب.

فالمفهوم الأوروبي للشراكة المتوسطية استند إلى التعاون الاقتصادي كمحور أو كجوهر للعلاقات التي يمكن إثباتها في منطقة المتوسط من اجل مصالح مشتركة.

ومن اجل بلوغ التوازن بين مصالح الاطراف المتعاقدة فان مشروع اتفاقية برشلونة المقترح يحتوي العديد من المحاور ويسعى لبلوغها وهي:

المطلب الأول: المحور السياسي والأمني

أقر البيان الختامي لندوة برشلونة في محوره الأول المعني بـ " شراكة سياسية وامنية: تعريف المجال المشترك من السلام والاستقرار " فكرة مبدئية أساسها الوصول بجميع الدول المشتركة في مجال برشلونة (15 دولة من الاتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية) إلى بناء منظومة امنية إقليمية مشتركة من خلال دراسة وسائل الثقة والأمان الواجب تبنيها، بالاشتراك بين الشركاء من أجل تدعيم مجال السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط .[1]

إن الاهتمامات السياسية لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة الغربية واسعة النطاق وتفاوت هذه القضايا السياسية من مسائل تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون وتأكيد ضرورة التزام الدول بمبادئ وقواعد القانون الدولي إلى قضايا أخرى تتعلق بالحل السلمي للنزاعات الدولية ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظومة وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية.[2]

وبهذا تتعهد الاطراف المشاركة بعدة أمور اساسية يتمثل أهمها في :[3]

---

[1] أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية**، رسالة ماجيستر مقدمه في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، سنة، 2001،ص 95.

[2] ziadlattouf **.la mise enoeuvre de l'accord d'associationalgerié –union europeenne**.thése de doctorat en droit international et relations internationales. université jean moulin.lyon.2011.p68 .

[3] نادية بلورغي، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الاورو متوسطية** رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، سنة2014، ص96.

– العمل وفق ميثاق الامم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان؛

– تنمية دولة القانون والديمقراطية؛

– احترام تنوع التعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف ومكافحة كافة مظاهر التعصب؛

– تشجيع وضمان الامن الإقليمي بين الاطراف؛

– توطيد التعاون من اجل الوقاية من الجريمة المنظمة ومكافحة الارهاب، وقد بدأت المفوضية الاوروبية بالتحضير إلى برنامج جديد يتمثل في الثقافة من أجل السلام وحقوق الانسان، حيث يتضمن هذا البرنامج إقامة السلم وحقوق الانسان ومنع الصراعات ومحاربة كافة أنواع التعدي على الحقوق وكذا الحروب.

ولكي يتحقق هدف الشراكة السياسية والامنية والمتمثلة في إقامة منطقة متوسطية مشتركة للسلام والاستقرار والامن عبر حوار سياسي منتظم ومتين، لهذا كان الزاما على الدول الأوروبية والمتوسطية بالعمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان وتنمية دولة القانون والديمقراطية، كما التزمت الأطراف المشاركة على تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب ومحاربته إلى غير ذلك من الالتزامات، ومن الواضح أن دول الاتحاد الأوروبي عملت على تعزيز دورها السياسي والأمني في المنطقة بما يتيح لها مواجهة التهديدات الجنوبية من جهة وهي تهديدات مبالغ فيها وضمان مصالحها المتمثلة بتدفق للموارد البترولية والثروات الطبيعية من جهة أخرى .[1]

المطلب الثاني: المحور الاجتماعي والثقافي

ويهدف الى تعزيز التبادلات بين المجتمعات المدنية، وينصب التركيز على التعليم والتدريب والشباب والثقافة والصحة[2]،والطقوس الدينية ومحاربة كل مظاهر العنصرية والتعصب والاهتمام بالمجتمع المدني واشتراكه في ادارة شؤون بلاده، والتقليص من ضغوط الهجرة اللا مشروعة والاهتمام بالعامل البشري وتطويره، وقد اتفق الشركاء على مجموعة من النقاط للتقريب بين الشعوب هي:

---

[1] هويدي عبد الجليل، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجيستر، جامعة بسكرة، سنة2013، ص 42.

[2]Hassainekeltouma .**accord d'association algerie-union europeenne.Quelles perspectives pour l'economiealgerienne** ? .mémoire de majistere en sciences economique .des science de gestion et des sciences commerciales .universitéd'oran .2010-2011.p130.

*حيث أدى التاريخ المشترك بين الاتحاد الأوروبي وحوض البحر الأبيض المتوسط إلى ظهور مجموعة من الفلسفات والقيم والتي تمثل فيها والمعتقدات الحوار الثقافي والديني أمرا حيويا للتفاهم المتبادل؛

* حيث يعد تعزيز القيم العامة والمبادئ المشتركة والدفاع عنها بين الدول الأورو متوسطية الأساس لخلق بيئة مواتية للسلام والاستقرار، تفضي إلى تحقيق التعايش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ووجود شراكة أورو متوسطية أكثر فعالية؛

* حيث يتم فهم الحوار بين الثقافات على أنه تبادل الآراء مفتوح متسم بالاحترام بين الأفراد والجماعات على اختلاف انتماءاتهم العرفية، الثقافية، الدينية واللغوية؛

* التشدد على أنه ينبغي أن يستند أي ميثاق أورو متوسطي إلى مجموعة من المبادئ المشتركة بما في ذلك:

– حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع والدين أو المعتقد وتكوين الاتحاد لوسائل الإعلام مضمونة الوصول غير المقيد للمعلومات والاتصالات وشبكة الأنترنت؛

– محاربة التمييز والعنصرية،

– التوزيع العادل للدخل والثروة والفرص، وتقوية التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة؛

– الاستقرار الديمقراطي والعدالة وسيادة القانون ومحاربة الفساد، والتأسيس للحكم الراشد؛

– تجنب استخدام القوة وتسوية الصراعات بصورة سليمة.

يعتبر التعاون الثقافي على أساس الحوار بين الثقافات بما في ذلك جميع قطاعات المجتمع والهيئات الثقافية والمؤسسات أمرا ضروريا، حيث أن إدخال المجال الاجتماعي والثقافي في عملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط يعتبر أمرا ضروريا من أجل تشجيع التعاون والتبادل الثقافي والتعليمي كاحترام الأديان والعادات وتقاليد شعوب المنظمة .

كما لم يغفل مؤتمر برشلونة في التطرق إلى القطاع الصحي والاهتمام بالشباب ومحاربة الإرهاب والحد من الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى محاربة المتاجرة الممنوعة ومقاومة الفساد والتعصب والتمييز العنصري والطائفي.[1]

[1] علاوي محمد لحسن، **اتفاقيات الشراكة الأوروعربية: شراكة اقتصادية حقيقية أم شراكة واردات**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، ص 143.

المطلب الثالث: المحور الاقتصادي والمالي

يهدف مؤتمر برشلونة في هذا المجال إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل الفوارق بين معدلات النمو في دول أوروبا ودول جنوب المتوسط إضافة إلى تحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين.

يشكل المحور الاقتصادي أحد أهم ركائز الشراكة الأورو متوسطية وذلك لوجود مقاربة قوية داخل الاتحاد الأوروبي مفادها أن معظم المشاكل التي تواجه الدول المغاربية كالمغرب وتونس والجزائر أساسها اقتصادي بحث وليست مشاكل اجتماعية أو ثقافية أو سياسية...، ومن بين المشاكل الاقتصادية نجد: الفقر، التضخم، البطالة .. الخ، وفضلا عن آثار هذه المشاكل من الناحية الاقتصادية فإنها تحدث نوعا من الضغوطات النفسية والاجتماعية لدى المواطنين مما يولد اضطرابات سياسية [1].

وقد ارتكز المحور الاقتصادي في مؤتمر برشلونة على 3 دعائم رئيسية وهي :[2]

1- إقامة منطقة لتبادل الحر الأورو متوسطي.

2-تطوير التعاون الاقتصادي.

3-تطوير التعاون المالي.

أولا: إقامة منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية

حدد عام 2010 كموعد مستهدف للإنشاء التدريجي لهذه المنطقة التي تشمل معظم التجارة بين الدول المنطوية في هذه الاتفاقية وفق الالتزامات التي تفرضها المنطقة العالمية للتجارة، ويتم ذلك بإلغاء الحواجز الجمركية التعريفية وغير التعريفية على التجارة في المنتجات المصنعة بشكل تدريجي وفق جداول يتفق عليها الشركاء، كما يجري تحرير السلع الزراعية تدريجيا على أساس تبادلي وفق ضوء السياسة الزراعية المتعددة، ومن أجل نجاح منطقة للتبادل الحر هاته حدّد مؤتمر برشلونة إجراءات أولية تتمثل في :

- تعديل وتحديد الهياكل الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص.
- رفع مستوى القطاع الإنتاجي؛
- اتباع سياسات مبنية على مبادئ اقتصاد السوق؛

---

[1] سمارة فيصل، **البعد الإنساني في الشراكة الأورو مغاربية من مسار برشلونة الى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط**، رسالة ماجيستر، جامعة تيزي وزو، سنة2013، ص ص 31، 32.

[2] أحمد كاتب، **مرجع سابق**، ص 117.

- إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا؛

- اعتماد التدابير المناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ؛

- إصدار الشهادات وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية وسيادة المنافسة.[1]

ثانيا: تطوير التعاون الاقتصادي

لقد التزم الطرفان أي دول الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وذلك في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تمّ الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها وكذا القطاعات التي تسهّل التقارب بين الاقتصاديات، خاصة تلك المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الدول المشاركة، وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع صادرات الدول المتوسطية.

وقد تم التركيز في الاتفاقية على التعاون الجهوي في النقاط التالية[2]:

- تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية أي البنى التحتية؛

- دعم التكامل والاندماج الاقتصادي.؛

- التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث؛

- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم، التكوين؛

- دعم وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية؛

- وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار؛

- التعاون من أجل تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية المراجعة والرقابة المالية.

- دعم إعادة هيكلة قطاع النقل وتحديثه وكذا قطاع الإعلام والاتصال والطاقة والمناجم.

- التعاون بخصوص حماية المستهلكين.

---

[1] برد رتيبة، **الحوار الأورو متوسطي**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2009، ص 129.

[2] هويدي عبد الجليل، **مرجع سابق**، ص 56.

ثالثا: تطوير القطاع المالي (التعاون أو الدعم المالي)

تميز الدعم المالي الذي أقره إعلان برشلونة بشمله مشروعات هامة ومجالات جديدة لأول مرة، وهي برامج ذات صيغة اجتماعية كالصحة والسكن والتعليم كما تخصص المساعدات لدعم برامج الإصلاح الهيكلي وما ينجم من متاعب لمنطقة التبادل الحر الأورو متوسطية، وفق آلية جديدة ابتكرتها المجموعة الأوروبية تعرف باسم صندوق ميدا [MEDA] أو "الصندوق من اجل المتوسط "، وحيث تستفيد منها جميع الدول التي صادقت على إعلان برشلونة ماعدا قبرص ومالطا وإسرائيل التي تستفيد من برامج أخرى باعتبارها دول سبق لها إبرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ففي إطار برنامج (MEDA) تم تحديد مبلغ مالي إجمالي للمساعدات المالية قدّر بـ 3057 مليون إيكو للفترة الممتدة 1995-1999، حيث تتفاوت قيمة الغلاف المالي الموجه إلى البلدان جنوب المتوسط حسب البرنامج المعد مسبقا، وهو موجه لإعادة تأهيل الأفراد والمؤسسات وتحسين شروط الصحة والتعليم والبيئة وغيرها، وقد تم تقديم مبلغ 2809 مليون إيكو مقسما إلى 81 قرضا من البنك الأوروبي للاستثمار وذلك خلال الفترة الممتدة من جانفي 1997 إلى ديسمبر 1999.

الجدول رقم (03): المبالغ المخصصة والمستهلة لكل بلد في إطار MEDA

للفترة 1995-2000 الوحدة: مليون اورو

البلد المستفيد	المبلغ	الانفاق	نسبة الانفاق
الجزائر	164	30	18
فلسطين	111	59	53
مصر	686	157	23
الأردن	254	108	42.5
لبنان	182	01	0.5
المغرب	660	128	19
سوريا	101	00	00
تونس	428	168	39
التعاون الإقليمي	471	223	47
المجموع الكلي	3054	874	29

المصدر: هويدي عبد الجليل، **انعكاسات الشراكة الاورو متوسطية على التجارة الخارجية**، رسالة ماجيستير ، جامعة بسكرة ،2013، ص56.

ما نلاحظه من خلال الجدول أن المبالغ المخصصة لكل دولة لم تستهلك كليا، وبالتالي يمكن القول أن المشكلة ليست في انخفاض الموارد المالية فقط وإنما انخفاض مقدرة اقتصاديات الدول المتوسطية النامية في امتصاصها، حيث ترجع الدول النامية هذا الضعف في الامتصاص إلى ثقل الإجراءات الإدارية (البيروقراطية) المانحة لهذه المساعدات من الجانب الأوروبي وانعدام الجدّية لديه.

ونتيجة الانتقادات الموجه للاتحاد الأوروبي واللوم الملقى على عاتقه من طرف الاعضاء المشاركة قام الاتحاد الأوروبي بمنح دفعة ثانية بعد سنة 2010 في إطار (MEDA 02) الذي رصد له مبلغ 5350 مليون أورو للفترة 2005 _2010.

ولدينا الجدول التالي يبين مخصصات الشركات من المنح المالية خلال الفترة 2005 - 2010 والمبالغ المستهلكة.

الجدول رقم (04): مخصصات الشركات من المنح المالية

الوحدة: مليون اورو

البلد المستفيد	المبلغ	الانفاق	نسبة الانفاق
الجزائر	273	114	42
فلسطين	430	421	98
مصر	463	493	106
الأردن	262	285	109
لبنان	101	131	130
المغرب	812	656	81
سوريا	158	64	40.5
تونس	447	400	89
التعاون الإقليمي	884	606	68.5
المجموع الكلي	3831	3169	83

المصدر: بوعلام ولهي، العياشي عجلان، **محاولة تحليل وتقييم الجباية الجمركية في ظل اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، 14/13نوفمبر2006، ص195.

ما نلاحظه من الجدول أن النسب الفعلية المخصصة أي ما تحصل عليه الشركاء فعليا من المساعدات خلال الفترة 2005- 2010 قد ارتفعت عن الفترة السابقة، وتختلف نسبة هذه المساعدات ما بين الدول المشاركة حيث يلاحظ أن بعض الدول قد تجاوزت نسبة استهلاكها 100% مثل مصر، الأردن، لبنان، لأن المفوضية الأوروبية منحت لهم مساعدات أكثر من مخصصاتهم السنوية وذلك لتمويل المشاريع التي تمّ ترشيحها في المدة السابق.

المبحث الثالث: مرتكزات الشراكة الأورو متوسطية

المطلب الأول: عوامل بروز الشراكة الأورو متوسطية

تكتسب بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط العربية وغير العربية أهمية خاصة في سياسات دول الاتحاد الأوروبي لأسباب عديدة تتراوح بين الجغرافيا والاقتصاد والسياسة، مرورا بالتاريخ الذي شهد حالات مد وجزر في العلاقات الأوروبية ومع ضفة المتوسط الأخرى بالأخص البلدان العربية، حيث أنه من أبرز العوامل التي دفعت دول الاتحاد الاوروبي إلى اعتماد سياسة اقتصادية متوسطية تتمثل في الآتي:

1- إن انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط والتقدم الذي شهدته في المرحلة الأولى شجع دول الاتحاد الأوروبي على بلورة فكرة " السياسة المتوسطية " وسهّل ترجمتها علميا، حيث تعتبر العملية السلمية التي بدأت في أكتوبر 1991 الجسر الذي عبرت منه أوروبا باتجاه الدعوة إلى إقامة إطار للتعاون المتوسطي يضم البلدان العربية وإسرائيل، لذا فقد تعزز الطرح المتوسطي في السياسة الأوروبية وتراجعت مكانة الطرح العربي لأسباب أهمها:

أ- التفكك العربي وضعف العلاقات العربية – العربية –

ب- تراجع مبادرات الحوار الأوروبي العربي منذ أزمة الخليج الثانية وتوقف نشاط أجهزته بسبب محاولات الأوروبيين عزل العراق وليبيا، ووقوفهم ضد مشاركة البلدين في الاجتماعات الفنية للحوار ورفض جامعة الدول العربية لذلك.

2- خشية دول الاتحاد من تطورات أحداث الجزائر التي حصلت في منتصف التسعينيات من القرن العشرين ومن تنامي التيار الإسلامي في شمال إفريقيا، حيث باتت الدول الأوروبية الأخرى في الاتحاد تشارك فرنسا مخاوفها من قيام النظام الإسلامي في الجزائر قد ينتهج سياسات معادية لأوروبا وللثقافة الغربية ويهدد مصالحها الضخمة في الشمال الإفريقي .[1]

3- حاجة دول الاتحاد الأوروبي إلى فتح أسواق تجارية جديدة تستطيع من خلالها زيادة قدرتها التنافسية مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبالتالي تعزيز مكانتها الدولية.

---

[1] علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص196- 198.

4- زيادة حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ونتائجها السياسية على الأمن والاستقرار في جنوب وشرق المتوسط وانعكاس ذلك على أوروبا في شكل مباشر عبر الهجرة، مما دفع الأوروبيين إلى محاولة تشخيص المشكلات والتي يعتقدون أن سببها التخلف والضعف في البنية الاقتصادية التي تشكل تحديا خطيرا يغذّي تنامي ظاهرة الهجرة.

5- إيمان دول الاتحاد الأوروبي بأنه لا يمكن تفعيل البناء الأوروبي دون الأخذ بعين الاعتبار أهمية بناء جيرانها في شرق وجنوب المتوسط، الأمر الذي دفعها إلى تبني سياسة أكثر جرأة تستجيب للتحديات التي تواجهها الدول المتوسطية، وكذلك العمل على إيجاد وسيلة لبناء مجموعة ذات مصير مشترك، حيث تمت ترجمة هذه الإرادة السياسية بوضع سياسة متوسطية جديدة لأوروبا، تأخذ بعين الاعتبار عدم فعالية سياسة التعاون الكلاسيكية التي اعتمدتها أوروبا في السبعينات من القرن العشرين مع دول المنطقة.

المطلب الثاني: تشخيص السياسة المتوسطية الجديدة

إن السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي المنتهجة خلال العشرتين الأخيريتين تختلف عن السياسة المنتهجة سابقا، ذلك أن السياسات التقليدية الأولى كانت ترتكز في غالبيتها على الجانب التجاري بينما السياسات الحديثة للاتحاد الأوروبي اتجاه الدول الحوض المتوسط لها مرتكزات وخصائص متنوعة نوجزها في الآتي: [1]

- تتضمن زيادة على الجانب التجاري ميادين أخرى تهم العلاقات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، وبالتالي فالنظرة تكاملية عميقة وذات أبعاد وثيقة ومترابطة تخدم التنمية الشاملة.

- مجمل الاتفاقيات الثنائية غير متجانسة من حيث الإطار القانوني، وتختلف من اتفاقية لأخرى من حيث محتوى المواد المكونة للاتفاقية أو من حيث تواريخ الإمضاء وبداية العمل بها.

- تتميز الاتفاقيات بالأهداف الواسعة والتي تبين إرادة الطرفين المتعاقدين في تكوين صلات وارتباط بينهما أكثر أهمية وعمقا، مع تشجيع كل المبادلات مع التجمعات الإقليمية الاخرى للدول المشاركة.

- يرتكز تصميم الاتفاقيات الثنائية على أربعة محاور أساسية متكاملة باعتبارها محاور لا يمكن فصل أحدها عن الآخر، هذه المحاور هي :

[1] إبراهيم بوجلخة، **مرجع سابق**، ص ص 120، 121.

– تحرير المبادلات التجارية غالبا ما يناقش المنتجات الزراعية والصيد، السلع الصناعية والخدمات، وتختلف اهداف كل بلد متعاقد مع الاتحاد الأوروبي باختلاف نوعية السلع؛

– تفكيك التعريفات الجمركية للسلع المستوردة يكون بصفة تدريجية وعبر مراحل زمنية محددة لمدة غالبا ما تكون اثنا عشر سنة، هذه السلع محددة بواسطة قوائم؛

– تسهيلات ومساعدات تقنية ومالية وتكنولوجية تعطى للدول المتوسطية المتعاقدة مع الاتحاد الأوروبي بغرض تأهيل صناعاتها وأقلمه هياكلها الانتاجية، والاستفادة من التطور التكنولوجي وبالتالي الدخول في المنافسة الدولية ؛

– تطوير الجانب الاجتماعي للدول المتوسطية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد باعتبارهم العنصر المرافق والدافع القوي للتطور الاقتصادي؛

– حيث ان مشروع الشراكة الأوروبية متوسطية هو قبل كل شيء مشروع لإنشاء فضاء اقتصادي تكاملي يرتكز أساسا على التعاون الاقتصادي والمالي، وتكوين منطقة تجارة حرة أو متوسطية التي تضم اكثر من 40 دولة يتراوح عدد سكانها ما بين 600 –800 مليون نسمة، يتعدى فيها عدد الدول المتوسطية 15 دولة بينهما يفوق عدد الدول الغربية الأوروبية 25 دولة اغلبها دول متقدمة صناعيا لتكون بذلك أكبر تجمع تجاري في العالم؛

– تدخل منطقة التجارة الحرة (ZLE) المنشأة في إطار اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الاوروبي والدول العربية متوسطية حيّز التنفيذ مطلع (2010 –2012)، من خلال تحرير المبادلات التجارية والإلغاء التدرجي للعراقيل الجمركية وغير الجمركية.

المطلب الثالث: دوافع عقد الشراكة الأورو متوسطية

إن الارتقاء بالعلاقة التي تربط أوروبا بدول المتوسط على مستوى الشراكة والتعاون الاستراتيجي جاء كنقطة تحول في مسيرة العلاقات الاوروبية المتوسطية، وبرز كاهتمام يعكس طموح الاتحاد الاوروبي ورغبته بالتحول إلى قوة اقتصادية وسياسية، حيث تحولت العلاقة من نموذج كان يطلق عليها صيغة " مارشال " إلى علاقة يتبادل أو صيغة الاتحاد الأوروبي ورفع شعار تجارة وليس مساعدة، وبشكل عام يمكن أن نحدد الدوافع العامة للدول الأوروبية والدول العربية المتوسطية لعقد اتفاقيات الشراكة كالتالي :

الفرع الاول: دوافع الدول الأوروبية

– تعتبر البلدان المتوسطية شريك تجاري مهم الاتحاد الأوروبي حيث تبلغ نسبة التجارة الاوروبية مع البلدان العربية المتوسطية حوالي 40% من إجمالي المبادلات بين الجماعة الاوروبية والعالم[1].

– إن هذه الاتفاقيات تؤمن لدول اوروبا سوقا استهلاكيا واسعة في ظل غياب الصناعة العربية المتطورة ذات الجودة والمقاييس العالمية، حيث تصبح السوق العربية المتوسطية سوقا مفتوحة للإنتاج الاوروبي المتفوق تكنولوجيا والاقوى تنافسيا نظرا لعدم وجود إنتاج صناعي متوسطي يمكن أن يصدّر إلى أوروبا.

– إن دول المتوسط تشكل شريكا جوهريا لأوروبا كونها تشكل مصدرا هاما للبترول والغاز الذي تستهلكه، فالاتحاد الاوروبي يستهلك 17% من إجمالي استهلاك العالم للبترول ولكنه ينتج أقل من 1% منه، والدول العربية المتوسطية تنتج ما يزيد على 33% من إنتاج البترول في العالم وتمتلك اكثر من 22% من الاحتياطي النقط والغاز الطبيعي، فدول المتوسط المنتجة للنفط ستوفر ربع احتياجات الاتحاد الاوروبي من النفط بحوالي 10% من احتياجاته من الغاز الطبيعي.

– تعاني أوروبا من الهجرة الواسعة من بلدان جنوب المتوسط إليها حيث اعتبرتها مشكلة أمنية نظرا لما تؤدي إليه من مشكلات اجتماعية مستقبلية كالإدمان على المخدرات والجريمة نتيجة للبطالة، فضلا عن أنها ترى أن أعداد المهاجرين المسلمين في تزايد مستمر وهذا يثير القلق الأوروبي بحجة صعوبة تأقلم المهاجرين ثقافيا في الاطار الاجتماعي الأوروبي، مما يطرح مشكل الأقليات والأديان في الدول المقصودة بالهجرة.

---

[1] لبني جديد، **مرجع سابق**، ص ص142– 144.

– الهيمنة الامريكية في ظل النظام الدولي الجديد تزعج الأوروبيين الذين يسعون إلى إيجاد موطئ قدم في هذه المنطقة الحيوية من العالم التي تشهد منافسة شديدة في إطار تشكيل تجمعات وتكتلات إقليمية، حتى لا تنفرد الولايات المتحدة الامريكية بقدرات هذه المنطقة وخصوصا بعد ان ابعدت أي دور للأمم المتحدة وللاتحاد الاوروبي في عملية السلام.

الفرع الثاني: دوافع الدول الضفة الجنوبية من المتوسط (عربية ومغاربية) :

– أن تتحول المنطقة العربية إلى منطقة أمن واستقرار وازدهار على اساس المساواة والتوازن والمصالح المتبادلة بدون تمييز، وتعزيز التواصل الحضاري وذلك لإقامة شراكة حقيقية عادلة بين الطرفين تساعد العرب في تحقيق نهضتهم الاقتصادية وتبعدهم عن التبعية.

– أن تفتح الأسواق الأوروبية أمام الصناعات العربية وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية العربية، بالإضافة الى للحصول على المساعدات والقروض الانمائية لتمويل المشروعات العربية وتشجيع الاستثمارات الاوروبية في البلدان العربية المتوسطية خصوصا إذا تم تثبيت العملات العربية باليورو، فيصبح المستثمر الأجنبي أكثر قدرة على اتخاد قراره على أسس موضوعية بالتالي سيتيح ذلك تدفق رؤوس الاموال الأوروبية وبالتالي ستتمكن من تمويل مديونتيها وحدها.

– انفتاح القطاع المالي العربي على الاسواق المالية الاوروبية الموحدة من شأنه أن يرفع مستوى هذا القطاع تحديثا وإصلاحا وزيادة في السيولة، فالأسواق المالية العربية مازالت في معظمها أسواق بدائية.

– إن الهروب من سيطرة الدولار وتثبيت العملات العربية باليورو سيسهل نسبيا من مهمة السلطات النقدية العربية، بشأن التحكم في الاسعار والعجز المالي الحكومي والمديونية، مما يدعم من ثقة المستثمرين الأجانب والمحلين في الاقتصادات العربية.

المبحث الرابع: رؤية مغاربية للتعاون والشراكة مع الاتحاد الاوروبي

تتصف العلاقات الدول مغاربية بالدول الأوروبية بأنها علاقات متميزة مند القدم هذا بالإضافة غلى وجود مصالح مشتركة ومتبادلة ومتاحة بينهم، إذا كانت فكرة مند البداية قام بطرحها الاتحاد الاوروبي على البلاد جنوب المتوسط واستطاع جدب العديد منها للانضمام إليها فإنه يجدر بنا دراسة هذه الاتفاقية.

المطلب الأول: اتفاقيات الشراكة الأوروبية التونسية

الفرع الأول: نشأة الشراكة الأوروبية التونسية ومراحل تطورها

تعود العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تونس والاتحاد الاوروبي إلى زمن بعيد، غير أنها كانت إلى ما قبل الاستقلال تقام بصفة غير منتظمة، ومنذ الاستقلال بادرت تونس إلى إبرام عدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية مع بعض البلدان الأوروبية وخاصة مع فرنسا، وكانت هذه الاتفاقيات في اغلبها تخضع لترتيبات الجات إذا تستند إلى مبدأ المعاملة بالمثل والتمتع بامتيازات الدولة الأكثر رعاية، إلا أن الاتفاقية المبرمة مع الجانب الفرنسي تميزت بشموليتها حيث غطت المسائل التجارية والتعريفية في نفس الوقت، كما مكنت تونس من التمتع ببعض الامتيازات التي إلى تهدف إلى تأمين تصدير المنتجات الزراعية التقليدية إلى السوق الفرنسية، وفي المقابل تتمتع المنتجات الزراعية الفرنسية المصدرة إلى تونس بامتيازات تختلف حسب حساسيتها على مستوى السوق التونسي[1] .

دخلت تونس في مفاوضات مع المجموعة الاوروبية من أجل ايجاد سبل الملائمة لتنظيم العلاقات التجارية وتطويرها بين الطرفين سنة 1963، حيث أدت هذه المفاوضات إلى إبرام اتفاقية شراكة في مارس 1969، وقد مكنت هذه الاتفاقية من توسيع مجال تصدير المنتجات الزراعية التونسية بحيث يمكن التصدير إلى أسواق جميع بلدان المجموعة الاوروبية.

في ظل هذا الوضع بالأخص بعد وضع المعالم الابتدائية للسياسة الاوروبية المتوسطية الأولى في أوائل السبعينات، والتي تحض على وضع التعاون مع البلدان المتوسطية في إطار نظرة شاملة تهدف بالأساس إلى تغطية جميع مجالات التعاون وتحقيق التوازن بين المجموعة الأوروبية وشركائها، تمّت مراجعة اتفاقية 1969 لجعلها تتماشي مع طموحات تونس فيما يتعلق بالخصوص بإمكانياتها وطاقاتها التصديرية،

[1] محمد بو لعسل، **مرجع سابق**، ص76.

وقد أمكن ذلك من إبرام اتفاقية تعاون سنة 1976 والتي من أهم ما يميزها اللامحدودية الزمنية وعدم المعاملة بالمثل والشمولية.

وفي منتصف الثمانينات وبعد انضمام اليونان إلى المجموعة الأوروبية سنة 1981 وخاصة بعد قبول عضوية إسبانيا والبرتغال سنة 1986، واعتبارا لإمكانية مزاحمة الصادرات الزراعية التونسية لمنتجات هذه البلدان تمت مراجعة اتفاقية وتعديلها وأمكن بالتالي إبرام بروتوكول إضافي سنة 1987 نافذ المفعول إلى غاية ديسمبر 1995.[1]

وفي سنة 1995 تمّ التوقيع على اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الاوروبي والتي يتم العمل بها حاليا وهي تهدف إلى:[2]

– وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بغية إتاحة المجال أمام تقوية علاقتها في سائر المجالات التي تعتبر ذات أهمية بحكم هذا الحوار.

– تحديد الشروط لتحرير مبادلاتها من السلع والخدمات ورؤوس الأموال تدريجيا.

– تطوير المبادلات ودعم العلاقات الاجتماعية المتوازنة بين الأطراف لاسيما عبر الحوار والتعاون.

– تطوير التعاون في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية.

ولم تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ إلا في سنة 1998، ويرجع ذلك التأخير في تنفيذ الاتفاقية إلى الاجراءات القانونية المطولة والتي تستوجب موافقة البرلمان الاوروبي والتونسي على هذه الاتفاقية.

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد التونسي

انتهجت تونس سياسية اقتصادية معتمدة على الصادرات، وقد كانت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الحافز الاساسي لاعتماد هذه السياسة محققة بذلك نتائج لا بأس بها بغرض الوصول إلى الاهداف النهائية المحددة.

تتركّز أغلبية المبادلات التجارية لتونس مع بلدان الاتحاد الأوروبي بحيث تراوحت ما بين 78 % إلى80% من الصادرات التونسية باتجاه المجموعة الأوروبية، ومن أهم الصادرات التونسية نجد الألبسة، المواد البترولية، الأغدية، زيت الزيتون ثم الصناعات النسيجية والصناعات الكهربائية، الصناعات الغذائية والخدمات.

---

[1] **المرجع السابق**، ص77.

[2] ابراهيم بوخلجة، **مرجع سابق**، ص 136.

أما قطاع المحروقات، فقد سجل نتائج سالبة فهو يعتمد على أموال ضخمة لتطويره واستغلاله، والمؤكد هو أن تونس انتهجت في سياستها التصنيفية نموذجا يعتمد على الصناعات الخفيفة ولا شك انها ستقوم بعصرنة واستقلال هذا القطاع، وفيما يخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية تعتبر تونس أكثر البلدان المغاربية تهيئا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ألغت كل الاجراءات المعرقلة له واعتمدت إجراءات مشجعة في أغلبية القطاعات الانتاجية الصناعية او الخدماتية والسياحية، فلقد سجل تدفق رؤوس الأموال المباشرة تطورا هاما خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

لقد برهنت تونس حسن تحكمها على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، انطلاقا من تحقيق معدلات نمو كادت ان تكون ثابتة خلال عدة سنوات مع معدل تضخم متحكم فيه، وقد أثبتت قدرتها في امتصاص كل الصدمات الخارجية بفضل سياسة كلية مرنة .[1]

الفرع الثالث: آثار الشراكة الأوربية– التونسية

إن أهم الأثار الناجمة عن الشراكة الأوربية– التونسية تتلخص فيما يلي :[2]

– إن اتفاق الشراكة الذي وقعه الاتحاد الأوربي مع تونس هو اتفاق شراكة شامل وليس اتفاقا تجاريا فقط، كونه لا يقتصر على الجانب التجاري فقط بل اشتمل على إقامة منطقة حرة للتبادل بالإضافة إلى التعاون المالي، الفني والتكنولوجي ودعم الحوار السياسي والاجتماعي والثقافي، وبالتالي سيكون لهذا الاتفاق أبعاد مختلفة على الاقتصاد السياسي.

– باعتبار أن هذا الاتفاق هو اتفاق شراكة فينبغي أن يجني فوائده الطرفان، لكن ما يجب التأكيد عليه هو أن تونس بلد نامي ككل الدول المتوسطية الأخرى وتربطه علاقات اقتصادية، ثقافية، تاريخية مع دول الاتحاد الأوربي، فيفترض أن تستفيد من بعض الامتيازات التي تؤهلها لدخول المنافسة مع الاقتصاديات الأوربية التي حققت تقدما معتبرا في المجال الصناعي والتكنولوجي.

– إن التفكيك الجمركي والرزنامة التي تم الاتفاق عليها كانت محل معارضة من طرف الصناعيين التونسيين، كونهم كانوا يستفيدون ولعدة سنوات من الحماية الجبائية المفروضة وبالتالي سوف يواجهون بموجب هذا الاتفاق منافسة شديدة من المؤسسات الأوربية .

---

[1] زكرى مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوربية المغاربية**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات اورو متوسطية، جامعة تلمسان، 2011، ص ص 123، 124.

[2] **المرجع السابق**، ص ص 126، 127.

في جانب التعاون المالي والفني لم يحدد الاتفاق المبالغ المالية التي سوف يقدمها الاتحاد الأوربي لتونس سواء في صورة منح أو معونات أو قروض وفق بروتوكولات مالية، لكنه اكتفى الاتفاق بالإشارة إلى أن الاتحاد سوف يقدم مساعدة لتونس في مجال الاصلاح الاقتصادي وتطوير البنية الأساسية، وتحمل تبعات تحرير التجارة مع الاتحاد وتشجيع الاستثمار.

المطلب الثاني: اتفاقيات الشراكة الأوربية – المغربية

الفرع الأول: نشأة الشراكة الأوربية–المغربية

يعتبر المغرب ثاني بلد مغاربي بعد تونس يوقع اتفاق الأورو متوسطية في 26 فيفري 1996 بعد أن بادر منذ 1984 بطلبات رمزية للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وقد أبدى منذ انطلاق مسار برشلونة رسميا في نوفمبر 1995 استعدادا كبيرا للاستفادة من إطار الشراكة الأورو متوسطية، وقد كان البلد الثاني بعد تونس من ضمن الشركاء الاثني عشر للاتحاد الأوربي الذي وقع يوم 7 مارس 1997 على معاهدة تمويل تسهيلات للتعديل الهيكلي، بهدف دعم جهود الاقتصاد المغربي في انفتاحه على السوق الحرة.

ويرمي هذا الدعم المالي الأوروبي بقيمة 120 مليون دينار مغربي مقتطعة من برامج ميدا إلى تحقيق خمسة أهداف:

- تطوير الموارد البشرية والحماية الاجتماعية؛
- تخفيض عجز الميزانية؛
- اصلاح القطاع المالي؛
- دعم مسار الخصوصية وسياسة تحرير الصرف.

وقد استفاد المغرب من أربع بروتوكولات مالية خلال فترة 1976 – 1996 بمجموع 1.091 مليار أورو موزعة على النحو التالي:

130 مليون أورو: 1976– 1981، 199مليون أورو: 1991– 1986، 324 مليون أورو: 1986– 1991، وأخيرا 438 مليون أورو خلال 1991– 1996، كما استفادت المغرب من 660 مليون أورو لحساب برنامج ميدا 1 خلال الفترة 1996– 1999.[1]

[1] زكرى مريم، **مرجع سابق**، ص 130.

ويختلف هذا الاتفاق عن الاتفاقيات السابقة الموقعة بين المجموعة الأوربية والمملكة المغربية خاصة اتفاق التعاون لسنة 1976، من خلال ادخال بعض الاجراءات المتعلقة بالإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة التفضيلية وادراج تجارة الخدمات، وإقامة حوار سياسي من خلال تشكيل مجلس للشراكة على المستوى الوزاري ولجنة للشراكة مكلفين بتسيير الاتفاقية.

وقد دخلت اتفاقية الشراكة بين المغرب واتحاد الأوربي حيز التنفيذ في مارس 2000، حيث تندرج ضمن مسار تقوية السياسية المتوسطية للاتحاد الأوربي كما تم تحديدها في إعلان برشلونة، حيث ينبغي ترجمتها وتجسيدها ميدانيا بإقامة منطقة التبادل الحر خلال فترة 12 سنة، في ظلها يقوم المغرب بإلغاء وإزالة القيود التعريفية والعراقيل غير الجمركية من اجل الاستفادة من المساعدات المالية المخصصة في إطار برنامج ميدا.[1]

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد المغربي

تشمل صادرات المغرب ثلاثة مجموعات سلعية تمثل حوالي 80% من المنتجات الكلية للخارج وهي:[2]

المجموعة الأولى: متمثلة في السلع الاستهلاكية تتميز بوجود منتجات لصناعة النسيج والملابس لها مكانة عالية من حيث المنافسة في السوق الأوربية.

المجموعة الثانية: متمثلة في المواد الغذائية التي يقوم المغرب بتصديرها إلى السوق الأوربية فهي تشمل منتجات البحر، السمك، الفواكه، عصير الفواكه، الخضروات والمصبرات، وهي ذات جودة عالية ومكانة تنافسية يعتمد عليها المغرب في خفض نسب العجز المسجلة في ميزانه التجاري.

المجموعة الثالثة: متمثلة في المنتجات نصف المصنعة من خلال صناعة المكونات الالكترونية، وحامض الفوسفوريك، التي تستحوذ على مكانة لابأس بها في السوق الأوربية.

وتتمثل واردات المغرب من الاتحاد الاوروبي في زيت البترول الخام وبترول البيوت والغاز، زيادة على استيرادها لكميات كبيرة من منتجات الطاقة، أما فيما يخص المنتجات نصف المصنعة فاستيرادها نتيجة للديناميكية التي يشهدها القطاع الانتاجي المغربي، وتتمثل واردات المغرب أساسا في الحديد، النحاس، خيوط الكهرباء، الأسمدة الطبيعية والكيماوية والخيوط النسيجية.

---

[1] محمد بولعسل، **مرجع سابق**، ص 85.

[2] زكرى مريم، **مرجع سابق**، ص 133.

أما في ما يخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية فقد قامت المغرب بتحضير مجموعة عوامل لجلب رؤوس الاموال الأجنبية من خلال تحديث النظام البنكي وتطوير بورصة الاوراق المالية، واصلاح النظام الجبائي لتشجيع وتحفيز المستثمرين الأجانب وتعزيز الضمانات الممنوحة لهم.

خلاصة الفصل الأول:

ان دول جنوب شرق المتوسط وكغيرها من الدول النامية وفي خضم التجاذبات الاقليمية والدولية التي طرأت على النظام العالمي، وجدت نفسها غداة الاستقلال امام ضرورة التوجه نحو اقامة تعاون وشراكة مع دول تفوقها في مستوى التنمية .

وهذا ما دفع بها الى اقامة شراكة مع دول الاتحاد الاوروبي، حيث منحت هذه الاخيرة من خلال اتفاقيات التعاون بعض التسهيلات للدول المتوسطية لدخول منتجاتها الى السوق الاوروبية، وقد اعتبر اعلان برشلونة الاطار المؤسس لانطلاق مشروع الشراكة الاورو متوسطية ليحدد معالم سياسته الجديدة اتجاه دول حوض المتوسط، حيث اصبحت هذه الشراكة اطارا واسعا للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد وصفت هذه الشراكة بالأكثر شمولا مقارنة باتفاقيات التعاون السابقة، حيث ارتكزت على ثلاث محاور رئيسية:

-المحور السياسي والامني ؛

-المحور الاقتصادي والمالي؛

-المحور الاجتماعي والثقافي؛

حيث شكل البعد الاقتصادي والمالي الركيزة الاساسية للشراكة، من خلال الانشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر الاورو متوسطية في غضون عام 2010، ليكون حوض المتوسط منطقة ازدهار ونمو.

ولقد سبقت الجزائر في توقيع الاتفاق مع الاتحاد الاوروبي كل من تونس والمغرب في سنة 1995 وسنة 1996 على التوالي .

الفصل الثاني: اتفاق الشراكة الأوروجزائري:
تشريح المسار والمضمون

تمهيد

المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي كشريك اقتصادي

المبحث الثاني: تاريخ العلاقات الأوروبية الجزائرية

المبحث الثالث: مراحل المفاوضات وتوقيع الاتفاق

المبحث الثالث: محاور اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد :

في ظل المبررات التي سقناها لتفسير ظهور وانتشار اتفاقيات الشراكة الاقتصادية ما بين التكتلات الجهوية التقليدية والدول والاقتصاديات المجاورة، وحتى أحيانا الدول البعيدة جغرافيا لكن ذات المصالح والرؤى المشتركة حسب ما تنص عليه نظرية " الاقليمية المفتوحة"، سعت الجزائر بحثا عن تنويع علاقاتها ومنافذها الاقتصادية والاستراتيجية، إلى المزاوجة ما بين الاشكال التقليدية من التنسيق والتحالف في الاطار العربي والافريقي والشمال افريقي (المغرب العربي)، وأشكال جديدة من التعاون في اطار اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية التي يقترحها الاتحاد الأوروبي .

فعلى خلفية القرب الجغرافي وضخامة حجم المبادلات بين الشريك الجزائري والأوروبي وبعد أربع سنوات من المفاوضات والتي تضمنت 17 جولة من المفاوضات ابتداء من سنة 1997، توّجت هذه الجهود بالتوقيع على الاتفاق المؤقت في العاصمة البلجيكية بروكسل يوم الاربعاء 19 ديسمبر 2001، وبعدها تم التوقيع على الاتفاق النهائي بفالنسيا الإسبانية في 22أفريل 2002 .

سنحاول ضمن هذا الفصل استعراض المبررات التي دفعت الجزائر نحو توقيع هذه الاتفاقية، المراحل التي مرت بها المفاوضات، مضمون ومحاور الاتفاق والآثار الايجابية المتوقعة .

المبحث الأول: الإتحاد الأوروبي كشريك اقتصادي

تعتبر عملية التكامل في أوروبا من أهم التطورات التي ميزت النصف الثاني للقرن العشرين بحيث تمّت اعادة بعثها من جديد لتكون القارة فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية، وهذا على الرغم من الخراب والدمار الذي لحق بها خلال الحرب العالمية الثانية.

المطلب الأول: نشأة وتوسع الاتحاد الأوروبي.

بدأت الدول الأوروبية التنسيق والتعاون في المجال الاقتصادي من خلال مشروع الفرنسي "جان مونيه" الذي استهدف العمل على ربط اقتصاديات الدول الأوروبية خطوة خطوة، ففي عام 1950 بدأ دمج صناعة الفحم والفولاذ في ست دول أوروبية فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ وهولندا حسب خطة "تشومان" وزير الخارجية لفرنسا.

وظلّت فكرة تحقيق المزيد من التكامل الأوروبي بهدف ربط المصالح الأوروبية فكرة ملحة، فاقترح "سباك" وزير خارجية بلجيكا سنة 1956 دراسة التعاون بين الدول الأوروبية في المجال الزراعي لكن ظهرت مشكلة القيود والرسوم الجمركية، فتمّ طرح فكرة إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الست الأعضاء في المجموعة للفحم والصلب للوصول إلى سوق أوروبية مشتركة، وبالفعل بدأت الخطوة العملية لتحقيق خطة سباك في سنة 1957 بتوقيع اتفاقية روما المنشئة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية.[1]

واعتبارا من 1 يوليو 1967 نجحت الدول الأعضاء في دمج المجموعات الثلاث في منطقة أوروبية واحدة (المجموعة الأوروبية)، وفي عام 1979 تم إقامة نظام نقدي أوروبي للتعامل بين دول السوق الأوروبية.

وفي عام 1985 أعدت اللجنة الأوروبية ما يعرف بالكتاب الأبيض الذي وضع برنامج عمل متكامل وإطار زمنيا دقيقا لإقامة الوحدة النقدية الأوروبية، للتعبير عن تحول مسيرة التكامل الأوروبي إلى نطاق جديد والانتقال إلى مرحلة التكامل الاقتصادي والسياسي الايجابي، حيث دخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993،وبعدها تم إنشاء البنك المركزي الأوروبي في نهاية 1996 ليدخل حيز التنفيذ سنة 1997، كما تمّ إنشاء العملة الأوروبية الموحدة في نهاية 1998 لتدخل حيز التنفيذ سنة 1999.[2]

---

[1] سمير محمود ناصر، **جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وأثارها السلبية على التطور الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الفرقد للنشر والتوزيع، سوريا، 2005،ص ص 26- 28.

[2] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 187.

المطلب الثاني: التنظيم المؤسساتي للاتحاد الأوروبي

الفرع الاول: منهج التكامل الأوروبي

اتبع التكامل الأوروبي منهجية مميزة في تطوره وفق اتجاهين عمودي وأفقي:[1]

1- منهج التكامل العمودي:

كما رسمته نظرية التكامل الاقتصادي والتدرج من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة والوحدة الاقتصادية، وأخيرا مرحلة الاندماج الاقتصادي التام.

2- منهج التكامل الأفقي:

وذلك بقبول الاتحاد لأعضاء جدد، حيث شمل التوسع الأول للجماعة الأوروبية نحو الشمال في جانفي 1973 بانضمام المملكة المتحدة، ايرلندا، والدانمارك، وصولا إلى التوسع السادس والكبير في ماي 2004 بانضمام 10 دول (من شرق أوروبا ودول البلطيق)، ثم التوسع الأخير سنة 2007 بانضمام رومانيا وبلغاريا، وهكذا أصبح عدد الدول العضوة والمنظمة إلى الاتحاد 27 دولة بعدما كانت 6 دول عند تأسيسه .

الفرع الثاني: مؤسسات الاتحاد الأوروبي

فيما يخص الهيكل التنظيمي فقد نصت معاهدة روما على وجود عدد من المؤسسات التي تضطلع بمسؤولية صنع القرارات في الاتحاد الأوروبي، والتي من بينها:[2]

*** اللجنة التنفيذية الأوروبي**

تمثل الذراع التنفيذي للاتحاد، وتتكون من عضوين لكل دولة من الدول الكبرى (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بريطانيا، اسبانيا) وعضو واحد لبقية الدول الأعضاء.

*** المجلس الوزاري:**

مقره بروكسل وأحيانا يجتمع في لكسمبورغ، يتكون من وزراء الدول الأعضاء وفقا للموضوع المطروح (زراعة، صناعة ..إلخ)، وترأس كل دولة المجموعة بالتناوب لمدة ستة أشهر

---

[1] شحاب نوال، **مرجع سابق**، ص48.

[2] سمير محمود ناصر ،**مرجع سابق**، ص ص 26- 28.

*** المجلس الأوروبي:**

يجتمع ببروكسل ويتكون من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية إضافة إلى رئيس اللجنة التنفيذية، ومهمته اقتراح المشاريع، متابعة تنفيذها، والسهر على احترام المعاهدات.[1]

*** البرلمان الأوروبي:**

مركزه ستراسبورغ بفرنسا ويتكون من قضاة ومحاميين ترشحهم دولهم لمدة 6 سنوات، تعتبر الهيئة التشريعية بالنسبة لإقرار المسائل المتعلقة بالسوق الداخلية والموازنات، مراقبة قرارات المجموعة ومدى توافقها مع المعاهدات، كذلك البث في مسائل انضمام دول جديدة للمجموعة الأوروبية .[2]

*** محكمة العدل الأوروبية**

وظيفتها الرئيسية تتمثل في تفسير القوانين، والفصل في المنازعات بين الأطراف المختلفة سواء كانوا أفراد أو شركات أو حكومات قومية، وقرارتها ملزمة لجميع الأطراف في الاتحاد الأوروبي.[3]

*** اللجنة الاقتصادية الاجتماعية**

تمنح اللجنة تمثيلا للنقابات المهنية والفئات الاجتماعية المختلفة والعمال والمواطنين وجماعات المصالح.[4]

*** لجنة الأقاليم:**

التي تشترك فيها الادارات المحلية والاقليمية، هذه الادارات التي تتمتع بسلطات واسعة في تلك الدول.

*** البنك المركزي الأوروبي:**

تتمثل مهامه الأساسية فيما يلي:[5]

- رسم سياسة سعر الصرف الأوروبي.

---

[1] **المرجع السابق**، ص ص28، 29.

[2] صلاح الدين السيسي، **الاتحاد الأوروبي واليورو**، الطبعة الأولى، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص ص 21، 22.

[3] سمير محمود ناصر، **مرجع سابق**، ص ص 26- 28.

[4] **المرجع السابق**، ص ص 26- 28.

[5] سمير محمود ناصر، **مرجع سابق**، ص ص 26- 28.

– تولي إصدار وتداول وإدارة الكتلة النقدية المعروضة واتخاذ الاجراءات اللازمة لصك العملات، واستبدال العملات الأوروبية للدول الأعضاء.

– التحكم في معدلات التضخم عند النسب المتفق عليها باستخدام أليات أسعار الفائدة والتأثير على مستويات العرض النقدي، والشكل الموالي يبين مؤسسات الاتحاد الاوروبي.

الشكل رقم (2) :مؤسسات الاتحاد الاوروبي

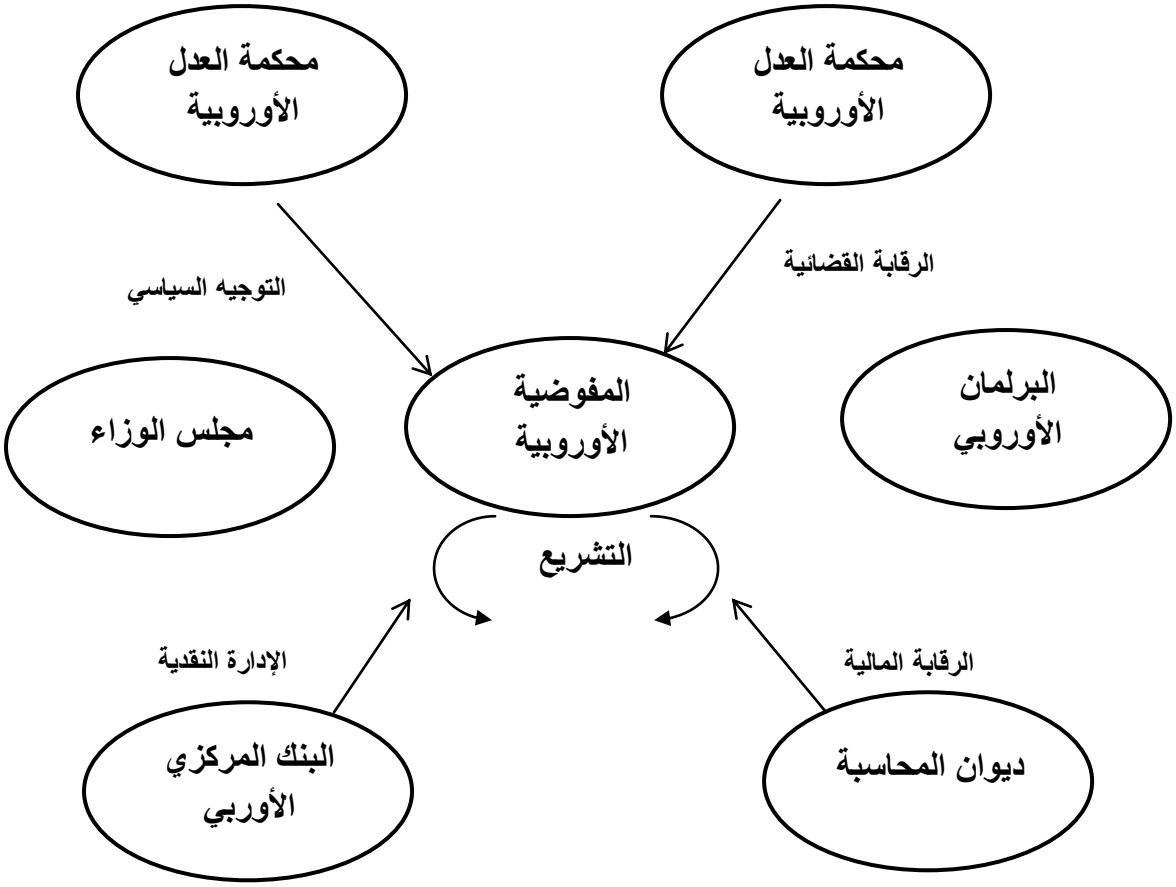

La source :JohnPinder, Simon usherwood, **the European union**, edition 1er, Egypt, 2014, p42.

الفرع الثالث: آليات عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي

يعتبر المجلس الوزاري من أهم الهيئات المكونة للاتحاد الأوروبي وهو متميز من حيث وتشكيلته، من حيث صلاحيته أو من حيث طريقة اتخاد القرارات فيه.

*من حيث تشكيلته: يتكون في كل مرة من وزراء، إما وزراء خارجية أو وزراء مالية أو غيرهما وفق الموضوع المراد بحثه، وبهذا الشكل يمكن القول أن هناك 25مجلسا مختلف النوعية تحت اسم المجلس الوزاري.

*من حيث صلاحيته: هو السلطة التشريعية الأساسية في الاتحاد، يملك سلطة إصدار القرارات والمقررات التي تصدر عنه من 4 فئات:

– اللوائح reglementsتطبق مباشرة على الجميع؛

– القراراتdecisionsتطبق بشكل اجباري على مستوى الدول الأعضاء والشركات والأفراد المخاطبين بأحكامها؛

– التوجيهاتdirectivesتخاطب الدول الأعضاء ولكن تترك لها حرية ترجمة مضمونها إلى تشريعات؛

– التوصياتrecommandationsلا تكون لديها اي قيمة الزامية تجاه الدول؛

*من حيث طريقة اتخاد القرارات فيه:

تكون وفق ثلاثة أشكال حسب أهمية موضوع القرار :[1]

–بالإجماع à l'unanimité : في القرارات الهامة كانضمام أعضاء جدد أو الجوانب المالية؛

– بالأغلبية البسيطة majorité simple :في الموضوعات الاقل أهمية؛

– التصويت بالأغلبية الموصوفة majorité qualifiée:في حالات خاصة.

والشكل الموالي يوضح الية عمل مؤسسات الاتحاد الاوروبي.

[1]شحاب نوال، **مرجع سابق**، ص ص 49،50.

الشكل رقم (3): ألية عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي

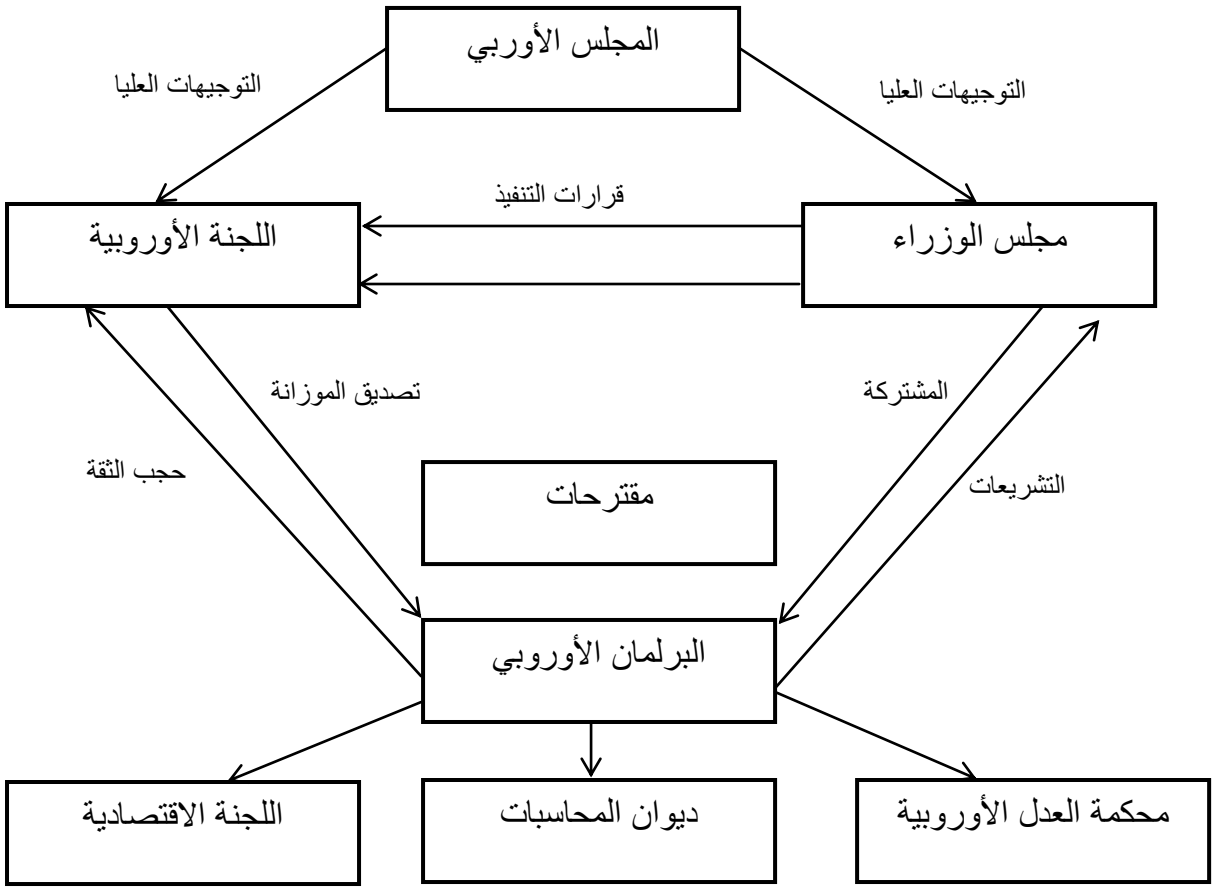

المصدر: شحاب نوال،**اثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية**، رسالة ماجيستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية والاعلامية، جامعة الجزائر،2010، ص50.

المطلب الثالث: المقومات المساعدة على الاندماج بين دول الاتحاد

هناك عدّة عوامل ساهمت وسهّلت من الاندماج بين دول الاتحاد الأوروبي، والتي من بينها:

أولا: عوامل تاريخية

حيث ان فكرة تأسيس اتحاد الاوروبي ترجع إلى روبير شومان(الأب الروحي للاتحاد الأوروبي) حيث يعود له الفضل في تأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب سنة1951 وكان وقتها وزيرا للخارجية الفرنسية، وكان يهدف إلى توحيد الأمم الأوروبية لوضع حد للصراعات بينها خاصة الصراع بين فرنسا وألمانيا سواء سنة 1871 أو خلال الحربين العالميين الأولى والثانية، ورأى أن الحل هو إقامة تعاون اقتصادي بين هاته الدول من أجل انهاء هذا الصراع .

لقد عانت أوروبا من صراعات دينية وسياسية واجتماعية متنوعة أدت أكثر من مرة إلى اندلاع حروب بين بلدانها، ولعل ما خلفته الحربان العالميتان من خسائر بشرية ومادية ونفسية خير دليل على ذلك، لذلك تعالت الأصوات بعد الحرب العالمية الثانية منادية بضرورة نسيان الصراع والعمل على خلق تضامن فعلي بين الدول الأوروبية من أجل إعادة بناء ما دمرته الحروب ومنحها مكانة محترمة على المستوى العالمي.

ثانيا: عوامل جغرافية

تتجلى في انتماء الدول الأوروبية إلى قارة واحدة، وتوفرها على خصائص تضاريسية ومناخية وطاقوية متشابهة ومتكاملة، من شأن الاستغلال المشترك لها أن يحدث تحولا في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي.

ثالثا: عوامل اقتصادية

أدى توسع بلدان الاتحاد الأوروبي إلى تزايد إمكاناته الزراعية وارتفاع حجم المساحة الصالحة للزراعة، حيث يضم ما يفوق14مليون مزرعة سنة 2007[1]، وما يزيد عن 172 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة.

إلى جانب ذلك يفسر الاندماج الأوروبي على المستوى الاقتصادي في تخصص كل بلد في انتاج أو تركيب جزء من منتوج صناعي معين، وتعتبر طائرة "أرباص" نموذجا على ذلك حيث ساهمت في انتاجها كل من فرنسا، ألمانيا، اسبانيا، بريطانيا، بلجيكا، هولندا إضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية، كما يفسر الاندماج على المستوى الاقتصادي بوجود أكبر شبكة كثيفة للمواصلات في العالم، من حيث عدد المطارات والمحطات والطرق السريعة التي تربط بين بلدان الاتحاد الأوروبي.

وتتمثل أيضا العوامل الاقتصادية المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي في تبنيها النظام الليبرالي القائم على المنافسة والحرية والشفافية واقتصاد السوق والخوصصة وغيرها، واقامة مشاريع مشتركة في كثير من القطاعات الاقتصادية.

---

[1] زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف2011 – 2012،ص ص76 ،77 .

رابعا: عوامل اجتماعية

مكّن الاتحاد الأوروبي من تنقل الأشخاص بين دوله دون الحاجة إلى الوثائق الإدارية كجواز السفر والتأشيرة، كما استفاد عدد كبير من الشباب بأوروبا من اتمام دراستهم في بلد آخر ضمن الاتحاد الأوروبي دون عناء.

ويسعى الاتحاد إلى توحيد الديبلومات والمؤهلات المهنية والاعتراف بها في كل الفضاء الأوروبي، بالإضافة إلى تنمية دول الاتحاد للتقدم العلمي والتقني والعدل والحماية الاجتماعية ومحاربة الإقصاء الاجتماعي، إضافة إلى احترام التنوع الثقافي واللغوي لدول الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: تاريخ العلاقات الأورو جزائرية

تتبع سياسة التوجه الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي نحو المنطقة العربية من تطور عملية التكامل والاندماج الأوروبي، ومن ثم ظهور الاتحاد الأوروبي كأكبر قوة اقتصادية باستطاعتها أن تحوز دورا مهم في السياسات العالمية، ولقد اتسمت العلاقات الأوروبية العربية بحالات من التذبذب وذلك نتيجة لعدة متغيرات إقليمية ودولية وتندرج العلاقات الأوروبية – الجزائرية ضمن هذا النشاط.

المطلب الأول: العلاقات الأوروبية الجزائرية قبل1976

إن العلاقات التي تربط الاتحاد الأوروبي والجزائر لم تكن وليدة اليوم بل تعود إلى بداية الستينات أي في عهد السوق الأوروبية المشتركة، وهذا بسبب العلاقات المتشابكة بين الجزائر وفرنسا وذلك بفعل الاحتلال الفرنسي لمدة 130سنة، وبعد الاستقلال اتخذ الطرفان منهجا جديدا يقوم أساسا على مبدأ التعاون.

الفرع الأول: العلاقات الأوروبية الجزائرية من الاستقلال إلى غاية 1970

بنيت سياسة المجموعة الاقتصادية الأوروبية على المصالح الاقتصادية خاصة التجارية، وذلك منذ التوقيع على معاهدة روما 1958 التي لم توقع عليها الجزائر على غرار جاراتها تونس والمغرب، لأنها كانت تعتبر جزءا من الاقليم الفرنسي وبالتالي فالاقتصاد الجزائري كان يعد جزءا من الاقتصاد الفرنسي وبذلك فهي جزء من المجموعة [1].

منذ أواخر الخمسينات وبداية الستينات اتسمت بذلك العلاقات الجزائرية الأوروبية بطابع خاص جعلها لا تحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك، أي أن العلاقات بينها كانت قائمة بدون معاهدة على غرار

[1] أوشن ليلى، **مرجع سابق**، ص63 .

المغرب وتونس اللتان وقعتا على الاتفاق بموجب معاهدة روما، وهذا ما أشار إليه البروتكول الملحق به وقبلها تم التوقيع على اتفاقيتين واحدة مع اليونان نوفمبر 1962 وأخرى مع تركيا سبتمبر 1963.

لقد حرصت الجزائر بعد افتكاك الاستقلال السياسي سنة 1962 على تحقيق استقلالها المالي والاقتصادي وذلك بالاعتماد على مواردها الخاصة، لكن هذا لا يعني أنه لم تكن هناك علاقات مالية واقتصادية بين الجزائر وفرنسا بل كانت هناك علاقات تعاون حسب ما نصّت عليه اتفاقية ايفيان[1]

لقد وجدت الجزائر نفسها في مواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية خلال الفترة الممتدة ما بين 1962-1965 وذلك بسبب غياب الموارد المالية اللازمة، وقد قامت فرنسا بمساعدة الجزائر ماليا من أجل حلّ مشاكلها تطبيقا لما جاءت به اتفاقية ايفيان، حيث نصت على التعاون بين فرنسا والجزائر في المجال الاقتصادي والمالي طبقا للبنود التالية:

- تضمن الجزائر مصالح من فرنسا وحقوق الأشخاص الطبيعية والمعنوية

- تتعهد فرنسا في مقابل ذلك بتقديم معونتها الفنية والثقافية والمساعدات المالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمقدار يتناسب مع أهمية المصالح الفرنسية في الجزائر.

أما خلال المرحلة 1965-1970 فقد وقعت الجزائر اتفاق نفطيا مع فرنسا في 1965، والذي ارتكز على نوع جديد العلاقات الاقتصادية بين الطرفين استمرت إلى غاية سنة1970، حيث نص هذا الاتفاق التزام فرنسا بمد الجزائر بقروض مالية مهمة بشرط استيراد الجزائر للمنتوجات والسلع الفرنسية، والجدول الآتي يبيّن حجم المساعدات المالية الفرنسية للجزائر من 1962-1970م[2] .

الجدول رقم(05):المساعدات المالية المقدمة من طرف فرنسا للجزائر **الوحدة : مليون فرنك**

السنوات	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
القروض	713	176	131	24	6	11	36	147	108
المساعدات	1386	1326	657	598	415	262	230	139	140

المصدر: جيلالي بشلاغم، **العلاقات الفرنسية في ظل سياسات اليمن المتطرف**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011، ص 67.

[1] **المرجع السابق**، ص 65.

[2] جيلالي بشلاغم، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمن المتطرف**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات اورومتوسطية، جامعة تلمسان، 2011، ص ص66، 67.

نلاحظ من الجدول أعلاه في الوقت الذي كانت فيه المساعدات المالية في انخفاض مستمر منذ 1962، كانت القروض الاجمالية في تذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض، هذا ما يوضح ارتباط هذه المساعدات بمقدار يتناسب والمصالح الاقتصادية والتجارية لفرنسا في الجزائر.

الفرع الثاني: العلاقات الأوربية الجزائرية من 1971إلى 1976 (مرحلة التأميمات)

بعد سنة 1970 أصبحت الجزائر شبه مستقلة ماليا وذلك نتيجة التطور الذي عرفه الاقتصاد الجزائري وتحول العلاقات بين الجزائر وفرنسا إلى حالة من الحياد إزاء التعاون في مجالات أخرى.

لقد تمكنت الجزائر من تسديد ديونها منذ 1965 والتي بلغت آنذاك 550 مليون فرنك، مع استمرار البنوك الفرنسية في منح الجزائر قروضا لتمويل الاستيراد وأخرى للتجهيز.

وقد ارتبط تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين بسياسة تأميم الأرض التي مست مصالح المستوطنين الفرنسين، حيث ربطت السلطات الفرنسية المساعدات والقروض المالية بشرط دفع الطرف الجزائري لتعويضات عن خسائر المستوطنين من جزاء سياسة التأميم، رغم أن هذه الأرضي جزائرية استولى عليها المستعمر الفرنسي وسلّمها للمستوطنين، إلاّ أن الجزائر استجابت للمطالب الفرنسية لتعويض الضرر ودفعت سنة 1974مبلغ 130مليون فرنك لهذا الغرض.

وقامت الجزائر أيضا بتأميم القطاع الصناعي عبر مراحل 1963- 1968- 1974، وتوالت التأميمات لكل القطاعات الأخرى إلى أن وصلت إلى الشركات البترولية الفرنسية 1971[1].

ولم تتأخر الحكومة الفرنسية في الرد على سياسة التأميم الجزائرية باتخاذ العديد من الإجراءات والقرارات التي مست عمق علاقات التعاون مع الجزائر كان من بينها توقيف الهجرة الجزائرية في 1974.[2]

من خلال هذا كله قررت بعض البلدان الأوربية العضوة في المجموعة خاصة ايطاليا رفض منح الأفضلية للصادرات الجزائرية، هذا ما دفع الجزائر إلى فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية قصد التوصل إلى اتفاق وفق السياسة الأوربية المتوسطية الجديدة لهذه الأخيرة.

---

[1] **المرجع السابق**، ص 68.

[2] **المرجع السابق**، ص 68.

المطلب الثاني: العلاقات الأوربية الجزائرية بعد 1976

بدأت العلاقات الرسمية الأولى التي ربطت الجزائر بالاتحاد الأوروبي بتوقيع اتفاقية التعاون في 26 أفريل 1976، ومن بين أهداف هذا الاتفاق غير المحدد زمنيا مساعدة ودعم إجراءات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كجزء من النظرة المتوسطة الشاملة التي اتفق حولها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوربي خلال قمة باريس 1972.

الفرع الأول: مضمون الاتفاقية

لقد احتوت الاتفاقية على ثلاثة جوانب تمثلت فيمايلي:[1]

أولا: الجانب التجاري

وقد تضمن هذا الجانب مبدأ حرية ولوج السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري مع استثناء سلعتين هما الفلين والنفط المكرر، وقد تمّ رفع هذا الاستثناء عام 1980، حيث خضع هذا الاعفاء إلى غاية هذا التاريخ إلى نظام السقف الذي يرتفع كل سنة بنسبة 5% بالنسبة للموارد البترولية 3% بالنسبة للفلين وأن دخول هذه الموارد إلى السوق الأوربية سيتم بالإعفاء من الحقوق الجمركية.

وقد ارتكزت أهداف الإجراءات التجارية المتضمنة في هذا الاتفاق فيما يلي:

- ضمان توازن حقيقي للمبادلات التجارية.
- تسريع عملية نمو التجارة الجزائرية.
- تطوير المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية.
- تحسين دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية.

أما المنتجات الزراعية الجزائرية فقد استفادت بدورها من امتيازات تعريفية عن طريق تخفيض الحقوق الجمركية لنسبة تتراوح ما بين 20% إلى 100%،وقد تم منح هذه الامتيازات بطريقة تهدف إلى حماية المنتجات الزراعية الأوروبية أيضا، من خلال:

- احترام تدابير السياسة الزراعية المشتركة باحترام الأسعار المرجعية.
- وضع جدول زمني للاستيراد يعطي الحق في التخفيضات الجمركية .

[1] أوشن ليلى، **مرجع سابق**،ص ص 64- 66.

وباستثناء الاتفاقيات التجارية هناك اتفاقيات تعاون في المجال الصناعي، في مجال التعليب والتسويق وتطوير المنتجات التجارية، في المجال العلمي والتكنولوجي، وفي ميدان الصيد البحري.

ثانيا: الجانب الاقتصادي والمالي

من أجل تمويل مختلف المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني تمّ وضع آلية مالية متمثلة في البرتوكولات المالية وهي أربعة امتدّت خلال الفترة 1978-1996.

تحصلت الجزائر من خلالها على مساعدات قدرها 949 مليون أورو متكونة من 845 مليون أورو من المنح الناجمة عن الموارد المتأتية من ميزانيات اللجنة الأوروبية، حيث تمّ منح 214 مليون أورو في شكل قروض مقتطعة من الموارد الذاتية للبنك الأوروبي للاستثمار.

حيث أن الجدول التالي وضح توزيع هذه الموارد المالية.

الجدول رقم(06): البرتوكولات المالية خلال الفترة 1978 – 1996 **الوحدة:مليون اورو**

بروتكول	التخصص	اللجنة	التخصص	البك الأوروبي للإستثمار	موارد ذاتية	المجموع
البروتكول الأول (1976-1981)	اعانات القروض البنك الأوروبي للإستثمار	44000000	25000000	19000000	70000000	114000000
البرتوكول الثاني(1981-1986)	اعانات قروض خاصة، وقروض البنك الأوروبي للإستثمار	44000000	28000000	16000000	107000000	151000000
البرتوكول الثالث 1986-1991	اعانات قروض خاصة وقروض البنك الأوربي للإستثمار	56000000	52000000	4000000	183000000	239000000
البرتوكول الرابع 1991-1996	اعانات قروض خاصة وقروض البنك الأوروبي للإستثمار	70000000	52000000	18000000	280000000	854000000

المصدر: هو يدي عبد الجليل، **انعكاسات الشراكة الاورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة، 2013،ص69 .

ثالثا: الجانب الاجتماعي

يوجد عدد كبير من العمال الجزائريين في المناطق الأوربية، وقد تضمنت اتفاقية 1976 سنة إجراءات خاصة بهؤلاء العمال، حيث تناولت شروط العمل والأجر كما تمّ وضع أسس تهدف إلى تحقيق مكاسب في ميدان الضمان الاجتماعي مساوية لتلك التي يتمتع بها العمال الأوربيون، إلا أن هذا الجانب لم يحض بالتطبيق نظرا لارتفاع مستوى الامتيازات الثنائية المخولة مسبقا على تلك الممنوحة بموجب هذا الاتفاق[1] .

الفرع الثاني: تقييم اتفاقية 1976

نظرا للأهمية التي تحوزها اتفاقية 1976، حيث تضمنت كما رأينا تقديم معونات مالية وفنية إلى الجانب تنشيط المبادلات التجارية، سنحاول اجراء تقييم لآثارها في ثلاثة جوانب وهي :[2].

أولا: مستوي التبادل التجاري

بخصوص القطاع الزراعي وخاصة تطوير الصادرات من السلع الزراعية نحو الإتحاد الاوروبي ، وذلك بتحسين دخول المنتجات الجزائرية إلى السوق الأوروبية إلى أن تلك الامتيازات التفضيلية لم تؤد الغرض، وذلك يرجع لإخفاق بمضمون الاتفاق نفسه من جهة، ومن جهة أخرى دخول كل من اسبانيا والبرتغال واليونان إلى السوق الأوروبية المشتركة، هذا يعني أن زراعة هذه الدول أصبحت لها حرية التنقل داخل السوق الأوروبية بدون أي قيد أو شرط، أي أصبحت تعطي الأولوية بطبيعة الحال إلى السلع التي تقدم من طرف الدول الأعضاء على السلع التي تقدم من طرف الدول المتعاقدة

على الرغم من وجود اتفاقية تعاون اعام 1976 التي تربط الجزائر والاتحاد الأوربي، غلى أنها لم تحدث أي أثر ايجابي لتطلعات الواسعة والتي من بينها تحسين شروط دخول المنتجات الجزائرية للسوق الأوروبية يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية ودفع وتيرة النمو في الجزائر على المستوى التجاري اتجاه المجموعة الأوروبية لكن هذه الاتفاقية ادت الى زيادة تبعية الجزائر على المستوى التجاري اتجاه المجموعة الاوروبية في هيكل المبادلات التجارية للجزائر والتي واجهت صعوبات عديدة متمثلة في :

– الخسارة في سعر الصرف المالي، بسبب تدبدب سعر الدينار الجزائري ؛

– تباطؤ في الإجراءات الجمركية، بسبب التشريعات الجزائرية وجمود في الإجراءات البنكية؛

---

[1] ليلى أوشن، **مرجع سابق**، ص66.

[2] ابراهيم بوخلجة، **مرجع سابق**، ص ص 162، 163

– مشكلة التعليب والتكثيف واللصائق والرموز ؛

– عدم وجود المراقبة وغياب شهادة النوعية؛

– حواجز تعريفية وغير تعريفية من الجانب الأوروبي تقف في وجه الصادرات الجزائرية.

وبهذا كانت لهذه المعوقات دورا سلبيا في التأثير على نمو وتشيع وتطوير الصادرات الجزائرية من السلع الزراعية.

ثانيا: مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر

باعتبار أن المجموعة الأوروبية من بين الدول ذات المساهمة الكبيرة في هذا المجال، فإنه يلاحظ أن الجزائر لم يكن لها نصيب كبير في مجموعة ما حصلت عليه الدول النامية الأخرى، الامر الذي يعكس تذني استفادة الدول العربية الأخرى بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة في هذا المجال، وقد ترتب على غياب الاستثمار في إطار اتفاقية التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية العديد من السلبيات نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

– بقاء الجزائر في التبعة الغذائية لأن محتوى صادرات الجزائر تشكل 90% من المحروقات أما وارداتها فكانت 80% من المنتجات الغذائية والمصنعة.

– أدى أثر غياب الاستثمار على الاستقرار الاجتماعي الان وجوده في مختلف القطاعات من شأنه ايجاد مناصب شغل وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

– أثر عدم وجود الاستثمار على عدم مواكبة الجزائرية للركب الحضاري، وبالتالي تحقيق التنمية المنصوص عليها في الاتفاق سابق الذكر فمن دون شك أن غياب الاستثمار عمل على الحد من النقل التكنولوجي التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر على المدى البعيد.

ثالثا :على مستوى الدعم المالي

في اطار المساعدات المالية، تضمنت الاتفاقية بروتوكولات تختلف مبالغها من بروتكول لاخر، وقد كانت زيادة المساعدات المالية في جانب القروض أكبر منها في جانب المنح، كما اقترنت هذه الزيادة عامة بتطوير الأوضاع السياسية في المنطقة، وعلى الرغم من ان النتائج التي سجلت خلال مرحلة تنقيده (1976–1996) كانت ايجابية في مجملها، إلا أن الموارد المالية التي صدرت في اطار التعاون الجزائري الأوروبي، بقيت غير كافية لمواكبة التنمية الاقتصادية بالجزائر كما يعود ذلك الفشل بالإضافة إلى ما سبق :

– أن أغلب المشروعات لبست لها طابع الأولوية وقد سجلت في باب المنح ؛

– أغلب المشروعات المقدمة لم تكن مدروسة بشكل جيد حينما تم تسجيلها في البروتكولات؛

– عدم الاطلاع والجهل بالإجراءات والطرق التي تشترطها المجموعة الأوروبية في التعامل مع المشاريع الممولة من قبلها مثل الاعلانات والمناقصات؛

– عدم مطابقة مشاريع الانجاز مع التشريعات الجزائرية في مجال الصفقات العمومية؛

وبناء على ما سبق ذكره حول هذه الاتفاقية 1976–1996 يمكن القول أنها حققت أهداف المجموعة الأوروبية على حساب الجزائر مما أدى إلى التأثير السلبي على الجانب الاقتصادي خاصة بعد تدهور أسعار النفط .

ويمكن القول أن الهدف المقصود من تلك الاتفاقيات إرسال منطقة تجارية عن طريق تحديد المبادلات التجارية وذلك بمنح الامتيازات التفضيلية فإنه ومع مرور الوقت، اتضح عدم فعالية تلك الإتفاقية، نظرا لمعوقات كثيرة سواء من أصل جزائري أو أصل أوروبي.

المبحث الثالث: مراحل المفاوضات وتوقيع الاتفاق

على غرار جميع دول حوض البحر المتوسط كانت للجزائر مكانة مميزة لدول الاتحاد الأوربي أراد هذا الأخير إعطاء خطوة هامة نحو إقامة تعاون اقتصادي وترسيخ السلم بين الشعبين.

المطلب الأول: مرحلة المفاوضات الاساسية

امتدت هذه المرحلة عبر فترتين أساسيتين هما:

الفرع الأول: المرحلة الأولية 1993–1997

بتاريخ 13 أكتوبر 1993 أخطرت الجزائر اللجنة الأوربية بموافقتها على مبدأ تأسيس منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي، وتمّ البدء في مناقشات تمهيدية لإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد حيث يأتي هذا الموقف استمرارا لاتفاقيات التعاون الاقتصادي والمالي الموقعة عام 1976، واستجابة للسياسة الأورو متوسطية

بدأ مسار المفاوضات التمهيدية بأربع جولات تمت ما بين جوان 1994 وفيفري 1996 عقدت بالجزائر وبروكسل بالتناوب، وكانت هذه اللقاءات الأولى بين الخبراء الجزائريين والأوربيين للتعرف على الفلسفة الجديدة للشراكة الأورو متوسطية وأهدافها .

وخلال هذه الفترة جاء اعلان برشلونة المنبثق عن الندوة الوزارية الأولى ليومي 27و28 نوفمبر 1995، والتي جمعت ممثلي 27 دولة متوسطية (15 دولة من الاتحاد الأوربي و12 دولة من الدول الافريقية)، حيث جاء ليوضح مميزات مشروع الشراكة القائم على الشمولية وتعدد أبعاده السياسية، الاقتصادية، والثقافية والأمنية، وتاريخ 10 جوان 1996 صادق الاتحاد الأوربي على وثيقة تفاوضية على غرار ما حدث مع باقي دول جنوب المتوسط، وعرضت هذه الوثيقة على الجزائر بصفة رسمية في شهر ديسمبر 1996 بعد زيادة نائب رئيس اللجنة الأوربية للجزائر.[1]

الفرع الثاني: الانطلاقة الرسمية لمفاوضات الشراكة الأورو جزائرية (1997- 2001)

انطلقت المفاوضات الجزائرية الأوروبية رسميا يومي 4و5 مارس بروكسل بين وفدي خبراء الطرفين وعقدت الجولة الثانية والثالثة يومي 21 و23 أفريل و27 و28 ماي 1997 على التوالي، كما تمّ انشاء أربع مجموعات عمل (التعاون الاجتماعي والثقافي والتعاون الاقتصادي الزراعي والخدمات)، غير أنه لم تسفر هذه المفاوضات عن نتائج واضحة.

خلال فترة دامت ثلاث سنوات توقفت المفاوضات بين الطرفين جراء تردد الطرف الأوروبي بسبب الوضع السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر واصراره على رفض الطلبات الجزائرية القائمة على احترام خصوصية الاقتصاد الجزائري وطبيعة المرحلة الانتقالية.

وبتاريخ 17 أفريل 2000 استأنفت مفاوضات الجولة الرابعة بعد إقرار وفد الترويكا الذي قام بزيارة للجزائر بخصوصية الاقتصاد الجزائري، وقد أكّد المفاوض الجزائري منطلقين على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع الزراعي الوطني .[2]

---

[1] فيروز سلطاني،،**مرجع سابق**، ص 168.

[2] **المرجع سابق**، ص 170.

وبعد الجولة الخامسة من شهر جويلية عقدت الجولة السادسة بتاريخ 13 ديسمبر 2000 ببروكسل، وفيها عرض المفاوض الأوربي العقبات التي يتضمنها النظام الجمركي الجزائري، وعرض مطالبه في الوقت نفسه وتتمثل أساسا في : [1]

– ضرورة إلغاء نظام القيمة الجمركية الادارية؛

– تفكيك القيود الجمركية؛

ومن جهته اعتبر المفاوض الجزائري أن هذين المطلبين يشكلان تحديا باعتبار الأسباب التالية:

– اضعاف مستوى حماية الانتاج الوطني؛

– أهمية الخسارة الجبائية الناجمة عن التفكيك الجمركي والتي تصل ما بين 1.4 و1.7 مليار دولار؛

وتركزت مفاوضات الجولة السابعة [13/12 فيفري2001] حول الجوانب الأمنية والقضائية وحرية تنقل الأشخاص، كما قدمت تنازلات متبادلة بخصوص تأهيل المؤسسات الجزائرية وتعويض الخسائر الناجمة عن الغاء القيود والحقوق الجمركية .

واتفق الطرفان على جلسة مفاوضات كل شهر، حيث عقدت الجولة الثامنة في 16/15 مارس وتناولت موضوع حركة رؤوس الأموال والجولة التاسعة 05/03 ماي ودرست ملفي الزراعة والخدمات.

وفي 05 و06 جوان2001 عقدت ببروكسل مفاوضات الجولة العاشرة، وتناولت قضية التنقل الحر للبضائع، العدالة، الشؤون الداخلية، تقديم الخدمات والحق في الاقامة، وبهذا وصلت المفاوضات الثنائية مرحلتها الأخيرة ليستمر التفاوض حول المجالات المرتبطة بالجانب المؤسساتي في جولات لاحقة.

المطلب الثاني: المرحلة النهائية للمفاوضات وتوقيع الاتفاق

بعد اكتمال كل الجولات أعلن وزير الخارجية الجزائري بتاريخ 07 ديسمبر 2001 عن قرار توقيع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وبعد زيارة رئيس الجمهورية لبروكسل تم توقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى في يوم 19 ديسمبر 2001 .

وقد تضمن هذا الاتفاق مجموعة من العناصر الأساسية تتمثل في الحوار السياسي والاقتصادي المستمر، اقامة منطقة لتبادل الحر مرحليا حسب أحكام المنطقة العالمية للتجارة، حرية تنقل رؤوس الأموال والخدمات،

[1] مداني لخضر، **مرجع سابق**، ص 236.

تطبيق قواعد المنافسة المطبقة بالاتحاد الأوربي، التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، تقوية التعاون الاقتصادي والمالي، إقامة تعاون ثقافي واجتماعي، اقامة مجلس شراكة ولجنة شراكة تتميز بسلطة القرار.

أما في مجال التعاون المالي تمّ في شهر ديسمبر 2001 وضع برنامج جديد للفترة الممتدة من 2002 إلى 2004، ليساهم في حسن تطبيق اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي، وقد تركز هذا البرنامج حول دعم الاصلاحات الاقتصادية وتقوية مؤسسات اقتصاد السوق، تطوير الهياكل القاعدية وتنمية الموارد البشرية.

وبتاريخ 22 أفريل 2002 بمدينةvalenceبإسبانيا وبمناسبة الدورة الوزارية الأورو متوسطية الخامسة، وقّعت الجزائر على الاتفاق بصفة نهائية.

ومن خلال المفاوضات السابقة لتوقيع الاتفاق، كانت الجزائر قد ركّزت في مجملها على الجانب الاقتصادي باعتبارها بلد مصدرا لمنتج واحد هو المحروقات ومستورد بصفة كبيرة للمنتجات الغذائية والصناعية بصفة عامة، وهو ما سمح للجزائر بإدراج امتيازات تعريفية سواء بالنسبة للمنتجات الصناعية أو الزراعية في عقد الشراكة في 2001.

ومن الأهداف التي يسعى اتفاق الشراكة 2001 لتحقيقها في النقطة من المادة الاولى ما يلي:

– تقديم اطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتدعيم علاقتها وتعاونهما في جميع المجالات؛

– تنمية المبادلات لضمان توازن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين وتحديد شروط التحرير المتدرج لمبادلات السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛

– تسهيل تنقل الأفراد بخصوص الاجراءات الادارية؛

– تشجيع التبادل المغاربي بتفضيل التعاون بداخل المجموعة المغاربية، وتطوير هذه التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والمالية.

أما المادة الثانية فنصت على احترام مبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان كما يتضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان المستوحاة منها السياسات الداخلية والدولية لحقوق الانسان.[1]

[1] **المرجع السابق**، ص 237.

المبحث الرابع: محاور اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

تشكل اتفاقية الشراكة الموقعة ما بين الاتحاد الاوروبي والجزائر دعما للجهود السابقة لعملية برشلونة، غير أنها جاءت في إطار اشمل، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث عن مضمون هذا الاتفاق.

المطلب الأول: مقومات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

من الطبيعي اختلاف وجهات النظر بخصوص شكل وطبيعة التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية، لكن تباين المؤهلات والحاجات أيضا يدعو كلا منها إلى التقرب من الآخر والبحث في سبل التعاون والاندماج لتحقيق المشترك والمتكامل من اهداف.

وتكتسي علاقة الجزائر بالاتحاد الأوروبي أهمية خاصة ضمن مجموعة حوض جنوب المتوسط وذلك لأسباب تاريخية، جغرافية، اقتصادية ومالية، فمن الناحية الجغرافية تعد دول جنوب المتوسط وعلى الخصوص دول شمال إفريقيا ذات أهمية استراتيجية، بالنظر إلى موقعها الجغرافي من جهة وسعة سوقها من جهة ثانية، وتقع الجزائر شمال دول الجنوب فهي بالتالي تتمتع بموقع بوابة القارة الافريقية مما يتيح لها بأن تمثل وسطا مفضلا للعبور، وقد شهد لها التاريخ بممارسة هذا الدور عبر قرون طويلة[1].

أما من الناحية الاقتصادية فيمثل الاتحاد الاوروبي أول شريك للجزائر مما يسمح لها باحتلال مركز الصدارة في التفاوض، ومن مقومات التكامل الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي اكتساب الجزائر للثروات النفطية والغازية وأهمية أحجام احتياطاتها، إن هذه الثروات تشكل المصدر الأساسي للطاقة المستخدمة في مختلف المجالات الصناعية والزراعية بالإضافة إلى استعمالاتها الاستهلاكية، وقد ساد استغلال هذه الموارد لغرض التصدير وتحصيل العوائد المالية .

كذلك امتلاك الجزائر لمصانع الحديد والصلب وقد استفادت من استثمارات كبيرة لكنها غير مستغلة استغلالا تاما، حيث تكبدت الجزائر في إطار سياسة التصنيع الثقيلة تكاليف عالية فاقت قدرتها على التمويل وأثقلت مديونيتها الخارجية، ومن غير المعقول أن يظل استخدام هذه الامكانات جزئيا لا يتعدى 50%، وهي بالتالي تتطلب أسواقا واسعة لاستيعاب مخرجاتها وهو مالا يتحقق إلا في إطار توسيع علاقات التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي.

---

[1] محمد فرحي، **المخاطر الاقتصادية للشراكة الأوروبية. الجزائر، وشروط تخطيها**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري،، جامعة الجزائر يومي 13- 14 نوفمبر 2006 ص ص،143، 144.

من الناحية الاجتماعية توجد جالية معتبرة من الجزائر منشرة عبر القارة الأوروبية مما يعطي البلد هامشا إضافيا للمناورة والتفاوض، ويتولى البند الاجتماعي لاتفاقيات الشراكة الاهتمام بالطاقات البشرية في الضفة الجنوبية للأبيض المتوسط، من خلال ما ينص عليه من اعتناء بالمجتمع المدني، تثبيت الحقوق المواطنة والمشاركة السياسية.

لكن الناظر إلى إجراءات للهجرة من دول الجنوب نحو دول الاتحاد الاوروبي وثقلها من الجانب الاوروبي، لا تفوقه سرعة الاقتناع بان مثل هذه الاجراءات تهدف إلى:

✓ تثبيت اليد العاملة غير المخصصة في أوطانها في دول جنوب المتوسط وذلك ما يظهر تحت برامج مكافحة الهجرة الغير الشرعية.

✓ اصطفاء نخبة من المثقفين من هذه الدول والسماح لها بالعمل والتوظيف داخل دول الاتحاد الأوروبي.

إن أغلب دول أوروبا عملت على تحديد الولادات منذ النصف الثاني من القرن العشرين وهي بذلك تشهد تناقصا مستمرا في أجيالها الملاحقة وعجزا متصاعدا في تجديد طاقاتها البشرية، لهذا أطلق عليها القارة العجوز لحاجاتها إلى اليد العاملة وتوظيف الطاقات البشرية، وهذا ما يسمح لدول الجنوب المتوسط باعتبارها تملك طاقات بشرية معتبرة ذات مؤهلات متفاوتة تشجيع عملية الهجرة والتخطيط لها بصورة التي تضمن حقوق المهاجرين، وتفرض على الاتحاد احترام برتوكولات التوظيف والتشغيل.

وأخيرا من الناحية التاريخية، فإن روابط الاستعمار كانت تسمح لدول الاتحاد باستمرارية السيطرة على دول الجنوب، لكن هذه الروابط من منظور ثان تسمح لدول جنوب المتوسط أن تطالب بحقوقها المغتصبة وحق تسير ثرواتها الذاتية والتصرف بها بكامل الحرية.

المطلب الثاني: مضمون اتفاق الشراكة الأورو جزائرية

يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الموقع في أفريل 2002 بمدينة فالنسيا إلى إقامة منطقة تجارة حرة في حدود 2017، وفق قواعد منظمة التجارة العالمية الخاصة بالمنتجات الصناعية مع منح أفضلية متبادلة للمبادلات التجارية والزراعية والاتفاق على تجارة الخدمات.

الفرع الاول: المحاور الرئيسية لاتفاق الشراكة الاورو الجزائرية

يرتكز اتفاق الشراكة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي والجزائر على إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين، فضلا عن اهتمام واضح بالأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والامنية، ونورد فيما يلي أهم المحاور التي شملتها الاتفاقية مع التركيز على الجانب الاقتصادي.

اولا- الحوار السياسي والأمني:

ويتضمن المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجالين السياسي والامني وتسعى الاتفاقية من خلال الحوار المتواصل إلى مجموعة من الأهداف المشتركة والتي تقوم أساسا على[1]:

- تسهيل التقارب بين الاطراف وذلك من خلال تنمية التفاهم المتبادل والتشاور المنظم حول المسائل الدولية والتي هي ضمن المصالح المشتركة؛
- يجب على كلّ طرف الأخذ بعين الاعتبار وضعية ومصالح الطرف الآخر؛
- العمل على دعم الامن والاستقرار في المنطقة الأورو المتوسطية؛
- توضيح الاجراءات المشتركة؛

ثانيا- حرية تنقل السلع:

تقوم المجموعة الاوروبية والجزائر بإنشاء منطقة للتبادل الحر تدريجيا وخلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كحد أقصى، وذلك ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (بحلول عام 2017)، وهذا استنادا للإجراءات التي تضمنتها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية ومختلف الاتفاقيات المعتمدة من الأطراف الأخرى التي تتعلق بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة[2].

وقد تمّ وضع إطار زمني يحدد نسب التخفيف التدريجي للحقوق الجمركية والرسوم بالنسبة للمنتجات المصنعة ذات الاصل الأوروبي ، كما يتناول الاتفاق المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الفلاحية المحولة ذات الأصل الجزائري أو الأوروبي.

كما تم الاتفاق من خلال فصل الأحكام العامة والتي نصت عليها المواد من17 حتى29، أنه لا يكون أي إدخال لحق أو رسم جمركي عند الاستيراد أو التصدير فيما يتعلق بالمبادلات الأورو جزائرية، وكل

---

[1] مفتاح صالح بن يمينة دلال، **الاتفاق الشراكة الاورو الجزائري الدوافع، المحتوي الأهمية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري جامعة فرحات عباس ،سطيف، 13 -14 نوفمبر2006، ص53.

[2] بهلول فيصل، **التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث العدد 11 جامعة سعد دحلب ،الجزائر، 2012، ص103.

الحقوق الرسوم المطبقة عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ لن يتم الرفع فيها، والجدول الموالي يوضح قائمة المنتجات الخاضعة للتفكيك الجمركي

الجدول (07): قائمة المنتوجات الخاضعة لتفكيك الجمركي.

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتوج	نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي
1	إلغاء فوري	– المواد الاولية معدل الحماية الجمركية يتراوح ما بين 5% إلى 15% وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار.	%23
2	– دخولها حيز التنفيذ سنتين بعد توقيع الاتفاقية، تمتد على خمس سنوات أي خفض سنوي بنسبة 20%	– المنتوجات النصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 35% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي.	35%
3	– يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتوجات ودخوله حيز التنفيذ بعد سنتين من توقيع الاتفاق ويمتد إلى 10 سنوات أي خفض سنوي بنسبة 10%.	– المنتوجات التامة الصنع أو النهائية وتمثل 40% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي وتمثل 2.3مليار دولار.	40%

المصدر: سمينة عزيرة، **الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، العدد9، الجزائر، 2011، ص162.

ثالثا– تجارة الخدمات:

تمنح الجزائر لشركات دول المجموعة المؤسسة على إقليمها وممولي الخدمات التابعين للدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها لشركائها ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، كما تمنح المجموعة الأوروبية لممولي الخدمات والشركات الجزائرية المؤسسة على إقليمها نظام مماثلا.

فيما يخص قطاع النقل البحري وفي إطار النشاطات التي تمارسها شركات بحرية لأداء الخدمات الدولية للنقل البحري بما في ذلك خدمات النقل بمختلف وسائله التي تشمل جزء بحريا، ويرخص كل طرف لإنشاء واستغلال فروع مستقلة أو فروع من شركات الطرف الأخر على إقليمه في ظروف لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها للشركات المحلية أو فروعها، ويمتنع الطرفان عن اتخاد تدابير من شأنها جعل شروط إنشاء شركات الطرف الآخر أكثر تعقيدا.

رابعا– المدفوعات والرؤوس الأموال والمنافسة:

وفي إطار الاتفاق العام حول هذه المجالات تم إقرار نقاط هامة نلخصها فيما يلي[1]:

- يضمن كل من الاتحاد والجزائر منذ دخول هذه الاتفاقية حيز التطبيق حرية تداول رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر طبقا للتشريعات السارية المفعول، كما تتشاور الأطراف وتتعاون للقيام بضبط الشروط الضرورية من أجل تسهيل تداول الأموال بين الجزائر والاتحاد تدريجيا وصولا إلى التحرير الكلي؛

- تقوم الأطراف بالتعاون الاداري بهدف إنشاء تشريعات خاصة بمجال التنافس وتبادل المعلومات، في الحدود المسموحة بها في اطار السر المهني وفق الطرق المنصوص عليها بالاتفاق؛

- تلغى المبادلات بين الجزائر والدول الاتحاد في حالة الاتفاق بين المؤسسات بهدف منع أو تحريف التنافس، وكذلك في حالة الاستغلال المفرط للموقف المسيطر من طرف مؤسسة أو عدة مؤسسات على كامل الاقليم أو جزء منه سواء كانت الجزائر أو الاتحاد؛

- تطبيق الجزائر والاتحاد العهود المأخوذة من المنظمة العالمية للتجارة دون أن يكون هناك ضرر للطرفين؛

- فيما يخص المؤسسات العمومية والمؤسسات التي منحت لها حقوق خاصة من طرف لجنة الجمعية، ابتداء من السنة الخامسة للسير الفعلي للاتفاق لن تأخذ أي اجراءات تؤدي إلى اضطراب التبادل بين الاتحاد والجزائر في إطار معاكس لفائدة الاطراف .

---

[1] منير نوري، **أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن ملتقى الدول حول: متطلبات التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف الجزائر، 17– 18أفريل 2006، ص ص 869 ،870.

خامسا– التعاون الاقتصادي:

يهدف التعاون في المجال الاقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الاطار يتعهد الطرفان بتعزيز تعاونهما الاقتصادي بما يخدم المصلحة المشتركة في إطار الشراكة، ويعطي التعاون الأولوية للقطاعات الكفيلة بالتقريب بين الاقتصاد الجزائري واقتصاد المجموعة، بالأخص النشاطات التي تخلق النمو ومناصب الشغل، والعمل على تحرير المبادلات بين الجزائر والمجموعة[1].

وقد تم التركيز في المواد من (50–53) من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك فيمايلي[2]:

– تعزيز التعاون في مكافحة تردي البيئة والتحكم في التلوث؛

– تشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية في الجزائر؛

– تشجيع التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية؛

– تشجيع ودعم التعاون العلمي والتقني والتكنولوجي الذي يهدف إلى إقامة روابط دائمة بين المجموعات العلمية، وتعزيز قدرات البحث في الجزائر؛

– تحسين الخدمات المالية وتطويرها من خلال دعم الاصلاح المصرفي والمالي بالجزائر والعمل على تطوير السوق المالية بها؛

– تشجيع عمليات التحديث وإعادة هيكلة قطاعات الزراعة والغابات والصيد البحري؛

– التعاون من أجل ضمان احترام نظام التبادل الحر، من خلال تبسيط عمليات المراقبة والاجراءات الجمركية واستعمال وثائق إدارية مبسطة ؛

– دعم إعادة هيكلة النقل وتحديثه وتحسين نقل المسافرين والسلع؛

– التعاون في مجال الاحصاء (خاص بالتجارة الخارجية، المالية العامة وميزان المدفوعات...) وحماية المستهلكين؛

– وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بالتوقيع على اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي؛

– تطوير الشراكة بين الجزائر والاتحاد في نشاط التنقيب والانتاج والتوزيع والتحويل وخدمات الطاقة والمناجم؛

---

[1] مفتاح صالح، بن سمينة دلال، **مرجع سابق** ،ص57.

[2] عزيزة سمينة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، العدد09، 2011، ص ص 153،154.

– دعم جهود إعادة هيكلة المؤسسات العمومية لقطاع الطاقة والمناجم؛

– ضرورة تعزيز تبادل المعلومات حول التدفقات والسياسات الخاصة بالسياحة والصناعات التقليدية.

سادسا– التعاون المالي:

يتركّز التعاون المالي ما بين الطرفين في القطاعات والانشطة التالية:

– دعم الاصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية؛

– إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية؛

– ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤيدة لخلق فرص عمل؛

– الأخذ بعين الاعتبار آثار إنشاء تدريجي لمنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، لاسيما من زاوية تأهيل الصناعات وإعادة تحويلها.

سابعا– التعاون الاجتماعي والثقافي:

حيث يتضمن هذا الجانب الاجراءات الخاصة بهدف تجنب المعاملة التمييزية في شروط العمل والمكافئات المعمول بها في البلد.

كذلك تحسين ظروف العمل والمعيشة وقطاع الصحة ونظام الحماية الاجتماعية، وترقية تبادل المعلومات والتبادل الثقافي والاسهام في تحسين المنظومة التربوية والتكوين.

ثامنا– التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية:

وذلك من خلال :[1]

- التعاون في مجال تنقل الاشخاص خاصة ما يعلق بالتأشيرات؛
- التعاون في مجال الرقابة عبى الهجرة الغير شرعية؛
- تقوية مؤسسات الدولة والقانون؛
- مقاومة تبيض الاموال وذلك بمنع استغلال الانظمة المالية لهذه الدول، لتسهيل عمليات نقل رؤوس الاموال المنشأة من أنشطة إجرامية؛
- التعاون من أجل القضاء على الارهاب الدولي ومحاربة الفساد.

[1] فيصل بهلولي، **مرجع سبق ذكره**، ص115.

تاسعا–احكام مؤسساتية عامة:

إلى جانب ذلك تمّ وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال إنشاء هيأتين مشتركتين بين الطرفيين لها مسؤولية وضع ميكانيزمات وآليات تنفيذ الاتفاقية، وهما مجلس الشراكة المكوّن من مسؤولين من الطرفيين على مستوى الوزراء والذي له سلطة اتخاد القرارات فيما يخص المسائل المشتركة، وكذلك لجنة الشراكة التي تتكون من موظفين وخبراء من الطرفين.

الفرع الثاني: بنود اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

تتضمن بنود اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية ما يلي[1]:

–تطوير المبادلات وضمان انطلاق علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات والخدمات ورؤوس الأموال وذلك بالتقليص التدريجي للرسوم الجمركية المطبقة على الواردات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي حسب الرزنامة التالية :

– الرسوم المطبقة على الواردات من المواد الاولية ستلغى نهائيا بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ 2005/09/01 ؛

– الرسوم المطبقة على المواد النصف مصنعة والتجهيزات الصناعية والفلاحية ستبدأ الانخفاض بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ بسنتين، نسبة 20 %ثم 30% للسنة الموالية ثم 40% ثم 60 %ثم 80% ثم تلغى نهائيا بعد 7سنوات ؛

– الرسوم المطبقة على المواد الأخرى ستعرف انخفاضا سنويا يقدر بـ 10% خلال 11 سنة قبل الغائها، و12 سنة بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ ؛

– في إطار المعاملة بالمثل فإن المنتجات الجزائرية تستفيد من نفس نظام هذه الرزنامة، ويمكن مراجعتها باتفاق مشترك من طرف لجنة الشراكة في حالة عوائق أو صعوبات خطيرة لمنتج معين، كما أن الاجراءات الاستثنائية تكون خلال مدة محدودة تتمكن الجزائر من تطبيقها في مجال الصناعة الناشئة أو بعض القطاعات في حالة إعادة الهيكلة ؛

– بحلول أول جانفي 2006 على الجزائر إلغاء أقصى حدّ للحق الاضافي المؤقت المطبق على بعض الواردات الصناعية ؛

[1]فيروز سلطاني، **مرجع سابق**، ص ص173،174.

– في حالة انضمام الجزائر إلى منطقة العالمية للتجارة OMC فإن الحقوق المطبقة ستصبح مساوية للنسب المدعومة للمنطقة أو لنسب منخفضة مطبقة فعليا خلال الانضمام؛

– المنتجات الفلاحية والمنتجات المحوّلة ومنتجات الصيد البحري ليست معينة بهذا الرزنامة لأن مبادلاتها تسير وفق اتفاقيات ثنائية، وبعد 06سنوات من دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ يتعيّن على الجزائر والاتحاد الأوروبي تحديد إجراءات هذه المنتجات؛

– ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر مع إعادة توظيف هذه الاستثمارات؛

– توفير إطار مناسب للحوار السياسي من أجل تعزيز علاقات التعاون المنصوص عليها في الاتفاقية الموقعة في 26 أفريل 1976بالجزائر؛

– التزام مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان؛

– تشجيع الاندماج المعنوي أي حسر الجوار والتشارك في القيم الانسانية.

المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأورو جزائرية

تتضمن الاتفاقية الموقعة في 22 أفريل 2002 بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الأسس التي طرحها هذا الأخير فيما يخص المعاملة بالمثل وتهيئة إطار ملائم للحوار والتعاون، ومن خلال أحكام هذه الاتفاقية يمكن تلخص أهم أهدافها في العناصر التالية :[1]

– توفير إطار ملائم للحوار السياسي بما يساعد على توثيق العلاقات بين الطرفين؛

– تنمية وتطوير المبادلات وضمان دفع متوازن للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وتثبيت شروط التحرير التدريجي للمبادلات من السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الطرفين؛

– تشجيع حرية تنقل الأفراد، خاصة في اطار تسهيل الاجراءات الادارية؛

– ترقية التعاون في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والمالية؛

مما سبق يلاحظ أن هناك نية معلنة لبناء تدريجي لمنطقة تبادل حر بين الاتحاد والأوروبي والجزائر، تقوم على اساس الرفاهية المشتركة والمبنية على التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن. لكن من جانب

[1] بوهزه محمد، بن سديره اعمر، **واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الغاء الشراكة الآرو جزائرية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، 14/13 نوفمبر 2006، ص ص 288،289.

آخر لا يمكن تجاهل أن الاتحاد الأوروبي يبحث من خلال ميكانيزمات هذه الشراكة عن تحقيق أهداف أخرى غير معلنة، من قبيل :

– مواجهة المنافسة الأمريكية واليابانية من خلال السيطرة على الأسواق المتوسطية والتي تتصف اقتصادياتها بالميزة الاستهلاكية؛

– توسيع نطاق السوق الأوربية مما يسمح بتصريف المنتجات الأوربية إلى اسواق جديدة خاصة منها المتوسطية، التي تتصف باقتصاديها الضعيفة لتحقيق أحسن النتائج التجارية؛

– اعادة بعث الدور السياسي الاوروبي والعمق الاستراتيجي للاتحاد، في ظل الهيمنة الامريكية والبروز الصيني .

خلاصة الفصل الثاني :

يعتبر الاتحاد الاوروبي من بين اهم التكتلات الاقتصادية في العالم الذي بدأ باتفاق ست دول 1957، والذي توسع فيما بعد ليضم 27 دولة في الفاتح من جانفي سنة 2007 عبر عدة مراحل تنفيذية، ويتكون من مجموعة من المؤسسات والتي تعمل وفق اليات خاصة بها، وقد ترجم الاتحاد الاوروبي الاقليمية الجديدة في مصطلح الذي يدعى " الشراكة الاورو متوسطية " .

ان علاقة التي تربط الجزائر والاتحاد الاوروبي لم تكن وليدة اليوم بل كانت من قبل اتفاقية التعاون في سنة 1976، وقد بدأت العلاقات الرسمية الأولى بين الجزائر والاتحاد الاوروبي بتوقيع اتفاق التعاون في 26 أفريل1976 وكانت تهدف هذه الاتفاقية إلى دعم إجراءات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كجزء من النظرة المتوسطية الشاملة .

ولقد مرت اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية بعدة مفاوضات ومراحل زمنية إلى غاية توقيع الاتفاق في 22 أفريل 2002 ودخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005، وقد تضمن هذا عدة محاور تم فيها التركيز على التبادل التجاري من أجل إقامة منطقة التبادل الحر 2017.

تمهيد :

تعتبر الشراكة الاورو جزائرية منعرجا حاسما في تاريخ العلاقات الأوروبية الجزائرية وفهي بدلك تعتبر من بين أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري بعد العديد من المفاوضات التي قامت بها الجزائر قبل الدخول في خضم هذه الاتفاقية .

من خلال هدا الفصل التطبيقي سنحاول معرفة أهم الانعكاسات الايجابية والسلبية لهذه الشراكة والتطرق إلى آثار هذه الشراكة على بعض المتغيرات الكلية والجزئية التالية وهي تدفقات التجارة الخارجية، الإيرادات الجبائية لدولة، والاستثمار الأجنبي المباشر وأخير على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، والإجابة على مجموعة من الأسئلة التالية :

- ❖ هل الجزائر استفادة من هذه الشراكة ؟
- ❖ هل أدت هذه الشراكة إلى تحقيق التنمية المنشودة ؟
- ❖ ما هي الخسائر التي جنتها الجزائر من هذه الشراكة؟

المبحث الأول: الأثر على تدفقات التجارة الخارجية البينية (الجزائر– الاتحاد الأوروبي)

يرتكز اتفاق الشراكة ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في جزء كبير منه على تحرير التبادلات التجارية ما بين الطرفين من القيود بأشكالها التعريفية أو الإدارية أو غيرها مما ينتج بالنهاية منطقة تبادل حر ما بين الطرفين ويزيد من حجم الحركة التجارية في الاتجاهين، وبالنسبة للجزائر فأحد أهداف الاتفاق الرئيسية يتمثل في تشجيع الصادرات الوطنية نحو دول الاتحاد وتنويع تركيبة هذه الصادرات خارج المحروقات، مما يعطي دفعا للإنتاج الوطني، خلق فرص العمل، زيادة وتنويع مصادر العملة الصعبة .

سنحاول من خلال هذا المبحث تقييم آثار اتفاقية الشراكة بعد عدة سنوات على دخولها حيز التنفيذ، على مستوى وتركيبة التجارة البينية ما بين الطرفين (2005–2014)

المطلب الأول: الأثر على الواردات الجزائرية (من الاتحاد الأوروبي)

إن أول الآثار المتوقعة عند دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق هي ارتفاع حصيلة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي[2]، نتيجة استفادتها من تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية حسب رزنامة التفكيك الجمركي المتفق عليها في إطار هذا الاتفاق ، والشكل الموالي يوضح مسار رزنامة التفكيك الجمركي على الواردات الجزائرية.

الشكل رقم (4) : مسار رزنامة التفكيك الجمركي على الواردات.

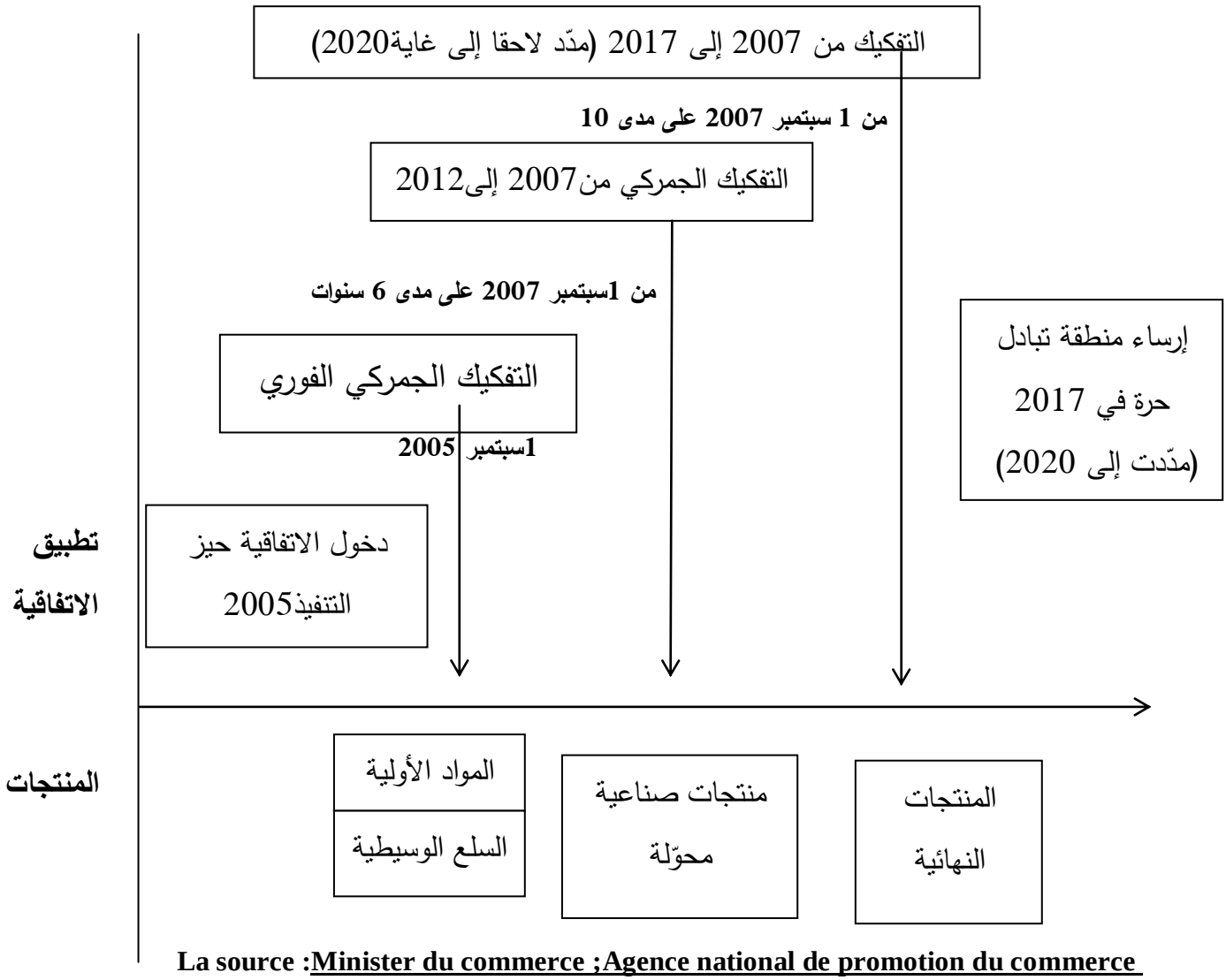

La source :Minister du commerce ;Agence national de promotion du commerce extérieur(ALGEX)p5.

ملاحظة: عملية خفض التعريفة الجمركية على المنتجات المصنعة النهائية لم تطبق بعد.

الفرع الأول: من حيث النمو الإجمالي للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي

الملاحظ أن الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي سجّلت خلال سنة 2014 ما نسبته 64% من إجمالي الصادرات الجزائرية نحو الخارج، حيث تراجعت هذه الحصة خلال فترة تطبيق الاتفاق (2005-2014) بمعدل 1.8%.

الشكل رقم (5) : حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي التجارة الخارجية للجزائر (الصادرات والواردات) للفترة 2005-2014

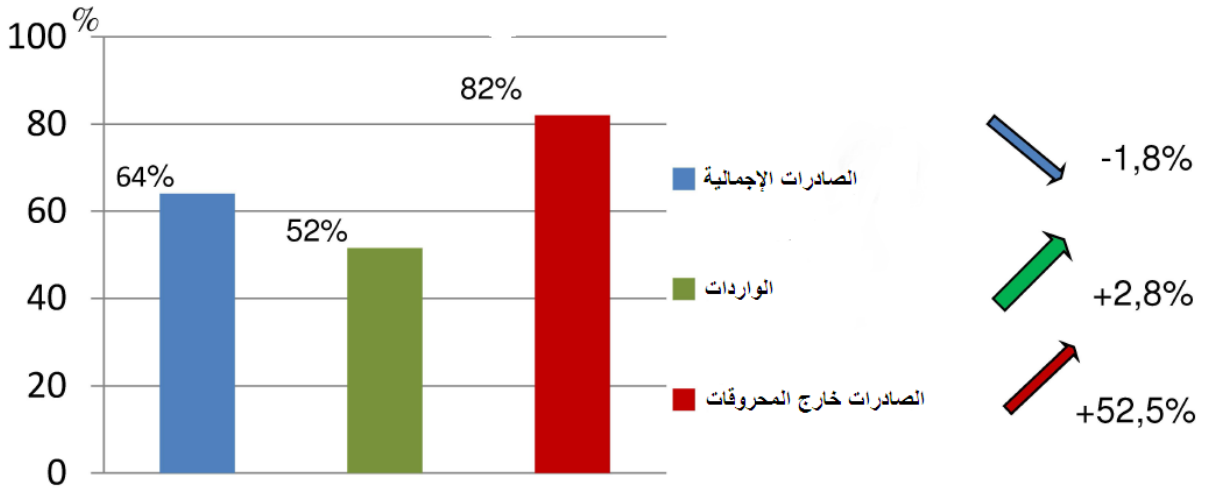

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، ص6.

وتفسير ذلك يرجع إلى أن غالبية هذه الصادرات هي منتجات طاقوية (نفط وغاز طبيعي) وأن تراجع حجمها نسبيا نحو الاتحاد الأوروبي يمكن ربطه من جهة بتراجع الطلب الأوروبي بسبب مخلفات الأزمة المالية العالمية وتراجع النمو الاقتصادي بدول الاتحاد، وثانيا بسبب تراجع مستوى الاستثمارات ضمن القطاع الطاقوي بالجزائر وزيادة مستوى الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي، مما أثّر سلبيا على حجم الصادرات الطاقوية الكلية وتلك الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي بالخصوص .

لكن بالمقابل يمكن أن نلاحظ كيف أن الاتحاد الأوروبي يستقبل ما قيمته 82% من الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، حيث نمت حصة هذه المجموعة من السلع التصديرية غير الطاقوية (زراعية وصناعية) الموجهة نحو دول الاتحاد بما قيمته 52.5% منذ دخول اتفاق الشراكة حيّز التنفيذ سنة 2005 إلى غاية 2014، بالنظر إلى ما يمنحه الاتفاق نسبيا من فرصة دخول الأسواق الأوروبية لهاته السلع.

أما بالنسبة للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي فقد سجّلت خلال سنة 2014 ما نسبته 52% من إجمالي فاتورة الاستيراد، حيث زادت بـ 2.8% على طول الفترة السابقة (2005 إلى 2014)مستفيدة من عملية التفكيك التعريفي للضرائب والرسوم الجمركية في إطار اتفاق الشراكة، حيث صدّرت بلدان الاتحاد الأوروبي (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا...) نحو الجزائر ما يعادل 195 مليار دولار خلال هذه الفترة بمتوسط قدره 19.5 مليار دولار سنويا، في المقابل لم تتجاوز الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو السوق الأوروبي ما قيمته 12.3 مليار دولار طوال نفس الفترة.

ولمزيد من التفصيل سنقوم باستعراض تطور الواردات الجزائرية إجماليا، وتطور قيمة الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي وحصتها من الإجمالي، خلال الفترة التي سبقت دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ سنة 2000، ثم مع بدأ تطبيقه سنة 2005 إلى غاية 2014 .

الجدول رقم (8) : تطور حصة الاتحاد الأوروبي ضمن الواردات الجزائرية:

الوحدة: مليار دولار.

	2000	2005	2010	2013	2014
الجزائر	9	20	40	55	58.3
UEالاتحاد الأوروبي	5.4	10.7	20.6	28.7	29.5
حصة الاتحاد من الواردات الجزائرية	60	53.5	51.5	52.2	50.6

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية،ص7.

نلاحظ أنه في سنة 2000 بلغت الواردات الإجمالية للجزائر 9 مليار دولار، حيث ما قيمته 5.4 مليار دولار منها جاءت من الاتحاد الأوروبي أي ما نسبته 60% من إجمالي الواردات، وعند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سنة 2005سجّل حجم الواردات من الاتحاد الأوروبي مبلغ 10.7مليار دولار أي ما يقابل ضمن إجمالي الواردات نحو الجزائر ما نسبته 53.5%.

وبعد مرور سنوات على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ مثلا في سنة 2014،سجّلت فاتورة الواردات الإجمالية للجزائر مبلغ 58.3 مليار دولار، حيث ما قيمته 29.5 مليار دولار منها كان مصدرها من الاتحاد الأوروبي أي ما يقابل نسبة 50.6% من إجمالي واردات البلد .

ومن خلال استقراء الجدول نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يستحوذ على تقريبا نصف إجمالي الواردات نحو الجزائر، لكنها حصة متراجعة نسبيا مقارنة بالقيمة المسجلة قبل دخول الاتفاق سنة 2000 أو عند بدأ تطبيقه سنة 2005.

الفرع الثاني: هيكلة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي حسب الدول

سنحاول من خلال الجدول الموالي توضيح ترتيب دول الاتحاد الأوروبي المصّدرة للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى2014، حيث نرى ان فرنسا تحتل الصدارة تليها ألمانيا ثم إسبانيا، ايطاليا بلجيكا ثم باقي دول الاتحاد الأخرى .

الجدول رقم (9):تطور حصة الجزائر من صادرات دول الاتحاد الأوروبي.

الوحدة%

الدول	2000	2005	2010	2013	2014
فرنسا	1.5	1.34	1.36	1.08	1.41
المانيا	0.12	0.14	0.15	0.20	0.23
اسبانيا	0.45	0.8	1.09	1.65	1.54
ايطاليا	0.38	0.45	0.85	1.10	1
بلجيكا	0.2	0.21	0.36	0.16	0.32
الدول المتبقية	0.08	0.08	0.12	0.17	0.19

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، ص7.

ففي سنة2000كانت قد وجهت الى الجزائر ما نسبته 1.05% من إجمالي الصادرات الفرنسية، وعند توقيع الاتفاق ودخوله حيز التنفيذ ارتفعت إلى 1.34% و1.36% على التوالي خلال سنتي 2005 و2010 ثم انخفضت في سنة 2013 إلى 1.08%، لتعاود الارتفاع سنة 2014 إلى نسبة 1.54%.

بالمقابل تطورت حصة الجزائر من إجمالي الصادرات الاسبانية من نسبة 0.45% أثناء دخول الاتفاق حيّز التنفيذ سنة 2005، لتتضاعف هذه الحصة تقريبا أربع مرات بنسبة 1.65% سنة 2013.

الفرع الثالث: الهيكلة القطاعية لواردات الاتحاد نحو الجزائر

تتوزع الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي ما بين مجموعة متنوعة من السلع والمنتجات، ففي ظل ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على الاستجابة للطلب المحلي المتزايد حجما والمتنوع تركيبة

بالأخص مع تحسن القدرة الشرائية المحلية عقب ارتفاع أسعار المحروقات التي سمحت للدولة بالانطلاق في عدّة مخططات متتالية للتنمية الاقتصادية .

الشكل رقم (6):التوزيع القطاعي لواردات الاتحاد نحو الجزائر لسنة 2014

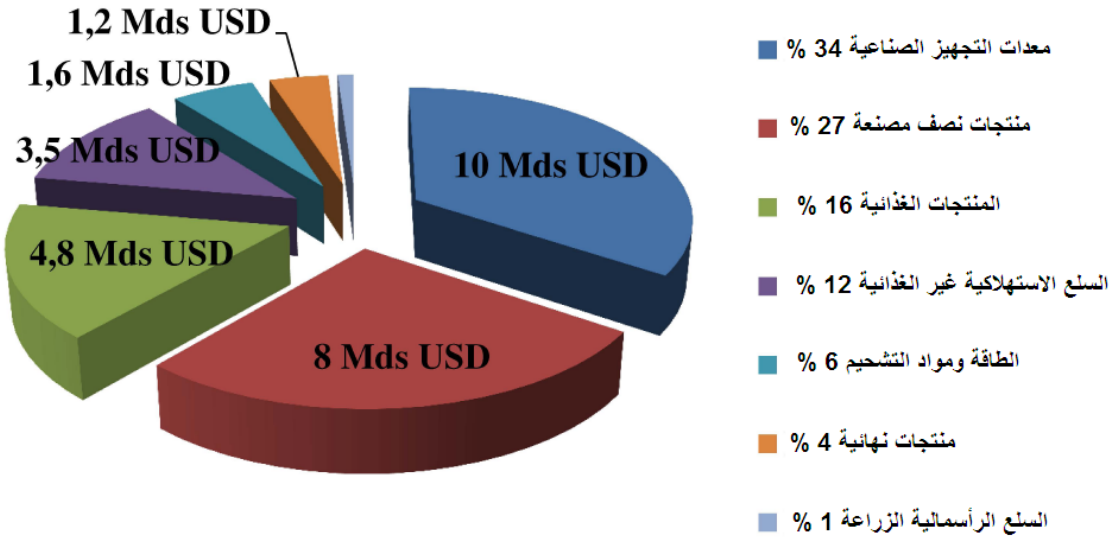

المصدر:الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، ص 10.

إذا أخذنا كمثال 2014 بعد مرور 9 سنوات على بدأ تنفيذ اتفاق الشراكة الاورو متوسطية، نلاحظ أنّ معدات التجهيز الصناعية تشكّل نسبة 34% من واردات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر بقيمة تقدر بـ 10 مليار دولا، يليها قطاع المنتجات النصف المصنعة بنسبة 27% أي 8 مليار دولار، المنتجات الغذائية بقيمة 4.8 مليار دولار، السلع الاستهلاكية غير الغذائية بقيمة 3.5 مليار دولار، الطاقة ومواد التشحيم بقيمة1.6 مليار دولار، المنتجات النهائية بمبلغ 1.2 مليار دولار، أما السلع الرأسمالية فسجّلت أقل قيمة بنسبة 1%.

الشكل رقم (7) : واردات القطاع الانتاجي نحو الجزائر من الاتحاد لسنة 2014.

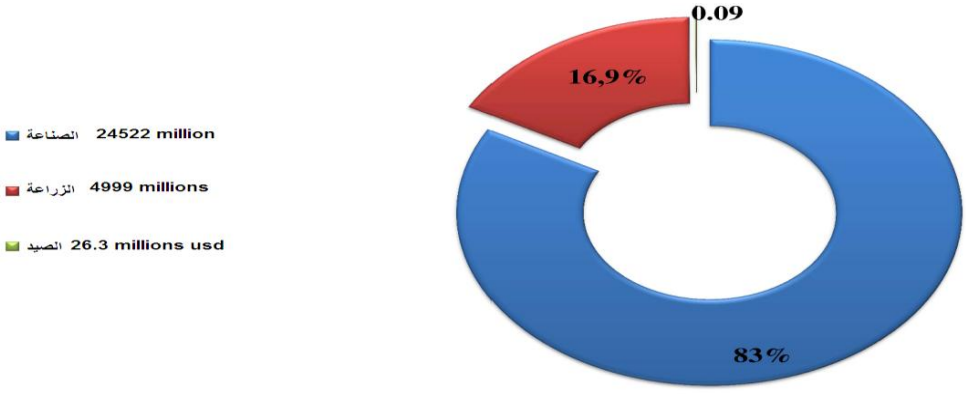

المصدر:الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، ص 11.

الملاحظ من هذا التمثيل البياني أنّ 83% من واردات الاتحاد نحو القطاع الإنتاجي بالجزائر وجهت لصالح قطاع الصناعة بما يعادل 24522 مليون دولار، أمّا ما نسبته 16.9% من هذه الواردات أي ما يعادل 4999 مليون دولار فتمّ توجيهها لصالح قطاع الزراعة، بينما استحوذ قطاع الصيد البحري على ما نسبته 0.09% من واردات القطاع الإنتاجي الوطني من دول الاتحاد، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بقية القطاعات.

اولا: بالنسبة لواردات القطاع الصناعي

الجدول رقم (10):تطور واردات المنتجات الصناعية الرئيسية نحو الجزائر 2005- 2014

(الوحدة:%)

المنتجات	تطور القيمة	حصة الاتحاد من الاجمالي
السيارات السياحية	382	66
قضبان الحديد أو غير سبائك الصلب	2757	98
الأدوية	92	78
الخشب	249	99
مركبات سيارات النقل والتجارة	300	31
أوراق الكرتون	184	91
ماكينات الحديد أو غير سبائك الحديد	3863	99
المنتجات مسطحة من الحديد أو غير لسبائك الصلب	284	71
الإسمنت	2139	80

المصدر : **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية**، ص 13.

من خلال الجدول السابق والذي يوضح تطور واردات المنتجات الصناعية الرئيسية للجزائر القادمة من دول الاتحاد الأوروبي للفترة الممتدة منذ دخول اتفاقية الشراكة حيّز التنفيذ إلى غاية سنة 2014، نلاحظ أن قيمة الواردات من السيارات السياحية تضاعفت بنسبة 382%، حيث تشكل حصة 66% من واردات السيارات السياحية الكلية للجزائر خلال نفس الفترة.

كما أنّ قيمة فاتورة الواردات من الأدوية الآتية من الاتحاد تضاعفت بنسبة 92%، حيث شكلّت حصة 78% من واردات الأدوية الكلية للجزائر خلال الفترة 2005-2014، كذلك الحال بالنسبة لبقية المنتجات الصناعية نلاحظ ارتفاعا في قيمة فاتورة الواردات من هذه المنتجات القادمة من الاتحاد الأوروبي، مستفيدة

من الإعفاءات الضريبية في إطار رزنامة التفكيك التدريجي للحواجز التعريفية، بالأخص القائمة الثانية الخاصة بالسلع الصناعية المحوّلة والتي استفادت من تفكيك تدريجي ابتداء من 2007 على امتداد 6 سنوات، حيث بنهاية هذه الفترة أصبحت معفاة كلية من الضرائب الجمركية.

ثانيا– بالنسبة لواردات المنتجات الفلاحية :

يوضح الجدول الموالي تطور قيمة المنتجات الفلاحية المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر بعد مرور أربع سنوات على بدأ العمل بالاتفاقية، تحديدا ما بين سنتي 2009 و2014، أخذا بعين الاعتبار التمييز ما بين تلك المنتجات الخاضع استيرادها لقيود كمية أو تلك غير الخاضعة .

الجدول رقم (11) : واردات المنتجات الفلاحية الخامة المستفيدة من التفضيل الجمركي، من الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر

الوحدة: مليون دولار

	2009	2014	التطور%
واردات منتجات فلاحية مستفيدة من التعامل التفصيلي	1554.3	2065.7	+33
بدون قيود	68.2	14.26	−70
Sous contingents تخضع لنظام الحصص	1486	2051.4	+38%

المصدر :الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، ص 14.

الملاحظ أن قيمة المنتجات الفلاحة الخامة المستوردة من الاتحاد الأوروبي مستفيدة من التفضيل الجمركي لسنة 2014 سجّلت قيمة إجمالية قدّرت بـ 2065.7 مليون دولار، بزيادة قدرها 33% مقارنة بنسبة 2009 التي كانت تبلغ 1554.3 مليون دولار، منها المستوردة بدون قيود بلغت 14.26 مليون دولار أي انخفضت بـ 70% بعد ما كانت بمبلغ 68.2 مليون دولار سنة 2009، ومنها الخاضعة لنظام الحصص بلغت الواردات منها قيمة 2051.4 مليون دولار في 2014، بعدما كانت في 2009 تقدر بـ 146 مليون دولار أي زادت نسبة 38% مستفيدة بالطبع من التفكيك الجمركي.

الجدول رقم (12) : واردات المنتجات الفلاحية المحوّلة المستفيدة من التفضيل الجمركي من الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر

الوحدة: مليون دولار

	2009	2014	التطور%
واردات منتجات فلاحية مستفيدة من التعامل التفصيلي	901	2078.3	%+130.6
بدون قيود	83	335.1	+328
تخضع لنظام الحصص Sous contingents	818	1723.2	+110.6

المصدر :الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، ص14.

الملاحظ كذلك أن المنتجات الفلاحية المحولة والمستوردة من دول الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر، قد نمت فاتورة استيرادها بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ بنسبة 130.6% خلال الفترة 2009-2014،وإذا نظرنا إلى إجمالي الواردات الجزائرية من المنتجات الفلاحية الخامة والمحوّلة والقادمة من الاتحاد مستفيدة من المعاملة التفضيلية فقد نمت بقيمة 68.7% خلال هاته الفترة، حيث تمثل ما يقارب 83% من إجمالي الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بقيمة تقارب 5مليار دولار أمريكي

المطلب الثاني: الأثر على الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي

بدخول اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005،كان من المتوقع على الأقل نظريا أن ترتفع صادرات الجزائر باتجاه الاتحاد الأوروبي وخاصة خارج المحروقات نتيجة لاستفادتها من التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية عند دخول السوق الأوروبية .

وقد بلغت الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي سنة 2014 قيمة 40.5 مليار دولار، حيث أنّ ما مقداره 38.2 مليار دولار منها عبارة عن صادرات من المحروقات بنسبة 94.3%،في حين لم تمثل الصادرات خارج المحروقات إلاّ مبلغ 2.3 مليار دولار مقارنة بـ 1.5 مليار دولار سنة 2013، أي بحصة ضئيلة لا تتجاوز 6.7% من إجمالي الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي .

الشكل رقم (8):تطور الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي 2000-2014

الوحدة : مليون دولار

المصدر :الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، ص17.

ويمكن القول عموما انه منذ دخول اتفاقية الشراكة حيّز التطبيق سنة 2005 إلى غاية 2014، شكّلت الصادرات خارج المحروقات الجزائرية نحو دول الاتحاد الاوروبي متوسطا سنويا بحوالي 70% من إجمالي ما تصدّره الجزائر إجمالا خارج المحروقات نحو الخارج، وهو مؤشر ايجابي على استفادة بعض المؤسسات المحلية (وطنية كانت أو مختلطة) المتوجهة نحو نشاط التصدير من الإعفاءات الضريبية الممنوحة في إطار اتفاقية الشراكة .

وتتوزع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي حسب ما يبينه الشكل رقم (10)على ثلاث قطاعات : الزراعة والمنتجات الغذائية بحصة 3.6%، الصناعة بحصة 96%والصيدالبحري بمجرد 0.4%.

الشكل رقم (9) : تركيبة الصادرات الصناعية والفلاحية الشكل رقم (10): تركيبة الصادرات خارج المحروقات

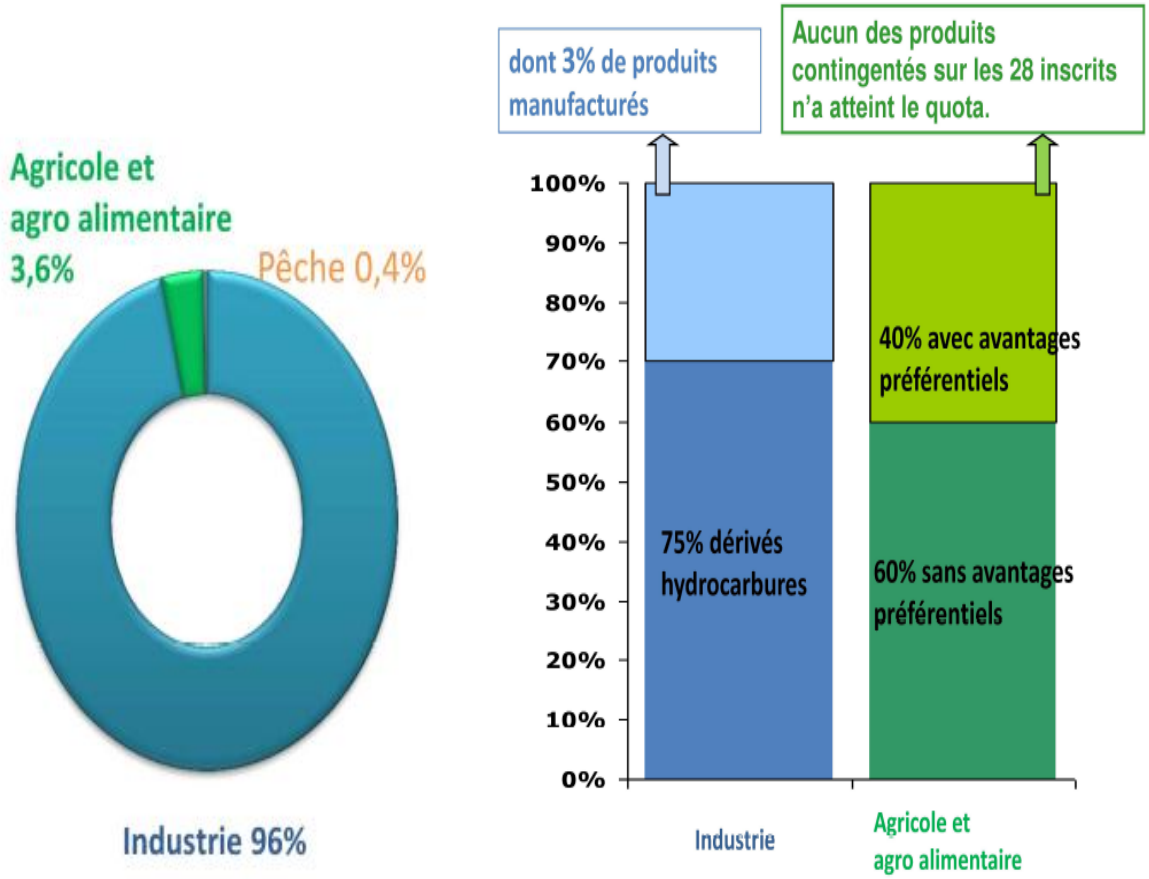

المصدر :الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، ص26.

في حين يوضح الشكل رقم (9) تركيبة الصادرات الصناعية والزراعية الجزائرية نحو الاتحاد، بالنسبة للأولى فإن 75% منها مشتقات بترولية في مقابل 3% فقط كمنتجات مصنعة، أما المنتجات الزراعية فتنقسم ما بين 60% غير مستفيدة من التعامل التفضيلي، و40%صادارت زراعية مستفيدة من التعامل الضريبي التفضيلي، لكن ضمن هذه الفئة الأخيرة لا توجد أي صادرات لمنتجات زراعية محدّدة الكمية حيث كلها منتجات غير محددة بحصص .

ومن خلال ما يلي نعيد تلخيص تركيبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تجاه الاتحاد الأوروبي :

96 % من قطاع الصناعة
- 75 % عبارة عن مشتقات المحروقات
- 3 % منتجات مصنعة

3.6%من قطاع الزراعة
- 40 % من منتجات الزراعية مستفيدة من التعامل التفصيلي
- 60 % لم تستفد من التعامل التفضيلي

وسنحاول تحليل تطوّر الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بشيء من التفصيل، ابتداء من دخول الاتفاق حيّز التنفيذ إلى غاية 2014:

الفرع الأول: بالنسبة لصادرات المنتجات الصناعية

تستفيد صادرات المنتجات الصناعية الجزائرية الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي من إعفاء كلي من الضرائب والرسوم عند دخول السوق الأوروبية، وهذا منذ 2005 تاريخ بدأ سريان اتفاقية الشراكة، وتمثل هذه الصادرات في المتوسط أكثر من 90% من القيمة الكلية للصادرات خارج المحروقات نحو دول الاتحاد.

الجدول رقم (13):إجمالي الصادرات الصناعية للجزائر نحو الاتحاد الأوروبي (2005-2014)

الوحدة: مليون دولار

	2005	2010	2014
إجمالي المنتجات الصناعية	551	1023	2218
معدل النمو	-	%80	%116.81

المصدر :الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ص19.

وقد بلغت قيمة تصدير المنتجات الصناعية نحو الاتحاد الأوروبي سنة 2005 حوالي551 مليون دولار، وبنهاية سنة 2014 تضاعفت قيمة هذه الصادرات إلى 2.218 مليار دولار، أي أنها نمت خلال هاته الفترة بمقدار 116.8 %.

وإذا نظرنا إلى تركيبة الصادرات الصناعية المحلّية (produits industriels) نحو الاتحاد، فإن المنتجات المصنعة(produits manufacturés) لم تساهم ضمن هذا المجموع طوال الفترة (2005-2014) إلا بحصة ضئيلة لم تتجاوز 2.5%.

الفرع الثاني: بالنسبة للمنتجات الزراعية (خامة ومحوّلة)

بالنسبة للمنتجات الزراعية الخامة والمحولة فقد شكّلت منذ 2005 حصة سنوية تقدر بـ 6.2% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي، وتتكون هذه المنتجات الزراعية إجمالا منالسلع التالية : السكر، التمور، المشروعات الغازية، بذور الخروب، زبد الكاكاو والشحوم.

الجدول رقم (14) :المنتجات الزراعية نحو الاتحاد الأوروبي

الوحدة: مليون دولار

المنتجات زراعية وزراعية محولة	2005	2010	2014
السكر		3.5	42
التمور	16.5	14	23.5
المشروبات الغازية	3.2	3.8	3
بذور الخروب	5	3.5	2.8

المصدر :**المرجع السابق**، ص22.

وقد سجّل حجم صادرات السكر الجزائرية نحو الاتحاد سنة 2014حصة 17.51% من الكمية الإجمالية المصدّرة من هذه المادة، بقيمة مقدّرة بـ 42 مليون دولار والتي تمثّل بدورها نسبة 18.35% من قيمة الصادرات الجزائرية الكلية لهاته المادة (أنظر الجدول أسفله).

بينما بلغ حجم صادرات التمور نحو الاتحاد سنة 2014قيمة 14.69 ألف طن بمبلغ قدره 23.54 مليون دولار، حيث أن حصة الاتحاد الأوروبي من هذه الصادرات تشكل 57.31% من كمية التمور الجزائرية المصدّرة ونسبة 61.39% من القيمة الكلية لصادرات هذه المادة .

الجدول رقم (15): صادرات المنتجات الزراعية نحو الاتحاد الأوروبي لسنة 2014

المنتجات	الكمية (طن)	القيمة (مليون دولار)	الحصة من الكمية الكلية (%)	الحصة من القيمة الاجمالية (%)
السكر	83.45	41.87	17.51	18.35
التمور	14.69	23.54	57.31	61.39
المشروبات الغازية	5.76	2.98	22.62	19.43
زبدة الكاوكاو	1.38	7.67	100	1000
الكسكس	0.40	0.37	21.09	25.13
بدور الخروب	1.64	2.80	22.79	46.26

المصدر :الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ص23.

حيث يوضح هذا الجدول الكميات والمبالغ والحصص للصادرات الزراعية الجزائرية خامة ومحوّلة والموجّهة نحو السوق الأوروبية لسنة 2014

المطلب الثالث: الميزان التجاري البيني

ترتكز وضعية الميزان التجاري الجزائري إجمالا أو بخصوص تبادلاته مع الاتحاد الأوروبي على صادرات المحروقات، مما يفسّر الصدمة الايجابية التي عرفها نتيجة ارتفاع أسعار النفط مع بداية سنوات 2000، حيث انتقل الميزان التجاري الجزائري من العجز الذي عرفه لسنوات طويلة نحو وضعية فائض مريح .

وبالنظر إلى الجدول الموالي الذي يستعرض وضعية الميزان التجاري ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ابتداء من تاريخ دخول اتفاقية الشراكة التي تجمع الطرفين سنة 2005 إلى غاية 2014، يمكن القول أن الميزان التجاري البيني من وجهة نظر الجزائر قد سجل فائضا متناميا خلال الفترة الملاحظة، ويرجع ذلك بشكل أساسي كما أشرنا سابقا إلى الزيادة المحسوسة في الإيرادات النفطية للجزائر جراء الارتفاع الكبير في أسعار النفط.

و قد سجّل رصيد الميزان التجاري البيني انخفاضا في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 بسبب انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد لعام 2009ونقصد أساسا صادرات المحروقات، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت على اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى بما فيها دول الاتحاد

الأوروبي مما انعكس على أسواق النفط العالمية، لكن سرعان ما عرف الرصيد التجاري البيني تحسنا ملحوظا ابتداء من سنة 2010 إلى غاية 2013،لكنه عاود الانخفاض سنة 2014 مقارنة بالسنة السابقة، وبعدها مباشرة سجّل عجزا في سنة 2015 مقداره 1314 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث فقدت أكثر من 60% من قيمتها، مما أثّر سلبا على قيمة صادرات النفط وبالتالي على الصادرات الجزائرية الكلية سواء نحو العالم الخارجي إجمالا أو نحو الاتحاد الأوروبي تحديدا

الجدول رقم (16):تطور الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي من 2005إلى 2015.

الوحدة:مليون دولار

القيمة مليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	2063
الصادرات من المحروقات	43937	53456	58831	7361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	75721
إجمالي الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	37783
الواردات	20048	21456	27631	39479	39279	40473	47247	50376	54852	58580	5150
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	11065	43060	13714

المصدر :من اعداد الطالبتان اعتمادا على منشورات ALGEX

المبحث الثاني: أثر اتفاقية الشراكة على الموارد الجبائية للخزينة

لقد سعى الاتحاد الأوروبي منذ التسعينات إلى توسيع نفوذه وهيمنته في المنطقة المتوسطية وذلك من خلال عقد عدة اتفاقيات للتعاون بينه وبين الشركاء المتوسطين، وقد أبدت الجزائر عن نية انضمامها إلى مسار الشراكة والتعاون وبذلك تم التوقيع الرسمي على الاتفاق في أفريل 2002، ومن بين أهم ما شمل عليه الاتفاق إقامة منطقة تبادل حر نتج عنها تفكيك التعريفة الجمركية على الواردات الجزائرية من دول الاتحاد، هذا التفكيك له آثار سلبية حتما على الموارد والإيرادات الجبائية للخزينة العامة.

المطلب الأول: التعريفة الجمركية قبل توقيع الاتفاق

الفرع الاول: إطار نظري عام حول التعريفة الجمركية

اولا– تعريف الحقوق الجمركية:

هي الضرائب غير المباشرة التي تمس البضائع وليس مداخيل الاشخاص، والتي يتم استرجاعها في سعر بيع المنتوج، ويعتبر دخول البضائع إلى الإقليم الجمركي بمثابة الحدث المنشأ للضريبة الجمركية.[1]

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها الرسوم المفروضة على الواردات من السلع أو الخدمات في بلد ما، وتحصّل في العادة من طرف مصالح الجمارك عند نقاط الدخول إلى البلد.[2]

ثانيا– أهداف الحقوق والرسوم الجمركية:

للحقوق الجمركية هدفين احدهما جبائي والأخر اقتصادي.

- **الهدف الجبائي:**

تمثل الحقوق الجمركية موردا ماليا مهما يسهم في تموين احتجاجات الميزانية العامة للدولة، وعلى هذا الأساس فإن الغرض من إنشاء الحقوق الجمركية هو هدف جبائي بحث إلاّ أن درجة الاعتماد على الحقوق

[1] مداني لخضر ، **مرجع سابق**، ص20.

[2] **المرجع السابق**، ص20.

الجمركية كمصدر لتغذية الخزينة العمومية تختلف من دولة إلى أخرى، وفي الغالب تعتبر مصدرا معتبرا في الدول النامية على خلاف الدول المتقدمة أين لا تشغل حيّزا كبيرا من إيراداتها الجبائية.[1]

❖ **الهدف الاقتصادي:**

إلى جانب الدور الجبائي التقليدي للحقوق الجمركية تلعب هذه الأخيرة دورا اقتصاديا معتبرا، وذلك من خلال مجموعة من الوظائف تؤديها وهي:[2]

– الحقوق الجمركية أداة حمائية؛

– الحقوق الجمركية أداة لتشجيع الإنتاج الوطني؛

– الحقوق الجمركية أداة لتعديل الميزان التجاري؛

– الحقوق الجمركية أداة لحماية الشغل والحفاظ وعلى الرأسمال الوطني؛

–الحقوق الجمركية أداة لإعادة توزيع الدخل.

الفرع الثاني: تطور موارد الجباية الجمركية في الجزائر

تعتبر موارد الجباية الجمركية من بين أهم موارد الخزينة العمومية للدولة خاصة في الدول النامية، والجزائر لا تخرج عن هذا النمط حيث تعتمد على مجموعة من الضرائب والرسوم الجمركية التي تقوم مصالح الجمارك بتحصيلها وتوريدها لفائدة الخزينة العامة.

وفيما يلي سنحاول دراسة وتحليل تطور الإيرادات الجمركية في الجزائر خلال الفترة 1992–2004 وكذلك مدى مساهمتها في تمويل الخزينة العمومية.

---

[1] **المرجع السابق**، ص21.

[2] **المرجع السابق**، ص21.

الجدول رقم (17):تطور الإيرادات الجمركية في الجزائر خلال(1992–2004).

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الايرادات الجمركية	الإيرادات العامة	حصة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة
1992	59	311.9	%19
1993	54	313.9	%17.2
1994	84.6	477.2	%18
1995	132.6	611.7	%21.7
1996	135.7	810.1	%16.7
1997	132	933	%14
1998	140	785	%18
2001	183	1285	%14.24
2002	230	1409	%16.32
2003	261	1468	%17.78
2004	281	1528	%18

المصدر: مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل نظام متعدد الأطراف**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية الجزائري ص52.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ان الإيرادات الجمركية لها النصيب الأوفر من الإيرادات العامة للدولة وهو دليل عن الأهمية البالغة التي تحتلها، حيث عرفت ارتفاع محسوسا ومستمرا وذلك بسبب الارتفاع المستمر للواردات الجزائرية خلال الفترة 1992–2004.

هذا الارتفاع الكبير للواردات الجزائرية نتيجة للانفتاح الكبير للاقتصادي الوطني والسوق الوطنية على الاقتصاديات العالمية، ويمكن تقسيم تطور الجباية الجمركية عبر مرحلة الدراسة إلى الفترات التالية:

المرحلة الأولى 1992–1996: مرحلة عرفت فيها الإيرادات الجمركية نموا متذبذبا ومنخفضا نوعا ما ذلك يرجع إلى أسباب يمكن إيجازها فيما يلي:

- ضعف القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري؛
- الوضع الأمني والاقتصادي الذي كانت تعيش فيه الجزائر؛
- انخفاض أسعار الكثير من المواد الأولية في الأسواق العالمية منها القمح، السك، الزيتون.

المرحلة الثاني 1997-2004: عرفت فيها الإيرادات العامة والجمركية ارتفاعا محسوسا وملحوظا، وذلك راجع إلى عدة أسباب منها:

- البحبوحة المالية التي كانت تعيش فيها الجزائر نتيجة ارتفاع اسعار البترول؛
- زيادة القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري

المطلب الثاني: اثار اتفاق الشراكة على موارد الخزينة العامة

الفرع الاول: عرض مخطط عام للتفكيك الجمركي للمنتجات المصنعة في إطار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية

يتم فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الصناعية لدول الاتحاد الأوربي بطريقة مرحلية، حيث يتم إلغاء كل الحقوق خلال فترة اثني عشر سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

ويتم توزيع نسب الحقوق الجمركية في التعريفة الجمركية على أساس درجة تطور المنتجات، وكذلك يتم توزيع الرزنامة الزمنية للتفكيك الجمركي على ثلاث قوائم للمنتجات(انظر الشكل(4))، ويتم الإعفاء الكلي على منتجات القائمة الأولى بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ بينها القائمة الثانية والثالثة بطريقة تدريجية، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (18) : توزيع رزنامة التفكيك الجمركي حسب اتفاق الشراكة الأورو جزائرية

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
القائمة الأولى	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0
القائمة الثانية	%100	%80	%70	%60	%40	%20	%0	%0	%0	%0	%0	%0
القائمة الثالثة	%100	%90	%80	%70	%60	%50	%40	%30	%20	%10	%5	%0

المصدر: مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية**، رسالة ماجيستير مقدمة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل مالي، جامعة الجزائر، ص247.

ويبلغ عدد بنود التعريفة الجمركية الجزائرية 6069 بندا منها 5139 بندا تمثل منتجات مصنعةو930 بندا تمثل منتجات زراعية ،وتشمل القائمة الأولى من المنتجات المصنعة سلع التسيير وتتكون من 2075 بندا، أما القائمة الثانية فتشمل سلع التجهيز وتتكون من 1100 بندا تعريفا، أما القائمة الثالثة من المنتجات المصنعة فتضم 1964 بندا تعريفيا وتمثل قائمة السلع الاستهلاكية.

وإسنادا إلى إحصائيات سنة 2003 فإن الواردات الجزائرية المعنية بالتفكيك الجمركي تبلغ قيمتها 531 مليار دينار، حيث تمثل القائمة الأولى 22.8% منها أي 121مليار دينار، والقائمة الثانية 52.8% أي مبلغ 281مليار دينار، أما القائمة الثالثة فتمثل 24.3% من الواردات الجزائرية لسنة 2003بقيمة 129 مليار دينار جزائري .

الشكل رقم (11): مخطط التفكيك الجمركي على السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي حسب احصائيات 2003.

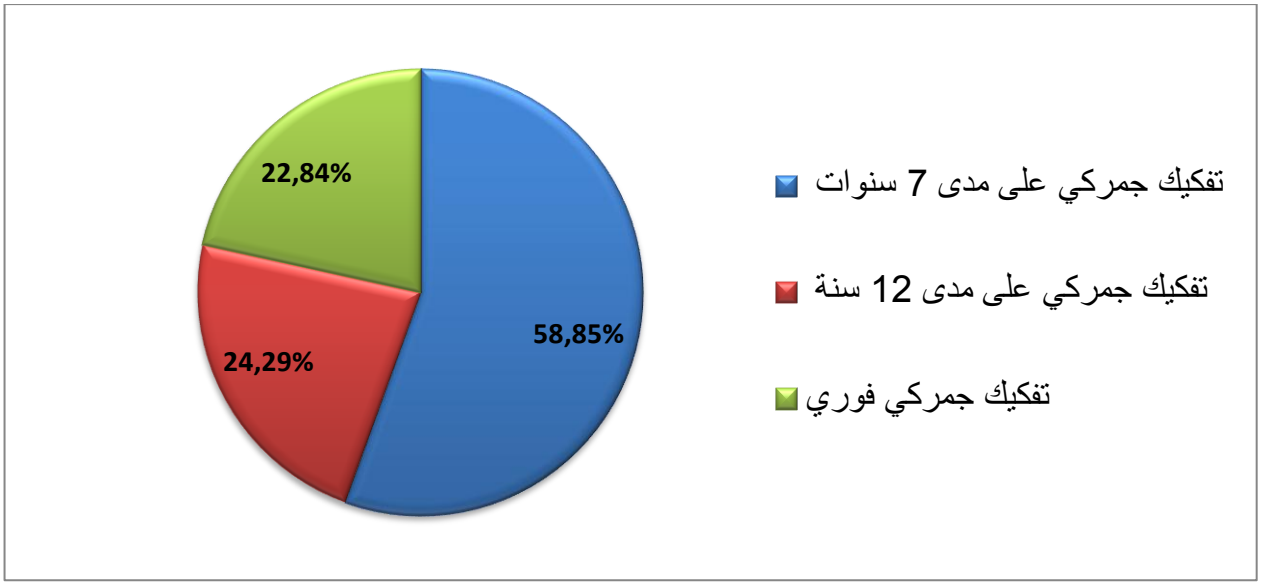

المصدر: ، مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية**، رسالة ماجيستير مقدمة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل مالي، جامعة الجزائر، ص249.

وسنحاول فيما يلي تحليل وتفصيل المنتجات المعنية بالتفكيك الجمركي حسب كل قائمة:

- **القائمة الأولى: (المواد الأولية عموما)**

وتضم مجموع السلع من المواد الأولية التي يتم إعفاء خضوعها للحقوق الجمركية مع بداية سريان تنفيذ الاتفاق حيث يطلق على هذه القائمة صفة تأشيرة الدخول، وتشتمل على 2075 بندا تعريفيا من الفصل

25 إلى 97 من مدونة التعريفة الجمركية، وتمس بالدرجة الأولى سلع التسيير بـ 2014 بندا والتي يخضع اغلبها لمعدل 15% بالنسبة لـ 1616 بندا، ومعدل 5% لـ 398بندا .

فيما لا يتعدى عدد بنود سلع التجهيز ضمن القائمة الأولى 37 بندا منها 31 بندا معفاة تماما من الحقوق الجمركية بمعنى أن التفكيك يمس بصفة فعلية 6 بنود فقط، أما السلع الاستهلاكية فتضمن 24 بندا منها 23 بندا معفاة تماما من الحقوق الجمركية.

وعلى هذا الأساس نقول أن التفكيك الجمركي الذي يمس القائمة الأولى متعلق بصفة جوهرية بمنتجات التسيير، وهذا ما يجعل انتقال معدات الحقوق الجمركية من 15% إلى 0% ميزة مهمة لمدخلات القطاع التحويلي لاعتبار أساسين:

- ❖ بقاء معدلات السلع النهائية مرتفعة 30%.
- ❖ انخفاض تكاليف المدخلات المستوردة.

- **القائمة الثانية:(سلع التجهيز أساسا)**

وتضم هذه القائمة السلع التي يتم تفكيك الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة عليها بصفة تدريجية على مدى سبع سنوات وتضم سلعا من قبيل قطع الغيار، المواد الصيدلية، تجهيزات ميكانيكية، وإلكترونية وكهربائية باستثناء الأجهزة الكهرو منزلية، وتبدأ عملية التفكيك انطلاقا من السنة الثانية لسريان الاتفاق، وفي كل سنة يتم تخفيض معدلات الحقوق الجمركية المفروضة على منتجات هذه القائمة لتصبح منعدمة في السنة السابعة .

و تشتمل هذه القائمة الثانية على 1100 بندا تعريفيا، وتمثل سلع التجهيز 912 بندا منها متبوعة بالسلع الاستهلاكية بـ136 بندا، أمّا سلع التسيير فتشكل 52 بندا من هذه القائمة.

- **القائمة الثالثة: (منتجات نهائية الصنع)**

تضم القائمة الثالثة كل البنود المتبقية وتشتمل أساسا على المنتجات نهائية الصنع الموجهة للاستهلاك، ويتم التفكيك الجمركي على هذه السلع بصفة تدريجية على مدى 12 سنة كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (19): توزيع منتجات القائمة الثالثة للتفكيك الجمركي حسب البنود والمعدلات.

المنتجات	عدد البنود	%0	%5	%15	%30
سلع التسيير	262	1	4	29	228
سلع التجهيز	292	4	17	16	255
سلع استهلاكية	1410	0	37	70	1303
المجموع	1964	5	56	117	1786

المصدر: زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص224.

من خلال الجدول نستنتج أن مجموع بنود القائمة الثالثة هو 1964 بندا، يخضع 1786 بندا منها للمعدل التعريفي الأقصى 30%، حيث تمثّل سلع التسيير منها 262 بندا وسلع التجهيز 292 بندا أما السلع الاستهلاكية فتمثل غالبية القائمة الثالثة بـ 1410 بندا.

الفرع الثاني: آثار الشراكة على المداخيل الجبائية للدولة

تعتبر الخسارة الجبائية(manque à gainer fiscal) في جانب الخزينة العمومية أهم الآثار المباشرة لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، إذ إن إلغاء الحقوق الجمركية المحصلة على الواردات من المنتجات الصناعية الآتية من دول الاتحاد الأوروبي سينقص من الإيرادات العامة للدولة، مع العلم أنّ الدور التقليدي الذي تلعبه التعريفة الجمركية هو توفير موارد مالية معتبرة للخزينة العمومية، فضلا عن الدور الاقتصادي الذي يتمثل في حماية النسيج الصناعي الوطني، وبهذا تشكل عملية التفكيك الجمركي رهانا حقيقيا أمام اقتصاد الجزائر، والتي التزمت بإلغاء كل القيود التعريفية لبناء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي في آفاق سنة 2020.

إن نسبة الإيرادات الجمركية إلى الناتج المحلي في الجزائر تتشابه بشكل عام مع المستويات المحققة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأخرى في المنطقة، غير أن الحاجة إلى فتح الاقتصاد للمنافسة الدولية يستدعي إدخال تخفيضات أخرى على التعريفية الجمركية وتقليل الضرائب التجارية بعد ذلك.

وبصفة خاصة فإن الاتفاق الموقع مع الاتحاد حول إنشاء منطقة للتجارة الحرة ينطوي على إلغاء تدريجي للحقوق الجمركية على الواردات من الاتحاد الأوروبي لتختفي كلّية بحلول عام 2020، وإذا كانت

هذه الواردات تمثل ثلثي الواردات الإجمالية للجزائر فإن إقامة منطقة للتبادل الحر سيترتب عنه فقدان تدريجي ثم نهائي للإرادات الضريبية المتعلقة بالتجارة الخارجية.

وقد بنيت السيناريوهات الأولى لحجم الخسائر الجبائية المتوقعة من طرف المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS) باستخدام إحصائيات التجارة الخارجية البينية لسنة 2000، حيث كان حجم الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بقيمة 5 مليار دولار أمريكي (مانسبته 51% من القيمة الكلية لواردات البلد)، لكن تمّ تحيينها سنة 2005 تحسبا لدخول الاتفاق حيز التنفيذ، بالاعتماد على بيانات التجارة البينية لسنة 2003 والتي سجلت واردات بقيمة 7 مليار دولار.

و كان حجم الخسائر الجبائية المتوقعة بالدينار الجزائري بناء على هذه التوقعات كالتالي :

– الخسائر المتوقعة بالنسبة للقائمة الأولى التي ستستفيد من التفكيك الجمركي الكلي مباشرة عند دخول الاتفاق حيز الاتفاق: 5.361.000.000 دج.

– الخسائر المتوقعة بالنسبة للقائمة الثانية التي ستستفيد من التفكيك التعريفي على مدة خمس سنوات ابتداء من 2007: 6.000.000.000 دج.

– الخسائر المتوقعة بالنسبة للقائمة الثالثة التي ستستفيد من التفكيك التعريفي على مدة عشر سنوات ابتداء من 2007 [حيث ان التاريخ النهائي في 2017 تم تأخيره إلى غاية 2020] 4.000.000.000 دج.

المجموع: 15 مليار و 361 مليون دج.

وقيمة هذه الخسائر الجبائية لكن مقيّمة بالدولار الأمريكي حسب سعر صرف الدينار الجزائري خلال سنة 2005 الذي كان 77 دج/ 1 دولار أمريكي، تكون عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ كالآتي:

- ✓ قائمة السلع الأولى: 69.623.373 دولار أمريكي.
- ✓ قائمة السلع الثانية: 77.922.077 دولار أمريكي.
- ✓ قائمة السلع الثالثة: 51.948.051 دولار أمريكي.

مجموع الخسائر الجبائية مقيمة بالدولار الأمريكي : 199.494.101 دولار أمريكي

لكن ومع دخول الشراكة حيّز التنفيذ في سنة 2005 وإلى غاية 2013، كان حجم الخسائر الجبائية المسجّلة فعليا على مستوى الخزينة العمومية أكبر من المتوقع، نظرا للارتفاع المستمر ضمن فاتورة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بمختلف مكوناتها من القوائم السلعية الأولى، الثانية والثالثة، بالأخص المنتجات والسلع الخاضعة لمعدلات رسوم مرتفعة، مما يعني خسارة أكبر جراء تطبيق الإعفاءات الناتجة عن الاتفاق .

الجدول رقم (20) : حجم الخسارة الجبائية الفعلية جراء تطبيق اتفاق الشراكة الاورو متوسطية

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الخسائر الجبائية	7.7	31	38.5	75	85.3	77	104	110.1	130.1

المصدر :المركز الوطني للإعلام والإحصائياتCNIS

الجدول أعلاه يوضح أن الخسائر الجبائية التي تعرضت لها الخزينة العامة من جراء دخول اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ كانت في منحى تصاعدي، من 7.7 مليار دج سنة بدأ تطبيق الاتفاق في 2005إلى 130.1 مليار دج سنة 2013، وهو دليل واضح على الانفجار الذي عرفه حجم الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، بمعنى آخر غياب إنتاج وطني يغطي هذا الطلب الاستهلاكي المحلي وعدم اغتنام المؤسسات الإنتاجية المحلية للإعفاءات الضريبية بخصوص المواد الأولية والوسطية وسلع التجهيز المستوردة من الاتحاد، لرفع إنتاجيتها والإحلال مكان الواردات .

خلال أفريل 2012 صرح السيد محمد بن مرادي وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن الخسائر الجبائية للجزائر من جراء تطبيق الاتفاق قدرت بـ3 مليار دولار، في حين أن بعض الخبراء يعتبرون أن قيمة هذه الخسائر اكبر وتصل في الحقيقة إلى 2.5 مليار دولار سنويا .

حسب تقديرات الجمارك الجزائرية، فإنه منذ بداية تطبيق اتفاق الشراكة خلال سنة 2005 إلى نهاية 2013 تعرضت الخزينة العامة إلى خسائر جبائية مقدرة بـ 658.7 مليار دينار أي ما يعادل ما قيمته 8 مليار دولار أمريكي.

في نهاية 2010طلبت الجزائر من الاتحاد الأوروبي تأجيل رزنامة التفكيك إلى غاية 2020 بدلا من 2017 بالنسبة للمنتجات نهائية الصنع (استهلاكية في الغالب)، مستندة في ذلك إلى بند في الاتفاق يمنح لها إمكانية تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر الجزائرية الأوروبية بثلاث سنوات لحماية اقتصادها المتضرر بالتبادلات التجارية غير المتوازنة مع هذا الفضاء التجاري الأوروبي الموحد .[1]

وخلال الدورة الخامسة لمجلس الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الخاص بالمواد الصناعية والمنعقدة خلال 15 جوان2010، تمت عملية مراجعة 1058 بند جمركي وتعريفي منشأه الاتحاد الأوروبي، وتأجيل وبالنسبة لمنتجات القائمة خلال سنة 2011، هذا ما يوضح الانعكاس السلبي لتفكيك التعريفة الجمركية.

وحسب ما جاء في آخر تقرير للوكالة الجزائرية لترقية الصادرات "ALGEX" سترتفع خسائر الخزينة العمومية المترتبة عن التعاملات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي إلى ما قيمته 19 مليار دولار سنة 2020،وهذا ما يفسّر ما جاء خلال آخر اجتماع لمجلس الوزراء لتقييم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وضرورة تعديل بنوده بما يخدم المصلحة الاقتصادية للبلد، حيث لم تستفد الجزائر من دخول الرساميل الأوروبية في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر كتعويض عن الخسائر الجبائية التي تحملتها الخزينة العامة منذ بدأ التفكيك الجمركي، بالأخص مع الظرف الحالي المتمثل في انهيار أسعار النفط ومستوى الجباية البترولية تبعا لذلك .[2]

المبحث الثالث: أثار اتفاق الشراكة على الاستثمار الأجنبي الأوروبي بالجزائر

سنحاول في البداية دراسة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالية نحو الجزائر، ثم سنركز على تلك القادمة من الاتحاد الأوروبي، قبل توقيع اتفاقية الشراكة ثم بعدها .

المطلب الأول: تطور مستوى الاستثمار الأجنبي في الجزائر

تمتلك الجزائر العديد من المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة كبر حجم السوق وانخفاض تكلفة الطاقة ووفرة اليد العاملة والموارد الطبيعية ،حيث كان من أهم أهداف الشراكة الأوروبية الجزائرية هو جعل المنطقة المتوسطية والجزائر منطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] فيروز سلطاني،،**مرجع سابق**، ص 176.

[2]مقال منشور في **جريدة الخبر**، [13 أكتوبر 2015] تم الاطلاع عليه في[30 أفريل 2016].

والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي الداخل إلى الجزائر خلال الفترة من 2002 إلى 2014.

الجدول رقم(21): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2014

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم التدفقات	1196	1065	634	882	1081	1795	1662
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم التدفقات	2646	2746	2264	2580	1500	1700	1488

المصدر:مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل الممثل له أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر عرفت مرحلة انخفاض في الفترة [2001-2004]، حيث انخفضت قيمتها من 1196 مليون دولار سنة 2001 واستمرت عبر منحى انحداري إلى غاية سنة 2004 حيث بلغت 882 مليون دولار، ثم عاودت الارتفاع ابتداء من سنة 2005ويفسّر ذلك ببيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال لشركةWATANIYAللاتصالات الكويتية.

الشكل رقم (12) : تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2012

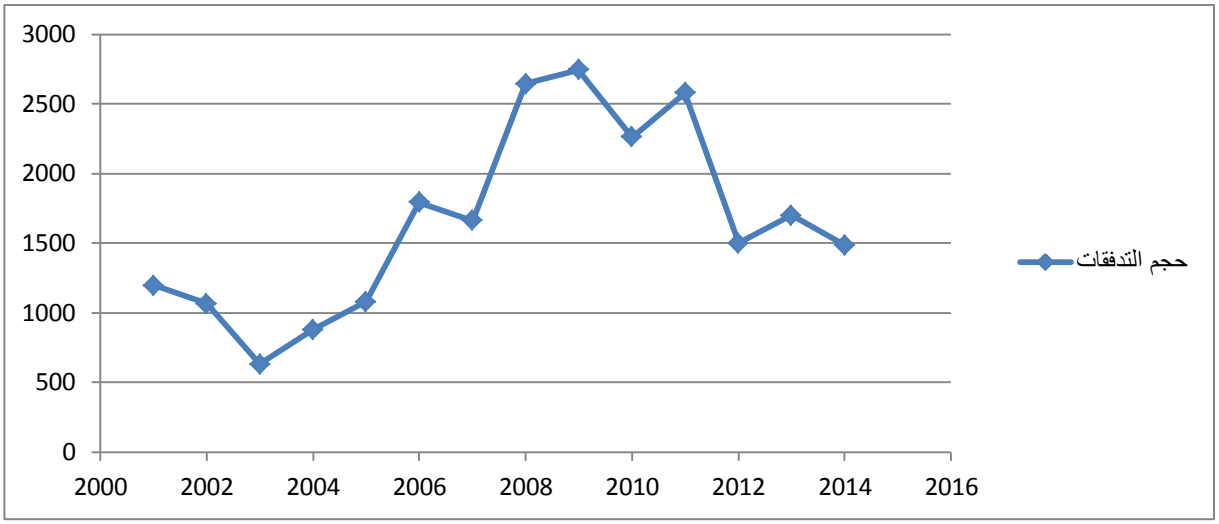

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (21)

وواصلت هذه التدفقات على منحى تصاعدي انطلاقا من سنة 2005 بشكل متذبذب، حيث انه في سنة 2005 قدّر حجم الاستثمار الوارد إلى الجزائر بـ 1081 مليون دولار، ثم توالى ارتفاع التدفقات خلال سنوات 2006 و2007 و2008 مسجلة على التوالي قيما بـ 1795 و1662 و2646مليون دولار.

ووتيرة الارتفاع الملحوظة هذه ضمن تدفقات الرساميل الأجنبية المستثمرة الداخلة إلى الجزائر يمكن ارجاعها في الحقيقة إلى تحسن المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني واستقرار التوازنات الاقتصادية، كما تفسّرها كذلك بعض التحفيزات الخاصة التي اعتمدتها الجهات المعنية بالاستثمار.

فوفقا لـ UNICTAD فإنّ قدرات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تطوّرت تدريجيا مقارنة ببعض الدول المغاربية المنافسة (تونس والمغرب)، فقد تحسّن المناخ الاستثماري خاصة في قطاع المحروقات الذي عرف تسجيل صفقات كبيرة مثل تلك الموقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية "سوناطراك" وشركة "BRITUSH PETROLUM" البريطانية، لتطوير حقل الغاز في منطقة عين صالح حيث بلغت قيمة الصفقة حوالي ثلاث مليار دولار.

ونلاحظ في سنة 2009 ارتفاع حجم التدفقات الداخلة إلى الجزائر من الرساميل الأجنبية المستثمرة إلى ما قيمته 2746 مليون دولار، وهذا الارتفاع النسبي يرجع إلى دخول مشاريع في قطاع البتر وكيماويات وتحلية المياه مرحلة الإنجاز .

ولكن في سنة 2010 انخفضت حصة الجزائر من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 2264 مليون دولار، وذلك بسبب تراجع المستثمرين الأجانب كرد فعل على قانون المالية لسنة2009 الذي سنّ قاعدة 49/51لصالح الطرف الجزائري في كل شراكة ضمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم جاء قانون المالية لـ 2010 ليدعم نفس الاتجاه الحمائي الجزائري في مقابل الرساميل الأجنبية المستثمرة (سنّ حق الشفعة مثلا)،نتيجة لذلك استمر هذا التراجع لتصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2012 إلى أدنى مستوى منذ سنة 2005 بسبب الانكماش الحاصل في الاستثمارات ضمن إنتاج المحروقات.

وفي سنة 2013 استقطبت الجزائر 1700 مليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر هذا ما أوضحه تقرير الأمم المتحدة، حيث احتلت بذلك الجزائر المرتبة 13 ضمن 54 بلدا من قارة إفريقيا وذلك بسبب جهود الحكومة الرامية إلى إصلاح السوق الجزائرية وجذب المزيد من الاستثمارات عن طريق تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص.

ولكن في سنة 2014 عاود حجم التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي الانخفاض إلى مستوى 1488 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط بسبب وفرة العرض وتراجع الطلب العالمي عليه، وبالتالي تراجع الاستثمار ظرفيا في هذا القطاع .

اولا: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي ما بين 2003 وماي 2015

1– التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

يوضح الجدول رقم (21)قائمة الدول التي تستثمر في الجزائر، عدد الشركات من كلّ بلد التي تنشط بالجزائر، وعدد المشاريع المنشأة داخل الاقليم الوطني من طرف هاته الشركات، حجم الوظائف التي تخلقها ضمن سوق العمل الوطني، والقيمة الكلية لهاته المشاريع الأجنبية بالنسبة لكل دولة، وهذا خلال الفترة الممتدة قبيل توقيع اتفاق الشراكة الأورو متوسطية مع الاتحاد الأوروبي إلى غاية 2015 .

الجدول رقم (22) : قائمة الدول المستثمرة بالجزائر ومشاريعها خلال الفترة 2003-2015

الترتيب	الدولة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	الإمارات	25	26	11.561	15.280
2	إسبانيا	20	24	6.702	7.860
3	فرنسا	62	81	10.011	5.950
4	فيتنام	2	2	1.999	4.743
5	سويسرا	7	12	5.874	4.538
6	مصر	9	11	7.350	4.178
7	المملكة المتحدة	18	24	2.033	3.738
8	الو. م. أ	31	34	3.210	3.303
9	الصين	12	12	9.566	2.658
10	لوكسمبورغ	1	3	4.349	2.447
11	دول أخرى	119	146	30.498	22.421
المجموع		306	375	93.153	68.040

المصدر : **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار 2015**، ص 119.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالفترة (2003-2015)، تكشف عن تنوع وتعدد مصادر المشروعات الاستثمارية الأجنبية المنجزة، حيث تعمل دول كثيرة على توجيه استثماراتها نحو الجزائر، وتأتي الدول الاتحاد الاوروبي في قمة هذه الدول من حيث عدد المشاريع المنجزة والمقدرة ب 129 مشروع استثماري وبقيمة 17548 مليون دولار، من القيمة الإجمالية للمشاريع الأجنبية. ثم تأتي الدول العربية في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع والمقدرة ب37 مشروع استثماري، وبقيمة 19485 مليون دولار، وهو ما يمثل تقريبا نسبة 45%من القيمة الإجمالية لمشاريع الاستثمار الأجنبية. تليها الولايات المتحدة الامريكية ب 34 مشروع استثماري وبقيمة 3303 مليون دولار من القيمة الإجمالية لهده المشاريع. وتأتي في المرتبة الأخيرة باقي الدول باستثمارات متواضعة .

الجدول رقم (23):التوزيع القطاعي للاستثمار الوارد إلى الجزائر ما بين 2003 إلى 2015

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	% من الإجمالي
1	الفحم والغاز الطبيعي والنفط	22	28	6.489	19.130	28
2	المعادن	17	21	16.486	14.371	21
3	العقارات	14	19	14.199	13.343	20
4	المواد الكيمائية	12	14	3.863	7.294	11
5	الفنادق والسياحة	8	12	5.826	2.678	4
6	البناء ومواد البناء	9	14	3.726	2.238	3
7	خدمات الأعمال	39	39	1.814	1.599	2
8	صناعة المعدات الأساسية سيارات	20	28	14.728	1.252	2
9	المنسوجات	9	9	3.678	997	1
10	التخزين	2	3	1.786	858	1
11	قطاعات أخرى	159	188	20.558	4.282	6
	الإجمالي	306	375	93.153	68.040	

المصدر : **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار 2015**، ص 119.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت على عدد معين من قطاعات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2003–20015، حيث احتلت كل من قطاعات الصناعة والخدمات، البناء والمحروقات والمعادن الصدارة من حيث عدد المشاريع المسجلة والمبالغ المقدرة، وبلغت28، 39، 28، 21مشروع على التوالي، وبمبالغ 1252 مليون دولار بالنسبة لقطاع الصناعة، و1599 مليون دج لقطاع الخدمات، و19130 بالنسبة لقطاع المحروقات، أما قطاع المعادن قدرت قيمته ب14371مليون دولار ويرجع السبب في دلك إلى ارتفاع مردودية هده القطاعات بالنسبة للشركات الأجنبية.

وقد حظيت كل من قطاعات العقارات والمواد الكيمائية والبناء والسياحة بالنصيب الاوفر من هذه الاستثمارات الأجنبية رغم أهميتها، فلم يسجل قطاع العقارات إلا 19 مشروع من إجمالي المشاريع، واما البناء وقطاع المواد الكيميائية فحظي ب 14 مشروع لكل منهما اما السياحة بلغ عدد مشاريعها 12مشروع

رغم اهميته، بينما سجلت استثمارات ضعيفة لباقي القطاعات، ويلاحظ على هذا الجدول غابة قطاع الزراعة على الرغم من اهميته.

المطلب الثاني: تقييم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر من الاتحاد الأوروبي

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر قبل توقيع على اتفاق الشراكة، وذلك لتقييم دور هاته الاتفاقية كعامل من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي.

أولا– تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد قبل اتفاق الشراكة (1998 إلى 2000)

من خلال الجدول الموالي نلاحظ أن فرنسا تستحوذ على أكبر قدر من الاستثمارات الأوروبية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1998– 2001بمجموع قدره 344 مليون دولار، ثم تليها اسبانيا بحصة تقدر بـ 221.045 مليون دولار، وفي المرتبة الثالثة تأتي إيطاليا بـ 148.265 مليون دولار.

الجدول رقم (24) : تدفقات IDE من الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر(1998–2001)

الوحدة:مليون دولار

البلد	1998	1999	2000	2001	المجموع
فرنسا	76.656	137.460	46.472	80.413	344.001
إسبانيا	16.209	16.373	35.596	152.867	221.045
إيطاليا	92.820	11.800	9.262	34.383	148.265
ألمانيا	20.062	7.836	66.509	37.791	132.198
هولندا	2.812	0.623	1.308	71.944	76.687
بلجيكا	14.648	0.571	4.484	12.384	32.041

المصدر:سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة،2006–2007،ص210.

ويمكن تفسير الحصص الاستثمارية لهاته الدول من الاتحاد الأوروبي(فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) في السوق الجزائرية ليس إلى اتفاقية الشراكة في حدّ ذاتها بقدر ما هي نتاج اتفاقيات التعاون العديدة التي وقّعتها مع الجزائر سابقا، مع الإشارة أنّ أغلب استثماراتهم تقع في قطاع المحروقات (TOTAL FINA

ELF , CEPSA , AGIP)، بالإضافة إلى الصناعة الغذائية (DANONE)، الخزف، الصيدلة، وبعض الصناعات الأخرى مثل العجلات والحديد والصلب.

ثانيا– تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الاوروبي بعد اتفاق الشراكة

سوف نحاول تسليط الضوء على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول الإتحاد الأوروبي نحو الجزائر، بالأخص بعد اتفاق الشراكة، وذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (25): الاستثمار الأجنبي الوارد من بعض دول الاتحاد الأوروبي خلال 2003–2008

الوحدة:مليون دولار

البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
إسبانيا	61.34	40.05	129.73	187.04	132.41	294.32	844.89
فرنسا	9.98	61.7	60.42	239.76	211.82	132.76	716.44
بلجيكا	0.31	3.53	0.81	4.11	99.61	221.91	330.28
إنجلترا	12.45	53.89	28.57	24.89	23.17	144.93	257.90
هولندا	12.25	2.88	0	6.19	3.09	183.46	207.87
إيطاليا	1.32	1.44	0.76	12.97	5.19	171.14	192.82
ألمانيا	6.38	9.38	10.38	36.44	69.83	21.76	154.17
قبرص	0.02	0	2.92	20	36.39	0.14	69.47
الدنمارك	0	0	1.37	7.85	4.31	3.05	16.58

المصدر : إبراهيم بوخلجة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية،** رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013، ص 260.

يوضح الجدول أعلاه أن إسبانيا، فرنسا، وبلجيكا هي الدول التي تستحوذ على معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نحو الجزائر من الاتحاد الأوروبي، وتبلغ حصة إسبانيا من هذه التدفقات بالتقريب هي 30%، فرنسا 26%، وبلجيكا 12%، حيث أن مخزون الاستثمارات الأوروبية في الجزائر قد عرف تزايدا مستمرا خلال الفترة 2004– 2008 .

حيث نلاحظ أنه بدخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 تضاعف مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من الاتحاد الأوروبي سنة 2006، ثمّ تجاوزت قيمة 1144.48 مليون دولار سنة

2008، في حين لم تكن قيمتها تتجاوز 173 مليون دولار سنة 2004، وهذا دليل بأن اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية أفرزت في البداية تفاؤلا لدى المستثمرين الاوروبيين ترجمته زيادة التدفقات الاستثمارية الأوروبية الواردة إلى الجزائر.

لكن الجزائر غيّرت وجهتها الاقتصادية مرة أخرى (تراجع نسبي عن الخوصصة والتحرير)، من خلال قوانين المالية التكميلية لسنتي 2009 و2010، حيث عدّلت من اطار الاستثمار المحلي بالأخص بالنسبة للأجانب من خلال سن قاعدة 49/51، والتي تنص أنه للاستثمار ضمن مجال الخدمات، البناء والتعمير، الصناعة وحتى بقطاع المحروقات لا تتجاوز حصة الشريك الاجنبي في أفضل الاحوال 49% من ملكية الشركة، في حين يحصل الشريك المحلي الجزائري على 51% بمعنى أن الاغلبية بيده لاتخاذ القرارات المهمة بشأن رسم الاستراتيجيات المختلفة للشركة، وتمّ تمديد هذه القاعدة لاحقا لتمس مجال البنوك .

وقد بعثت هذه التعديلات بإشارات سلبية للمستثمرين الاجانب بما فيهم الأوروبيين عن عدم جدية الطرف الجزائري في تحرير الاقتصاد والسوق المحلي امام رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة، مما يفسّر تراجع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بما فيه الوارد من الاتحاد الأوروبي ابتداء من هاته الفترة بما فيها الاستثمارات بقطاع المحروقات، فتراجع حجم التدفقات من 2.8 مليار دولار سنة 2009 وأخذت في الانخفاض التدريجي لتسجل 1.5 مليار دولار فقط سنة 2014 حسب الارقام الرسمية، حيث تفضل الشركات الاجنبية بما فيها الاوروبية في الوقت الحالي التركيز على تغذية الواردات المحلية بقطاع التجارة الخارجية وصفقات التموين بالتراضي مع الادارات والمؤسسات العمومية، بدل الاستقرار والاستثمار بالجزائر في ظل مناخ الأعمال غير المحفّز.

المبحث الرابع: آثار اتفاق الشراكة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

في هذا الاطار، سنحاول تبيّن الأثر الذي تركه اتفاق الشراكة الاورو متوسطية ما بين الجزائر والاتحاد الاوروبي على أداء مؤسسات هذا القطاع، هل استفادت من الاعفاءات الممنوحة بشان استيراد المواد الأولية وسلع التجهيز وحرية دخول السوق الاوروبية، أم انها تضررت من منافسة المنتوجات الاجنبية ذات المنشأ الاوروبي بالسوق المحلية .

المطلب الاول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الاول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ليس من الغريب أن نجد على مستوى كل دولة واحدة عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبعضها يعتمد على معيار رقم الأعمال والبعض الأخر على عدد العمال المستخدمين أو رأس المال المستثمر، والعديد من البحوث والدراسات تتفق أن معيار عدد العمالة الموظفة في المؤسسة هو الأنسب لتصنيف أنواع المؤسسات الاقتصادية .

ففي ألمانيا تعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة يتراوح عدد عمالها بين 6 و100 فرد، وفي اليابان هي التي يتراوح عدد عمالها ما بين 10 و300 فرد، أما الاتحاد الأوروبي فيعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا كانت تشغّل أقل من 250 فردا ولا يتجاوز رقم أعمالها 40 مليون اورو.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن المؤسسة تُعد صغيرة إذا كانت تشغل أقل من 6 عمال، بينما تُعد الصناعة التي تضم من 10 إلى 25 أو حتى 100 عامل صناعة متوسطة، وتُعد الصناعة التي تضم أكثر من 100 عامل كبيرة في بعض الدول الأقل نموا[1].

اما فيما يخص المشرع الجزائري فقد عرّفها بنص **المادة الرابعة من القانون التوجيهي** كما يلي:
" تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات وتشغل من 01 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع

[1] رحيم حسين، حاجي فطيمة "،**واقع وتحديات منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قواعد المنشأ في اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية**"،بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم العلم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص8.

حصيلتها السنوية 500 مليون دينار وتستوفي معايير الاستقلالية"[1]، وقد عرفت المواد 5،6،7 من نفس القانون التوجيهي المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (26): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تصنيف المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية (م د)
المؤسسة مصغرة	1–9عامل	20 مليون دينار	10مليون دينار
المؤسسة صغيرة	1–49عامل	200 مليون دينار	100مليون دينار
المؤسسة متوسطة	50–250عامل	من 200الى 2 مليار	100–500مليون دينار

المصدر: عازب الشيخ احمد، غربي العيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي واقع وافاق النظام المحاسبي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5–6 ماي 2013، ص5..

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على غرار الاهمية التنموية لهذه المؤسسات، تتمتع هذه الأخيرة بجملة من المميزات والخصائص التي تؤهلها للعب الدور القيادي في تنشيط الاقتصاد، ومن بين هذه المميزات تذكر ما يلي : [2]

1– **سهولة التأسيس:** لا تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة فهي تعتمد على جلب وتفعيل مدخرات الأفراد لإقامة مشاريع صغيرة في قطاعات متعددة من النشاط الاقتصادي.

2– **القدرة على الابتكار والتجديد:** وهذا من اجل ضمان بقائها، فكثير من براءات الاختراع يتم اكتشافها من طرف افراد (مؤسسات فردية) عكس المؤسسات الكبيرة التي ترتكز على انتاج السلع ذات الطلب المستمر.

3– **جودة الانتاج:** نتيجة التخصص الدقيق لمثل هذه المؤسسات مما يسمح لها بتقديم إنتاج بمواصفات وجودة عاليتين.

4– **سهولة الدخول والخروج من السوق:** وهذا بسبب قلة نسبة أصولها الثابتة إلى مجموع ممتلكاتها وأصولها، فضلا عن زيادة نسبة رأسمالها إلى مجموع خصومها اي قلة ديونها.

[1] سناء عبد الكريم الخناق، **المتطلبات التنظيمية للمنظمات الجزائرية المتوسطة والصغيرة في ظل الشراكة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي : اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13–14 نوفمبر2006 ،ص213.

[2] جمال عمورة، **ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات العالمية**، مقال منشور في الموقع الالكتروني: .Khemis Miliana .net.15/04/2016.18.54

5– نقص التكاليف الضرورية للتدريب والتكوين: تتميز هذه المؤسسات بعدم حاجاتها الكبيرة للتدريب والتكوين، وهذا نتيجة اعتمادها على اسلوب التدريب اثناء العمل، بالإضافة الى عدم استخدامها لتقنيات انتاج معقدة.

كما تتسم ايضا بما يلي :

– استخدام عدد كبير من العمالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تعتمد على التكنولوجيا؛

– لها القدرة على الانتشار الجغرافي ؛

– حرية استخدام النشاط الذي يسمح بالكشف على القدرات الذاتية.

الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وأساسيا في تنمية اقتصاديات الدول من خلال مساهمتها الفعالة في نشأة الصناعات الجديدة، وتوزيعها على مختلف المناطق الجغرافية داخل الدولة وتلبية حاجيات السوق ومختلف المستهلكين واستخدام الموارد المحلية، وعلاوة على دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإنها تقوم بـ [1]:

– تنمية وتطوير الانتاج وتعبئة المدخرات وتشغيلها الامثل؛

– الابتكار والتجديد حيث توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناخ المناسب للتجديد والابتكار والتطوير، نظرا لطبيعة العمل بها والذي يكون على شكل فريق متكامل في إطار هيكل تنظيمي يمتاز بالبساطة وسهولة التسيير، كما آن معظم الاختراعات عبارة عن أدوات وتقنيات إنتاج فردية تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة مبيعاتها، من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج وابتكار منتجات جديدة لتتمكن من التغلب على الاحتكار الذي تمارسه عليها المؤسسات الكبيرة الحجم على مستوى السوق؛

– توفير مناصب عمل من اجل تحسين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخفض من حدة البطالة؛

– تمتلك هذه المؤسسات القدرة على التصدير بدرجة اكبر من قدرة المؤسسات كبيرة الحجم وذلك واقع في العديد من دول العالم، فمثلا النمور الآسيوية قام نجاحها الاقتصادي أساسا على هذا النوع من المؤسسات كما قامت اليابان سنة 1990 بتصدير ما قيمته 37 بليون دولار من خلال مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة[2]

[1] بن يعقوب الطاهر، هباش فريد، **اثار اتفاق الشراكة الاوروجزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر، 13-14 نوفمبر2006، ص336.

[2]

– توفير احتياجات الشركات الكبرى فهي تقوم بدور المورّد للمواد الاولية والمنتجات النصف مصنعة، لذلك فإن انجح المؤسسات الكبيرة الحجم في العالم هي تلك التي تعمل باستمرار على تطوير علاقات استراتيجية مع هذه المؤسسات.

المطلب الثاني: تطوّر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليدية بالجزائر

تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا في بالغ الأهمية ابتداء من سنة 2000، وذلك بفعل تسهيل إجراءات إنشاءها من جهة تطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى، حيث أن جميع الإحصائيات المتوفرة تدل على أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمّ إنشائها ما بين 2001– 2007، وذلك بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001.

اولا– تطوّرها من حيث التعداد :

حسب احصائيات صندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) فان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تزايد مستمر حيث بلغ عددها 607296 مؤسسة سنة 2010 مسجلة بذلك ارتفاعا قدّر بـ 36459 وحدة مقارنة بسنة 2009، ويساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحصة 94% من النسيج المؤسساتي الوطني، و52% من إنتاج القطاع الخاص خارج المحروقات وحوالي 35% من القيمة المضافة في الجزائر.

بالنظر للجدول رقم(27) أدناه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند نهاية سنة 2012 عرف تطورا ملحوظا حيث تعدادها بـ 687386 مؤسسة بعدما كان عددها سنة 2002 يقدّر بـ 261853 مؤسسة، والعكس بالنسبة للمؤسسات العامة فعددها سجّل انخفاضا يقدر بـ217 خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة وذلك نتيجة لعمليات الخوصصة للوحدات المتعثرة، أمّا بالنسبة للمؤسسات التقليدية فقد تمّ تسجيل ارتفع عددها من 850 79مؤسسة سنة 2003 إلى 169080 مؤسسة سنة 2009، ليشهد بعدها تذبذب إلى غاية 2012 .

الجدول رقم(27): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (2003-2012)

طبيعة المؤسسات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسة الخاصة	207 949	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	455398	618515	511856	532702
المؤسسة العمومية	788	778	874	739	666	626	591	557	572	561
نشاط ص تقليدية	79 850	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	169080	135623	146881	154123
المجموع	288 587	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	625069	754695	659309	687386

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على منشورات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرةوالمتوسطة

وتجدر الإشارة إلى صعوبة التحديد الدقيق للعدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لوجود قطاع رسمي وآخر غير رسمي (قطاع موازي)، حيث ترتكز الأنشطة غير الرسمية بشكل خاص في قطاعات البناء والأشغال العمومية والتجارة والفندقة وغيرها من الخدمات الموجهة للاستهلاك (بسبب الطابع العائلي لها) وهي تقريبا نفس القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . كما يعود ظهور ذلك القطاع الموازي إلى ارتفاع الأعباء الجبائية وشبه الجبائية المفروضة على هذه المؤسسات، الثقل المفرط للضرائب، وأعباء الأجور والأعباء الاجتماعية بالمقارنة مع البلدان المجاورة إضافة إلى سوء التسيير.

ويفسر تطوّر تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما بيّنه الجدول آنفا نظرا للجهود التي بدلتها الدولة لترقية القطاع، من خلال برامج التنمية والنمو الاقتصادي المتتالية منذ بداية سنوات 2000 والتي تضم مشاريع متنوعة ذات بعد وطني ومحلي، من شأنها تحفيز ديناميكية العرض والطلب وإنشاء مخزون ملموس من الفرص الاقتصادية لآلاف المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين، ومن بين الآليات التي وضعتها الدولة من أجل تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدينا: صندوق ضمان القروض(FGAR)، صندوق

ضمان قروض الاستثمار(CGCI PME)، ودعمت هذه الإجراءات بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(AND PME).

يمكن القول إذن أنّ العدد المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص تمّ تسجيله خاصة بعد الانتقال نحو اقتصادالسوق وخوصصة المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى ظهورمؤسسات أخرى في الميدان والتي شملت نواحي متعددة من الاقتصادي الوطني (البناء والأشغال العمومية، المواصلات،الخدمات العائلية، الفنادق الإطعام)، حيث أعطيت لها أولوية من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعداد برنامج لتأهيل 20000 مؤسسة خلال المخطط الخماسي2010– 2014، وكذلك إنشاء بنكا المعلومات لهذه النوع من المؤسسات، بالإضافة إلى تخصيص بنوك تعمل على تمويلها ضمن شروط محددة، كما عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تحولا في طبيعتها القانونية (من عمومية إلى خاصة) مما أدّى إلى تراجع في تعدادها .

كما يغطّي نشاط الصناعة التقليدية ما يقارب 30 % من مجموع تعداد المؤسسات، وتميّزت بتطور دائم في عددها الى غاية 2009 لتشهد بعدها تذبذبا في تعدادها، حيث قدّر معدّل تطوّرها في 2009 بـ 33.25 % لتشهد بعدها تراجعا في السنوات الأخيرة.

ثانيا– توزيعها حسب طبيعة النشاط :

شهد القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا وهذا للانفتاح والخوصصة التي شهدها القطاع العام، والشكل الموالي يوضح مدى تطور المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط، حيث يحتل فرع نشاط الخدمات المرتبة الأولى في السنوات الأخيرة إذ قدّر عدد المؤسسات الخاصة بهذا النشاط خلال السداسي الأول لعام 2012 بـ 195889 مؤسسة، ثم يليه نشاط البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بـ 139875 مؤسسة خاصة خلال السداسي الأول لعام 2012 .

الشكل البياني رقم (13) : تطوّر المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط

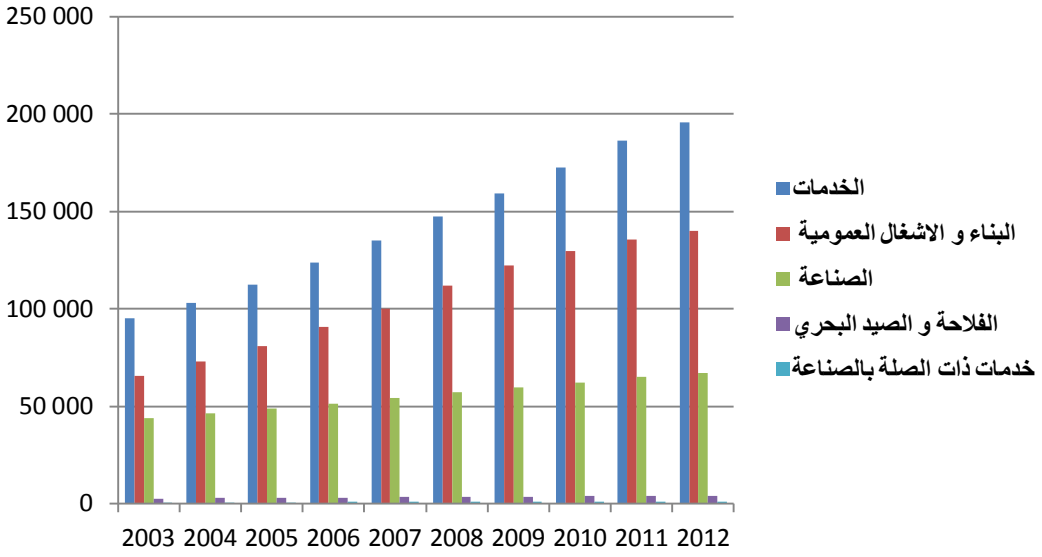

المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فالملاحظ من خلال الشكل أن النسبة الأكبر من المؤسسات المنشأة في الجزائر هي تابع للقطاع الخاص، اما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فلا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا الأمر الذي يفسّر بالتوجه الاقتصادي الذي اتخذته الجزائر من بداية الثمانينات، ويرجع وجود نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى بعض الأسباب والمعطيات والموضوعية أهمها:

– التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرنامج التعديل الهيكلي في الجزائر، الأمر الذي طرح حتمية تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعالجة تخلي الدولة عن بعض الأنشطة الاقتصادية، وامتصاص المسرحين من مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي.

– الدور المتعاظم للقطاع الخاص خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، وترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية وخدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تمّ التخلي عنها مثل إعادة تنشيط الصناعات التقليدية، المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية....الخ.

وعليه نستنتج بأن مجموعة النشاطات الصناعية تعتبر الأضعف مقارنة بمجموع النشاطات الخدماتية ونشاطات البناء والأشغال العمومية، مما نشير إلى وجود الحاجة الماسة إلى آليات أخرى لتعزيز مجموعة النشاطات الصناعية.

المطلب الثالث: تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اتفاق الشراكة

لقد أعطت الدولة أهمية كبيرة وبالغة لترقية ودعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقدرته على خلق الاستثمارات وتوفير مناصب شغل، ومساهمته في إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي وتحقيق التنمية.

الفرع الاول : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

حيث أدّى ارتفاع عدد هذه المؤسسات في الجزائر إلى زيادة في خلق مناصب الشغل وبذلك التقليل من حدّة مشكل البطالة، ومن خلال الجدول أدناه نلاحظ أن هناك زيادة في تشغيل اليد العاملة في القطاع الخاص ما بين سنوات 2003 إلى 2009 من 538055 إلى 1363444 عامل، وهي زيادة يمكن ارجاعها لعملية الخوصصة .

في حين نجد ان هناك تراجع في عدد العمال في القطاع العام حيث انخفضت اليد العاملة به بـ 2937 عامل ما بين 2003 و2004، لترتفع بعد ذلك بـ 4457 عامل سنة 2005 وتنخفض من جديد بـ 14622عامل في 2006 ويستمر بالانخفاض الى غاية 2009 .

الجدول رقم (28): تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2003–2009

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد عمال القطاع الخاص	538055	592758	888829	977942	1064983	1233073	1363444
عدد عمال القطاع العام	74763	71826	76283	61661	57146	52786	51635
عدد العمال في الصناعات التقليدية	–	165247	192744	213044	233270	254350	341885
المجموع	612818	823831	1041395	1252647	129853	1540209	1756964

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اما بالنسبة للصناعات التقليدية نجد ان اليد العاملة المستغلة في هذا القطاع في تزايد مستمر من 165247 عامل في 2003 الى 341885 عامل في سنة 2009.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات

باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات المتوسعة بوتيرة سريعة ضمن الاقتصادي الجزائري، فهي بطبيعة الحال تعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام والجدول الموالي يوضح تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من الفترة 2004الى 2011 .

الجدول رقم (29): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

الوحدة:مليار دينار جزائري

السنوات	2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	598.6	21.8	651	210.59	704.05	20.44	749.86	12.20	760.92	17.55	816.80	16.41	827.53	15.02	923.34	15.23
نسبةالقطاع الخاص في الناتج	2149.7	78.2	2364.5	78.41	2740.06	79.56	3153.77	80.80	3574.07	82.45	4162.2	83.59	4681.68	84.98	5137.46	87.77
المجموع	2745.4	100	3015.5	100	3444.11	100	3903.63	100	4334.99	100	4978.82	100	5509.21	100	6060.8	100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر حيث انتقل من 2745.4 مليار دينار جزائري سنة 2004 الى 6060.80 مليار دينار جزائري سنة 2011 ، كما يتضح لنا ايضا أنّ مساهمة القطاع الخاص (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في تزايد حيث ارتفعت من 78.2% اي ما قيمته 2146.75مليار دينار جزائري سنة 2004 الى 84.77% اي ما قيمته 5137.46مليار دينار جزائري سنة2011 .

ويمكن تفسير هذا الامر بالثقل الاقتصادي لهذه المؤسسات مستفيدة من مزايا اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، من حيث التحكم في التكاليف (الاعفاء التعريفي على المدخلات والعتاد الانتاجي المستورد) وسهولة الولوج إلى السوق الأوروبية دون حواجز تعريفية، بالإضافة إلى جهود الوصاية طبعا في دعم الاستثمار الخاص.

على العكس فإنّ مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام في تراجع مستمر، وذلك من حصة 21.8% سنة 2004 إلى 15.23% سنة 2011، ويعود هذا التراجع إلى عدم قدرة القطاع على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق تحت وقع تحرير التجارة الخارجية والخوصصة .

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة بالاقتصاد

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اهم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة داخل الاقتصاد والجدول الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوينها حسب قطاع النشاط

الجدول رقم(30) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

الشكل القانوني	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	578.88	579.72	639.63	704.19	711.75	926.37	1015.19	1173.71
البناء والاشغال العمومية	458.67	505.42	610.07	732.71	869.99	1000.05	1071.75	1262.57
النقل والمواصلات	503.87	597.78	765.23	830.07	863.57	914.36	988.09	1049.77
خدمات المؤسسات	50.69	57.23	62.36	71.71	84.04	98.58	122.37	137.59
الفندقة والاطعام	62.64	69.62	74.85	8.75	91.18	105.45	114.39	121.85
الصناعة	119.24	126.48	134.9	152.13	164.16	187.155	197.53	231.85
صناعة الجلود والاحذية	2.68	2.72	2.55	2.38	2.53	2.55	2.59	2.60
التجارة	607.05	668.13	717.96	833	1003.2	1151.62	1279.47	1444.63

المصدر : من إعداد الطالبتان اعتمادا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة مضافة في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية في تزايد من سنة لأخرى، وذلك في معظم فروع النشاط الاقتصادي كالزراعة، البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات، الصناعة الغذائية، مستفيدة من الحصول على المدخلات الانتاجية (مواد اولية، سلع وسيطة، سلع تجهيز) من السوق الاوروبية بتكلفة منخفضة بسبب الاعفاءات الضريبية نتيجة التفكيك التعريفي، بينما لا تساهم باقي الفروع بنفس الحصة كالمؤسسات الخدمية الأخرى مثل الفندقة والإطعام .

الفرع الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات .

تمثل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية فمثلا شكّلت نسبة تفوق 97.04%من القيمة الإجمالية للصادرات لسنة 2012، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة ومقدرة ب 2.96 % من القيمة الإجمالية أي بقيمة 2.18 مليار دولار أمريكي خلال نفس السنة .

لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل 99%من مجموع المؤسسات في الجزائر.

والجدول رقم (31) يوضح مجموعة المنتوجات المصدّرة خارج المحروقات والتي تتكون اساسا من :

– منتوجات نصف مصنعة وتمثل 2.24% من القيمة الاجمالية للصادرات وذلك بقيمة 1.66 مليار دولار امريكي.

– السلع الغذائية بنسبة 0.42% اي تقدر بقيمة 313 مليون دولار امريكي .

– سلع التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بالنسبتين التاليتين على الترتيب 0.04% و0.02%.

الجدول رقم(31): أهم المنتجات المصدّرة خارج المحروقات 2011–2012

المنتجات	2011		2012	
	القيمة (مليون$)	النسبة(%)	القيمة(مليون$)	النسبة(%)
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	836.01	40.54	909.17	41.57
النشادر المنزوعة الماء	371.73	18.03	481.21	22.00
سكر الشمندر	265.23	12.86	207.97	9.51
فوسفات الكالسيوم	128.34	6.22	152.88	6.99
الكحول غير الحلقية	41.75	2.02	3.1	2.24
الهيدروجين والغازات النادرة	39.14	1.90	36.04	1.65
المياه بما فيها المعدنية	25.72	1.25	31.13	1.42
التمور	23.37	1.13	24.71	1.13
جلود مدبوغة	20.33	0.99	14.87	0.68
الزنك على الشكل الخام	19.05	0.92	14.85	0.68

المصدر: سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الالفية الثالثة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 28،29 /10/ 2014،ص ص 9،10.

والملاحظ عدم تنوع القاعدة التصديرية خارج المحروقات وضآلة مساهمتها ضمن الصادرات الكلية للبلد تجاه العالم الخارجي اجمالا أو تجاه الاتحاد الاوروبي على التحديد، بالرغم من استفادتها من المعاملة التفضيلية والاعفاء الكلي من الضرائب والرسوم الجمركية عند ولوج السوق الاوروبية تبعا لما تنص عليه اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

فالآثار الايجابية المتوقعة نظريا جرّاء التوقيع على اتفاقية الشراكة مرتبطة بانخفاض التكاليف الانتاجية للمؤسسات المحلية (عامة وخاصة، كبيرة ، صغيرة ومتوسطة) مما يزيد من تنافسيتها السعرية محليا وفي الخارج، بالأخص إذا ترافق الامر مع فرصة الدخول المجاني إلى السوق الأوروبية عبر الاعفاء التعريفي، فضلا عن اكتساب التكنولوجيا وخبرة التسيير الحديث من خلال عقد مختلف أنواع الشراكة بين المؤسسات المحلية ونظيرتها من الاتحاد الأوروبي .

غير أن الملاحظ أن الآثار السلبية المتمثلة في فقدان حصص من السوق المحلي في وجه الواردات السلعية من الاتحاد الأوروبي، ذات النوعية الأعلى والسعر المنخفض جراء التفكيك الجمركي والاعفاء من الضرائب والرسوم على الواردات، قد تغلّب على الآثار الايجابية سابقة الذكر وأضعف من مقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة بالجزائر على النضج التنافسي، فلا تزال عاجزة عن تتحكم في التكاليف او جانب النوعية، مما يصعّب عليها الاستمرار محليا في وجه منافسة الواردات الأوروبية، أو التوجه نحو التصدير بالسوق الأوروبية بالأخص في ظل وجود حواجز غير تعريفية مرتبطة بالنوعية والتغليف ومعايير الصحة والجودة وغيرها التي أغفل معالجتها اتفاق الشراكة .

خلاصة الفصل الثالث:

إن دخول الجزائر في اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي يؤدي إلى انعكاسات ايجابية وسلبية على الاقتصاد الوطني في جانبيه الكلي والجزئي .

حيث أدى دخول الاتفاق حيز التنفيذ في سنة 2005 إلى تفكيك الجمركي لمجموعة من السلع وذلك لتسهيل حركة المبادلات التجارية، نتج عنها ارتفاع قيمة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005 الى2014 بشكل كبير جدا، في مقابل نجد نسبة طفيفة لصادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي خارج قطاع المحروقات بنسبة قدرت ب 6.7%بينما تمثل الصادرات في قطاع المحروقات ما نسبته 94.3% من إجمالي الصادرات.

وتعتبر الإيرادات الجمركية من بين أهم موارد خزينة الدولة حيث تمثل ما نسبته 25 % من الإيرادات الكلية، وبذلك أدى تفكيك الرسوم الجمركية للواردات الداخلة إلى الجزائر إلى خسارة أهم مورد للخزينة الدولة حيث قدرة خسارة الخزينة العمومية لأكثر من 600 مليار دينار جزائري .

إن استثمار الأجنبي المباشر من بين أهم مصادر التمويل الخارجي للدول نظرا للدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وهذا إذا تمكنت الدولة من توجيه هذه الاستثمارات

الى قطاعات حيوية، وعلى الرغم من الارتفاع المستمر للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر إلا انه يبقي محتشما مقارنة بدول نامية أخرى، وتحتل استثمارات دول الاتحاد الأوروبي المرتبة الثانية بعد دول أروبا.

تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث تمثل 94%من النسيج المؤسساتي الوطني، و52%من إنتاج القطاع الخاص خارج المحروقات، وحوالي 35%من القيمة المضافة.

الخاتمة

الخاتمـــــــــة:

إن دول جنوب شرق المتوسط كغيرها من الدول النامية وفي خضم التجاذبات الإقليمية التي طرأت على النظام الاقتصادي العالمي، وجدت نفسها بعد الاستقلال أمام ضرورة التعاون مع دول صناعية متقدمة في اطار ما يطلق عليه مصطلح الشراكة في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، حيث ارتبطت الدول العربية المتوسطية بعلاقات تعاون متعددة مع الاتحاد الأوروبي من خلالها منحت الدول الأوروبية بعض التسهيلات لدول الضفة الجنوبية من المتوسط – ومن بينها الجزائر – لدخول منتجاتها إلى السوق الأوروبية.

لقد تميز اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي المبرم في إطار البعد الثنائي للشراكة الأورو متوسطية بطرح برامج عمل مست كلا من الجوانب الاقتصادية، السياسية، الأمنية والثقافية، حيث وصفت هذه الاتفاقية بالأكثر شمولا مقارنة باتفاقيات التعاون السابقة .

ويعتبر مؤتمر برشلونة الإطار المؤسس لاتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية الذي ركز على الجوانب التالية :

- الجانب الاقتصادي والمالي
- الجانب السياسي والأمني
- الجانب الاجتماعي والثقافي

وتختلف اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية عن اتفاقية التعاون الاقتصادي الموقعة خلال السبعينيات لاعتمادها على مبدأ المعاملة بالمثل، فلم تعد المزايا التجارية تمنح من طرف واحد فقط وهو الاتحاد الأوروبي بل أصبحت مطلوبة من كلا الطرفين، كما يعتبر برنامج ميدا من بين اهم البرامج المساعدة التي قدمت من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم الشراكة الاورو متوسطية .

و قد تضمّن اتفاق الشراكة الاورو جزائري تسعة أبواب كما يلي:

- الباب الأول : الحوار السياسي
- الباب الثاني : الانتقال الحر للسلع
- الباب الثالث : تجارة الخدمات
- الباب الرابع : المدفوعات ورؤوس الأموال

- الباب الخامس : التعاون الاقتصادي
- الباب السادس : التعاون المالي
- الباب السابع : التعاون الاقتصادي والاجتماعي
- الباب الثامن : التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية
- الباب التاسع : أحكام مؤسساتية عامة

وقد ركّزت هذه الدراسة على تقييم واقع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والتي تركز أساسا على إقامة منطقة للتبادل الحر، لتكون النهاية الكلية للرسوم الجمركية على المبادلات التجارية في آفاق 2020 بعدما كانت بحلول 2017.

أ- نتائج الدراسة :

❖ لقد اهتم اتفاق الشراكة الاورو جزائرية بالجانب السياسي والاجتماعي لفتح باب التعاون السياسي المنتظم بين الاتحاد الاوروبي والجزائر، من اجل تحقيق اهداف سياسية وامنية في المنطقة خاصة مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، وكدا الحد من الهجرة من الدول جنوب المتوسط الى شماله .

❖ من نتائج اتفاق الشراكة الاورو _ جزائرية في جانبه الاقتصادي هو اقامة منطقة لتبادل الحر خلال فترة 12 سنة من بداية تنفيد الاتفاق في الفاتح من سبتمبر 2005 بصفة تدريجية وفق برنامج زمني يوضح مراحل التفكيك الجمركي بين الطرفين .

❖ لقد اعطى الاتحاد الاوروبي اهمية كبير لبرنامج التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية وتحرير التبادل التجاري لهده المنتجات للوصول الى اقامة منطقة لتبادل الحر، وذلك من اجل تصريف منتجاته الصناعية في سوق أوسع العلم أنه لا توجد منافسة وطنية لهذه المنتجات، حيث حظيت المنتجات الصناعية الخاضعة إلى التفكيك الجمركي بحصة أكبر من النصف من مجموع البنود التعريفية الخاضعة للتفكيك بنسبة تتجاوز 84 %

❖ على الرغم من الأهمية البالغة للجانب الزراعي بالنسبة للاقتصاد الوطني، إلا انه لم يحظ بنسبة كبيرة من البنود الخاضعة للتفكيك بنسبة لا تتعدى 15%، وذلك بسبب الدعم الكبير الذي يعطيه الاتحاد الاوروبي للجانب الزراعي المحلي .

❖ تعتبر الايرادات الجبائية من بين أهم موارد الخزينة العامة للدولة بالجزائر، حيث تمثل نسبة 25 % من الايرادات العامة لدولة .

❖ لقد وضعت سيناريوهات وتوقعات للقيمة التي سوف تخسرها الجزائر من جراء تفكيك الرسوم الجمركية، حيث أعطيت توقعات الخسارة لكل قائمة سلع كمايلي :

- ✓ القائمة الاولى: 3561.000.000دينار جزائري
- ✓ القائمة الثانية :ستستفيد من التفكيك ابتداءا من 2007 ب .6000.000.000 دينار جزائري
- ✓ القائمة الثالثة : والتي ستستفيد من التفكيك على مدى 10 سنوات ابتداءا من 2007 ب 4000.000.000 دج
- ✓ المجموع 15 مليار 361 مليون دينار جزائري.

❖ مع دخول الاتفاق حيز التنفيد كانت النتائج الفعلية كبيرة جدا حيث بلغت خلال الفترة من 2005 الى غاية 2013 قيمة 658.7 مليار دينار جزائري.

❖ هذه الخسارة أدّت بالجزائر الى تجميد التفكيك الجمركي خلال سنتين من اوت 2010 الى سبتمبر 2012 حيث تقدمت الجزائر بتاريخ 2010/6/15 بطلب الى الشريك الاوروبي من اجل مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي واعادة النظر في بعض التنازلات التي وافقت الجزائر عليها خلال الاتفاق.

❖ ان المشروع الاورو جزائري يعكس عدم التكافؤ الكبير في علاقات القوة بين الاتحاد الأوروبي من جهة والجزائر من جهة أخرى، فالاتحاد يفاوض ككتلة قوية عسكريا وسياسيا واقتصاديا يضم 28 دولة من بينها أهم الدول الصناعية المتقدمة، بينما تفاوض الجزائر بصورة منفردة حيث يعتمد اقتصادها على قطاع المحروقات بدرجة كبيرة في ظل الثقل المهمل لقطاع خارج المحروقات .

❖ تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، وهذا راجع للانفتاح على العالم الخارجي وخوصصة المؤسسات العمومية، حيث انه من بين أسباب تأجيل إنشاء منطقة التجارة الحر هو منح الفرصة للمؤسسات الوطنية للتطور أكثر لتعزيز القدرة التنافسية

ب- اختبار الفرضيات :

- من خلال الفصل الثالث الذي حلّلنا فيه الآثار التي أفرزتها اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية على الاقتصاد الوطني منذ دخولها حيز التنفيذ إلى غاية 2015، حيث سببت خسائر جبائية مهمة للخزينة العامة وعمقت من تبعية السوق المحلي للواردات الاوروبية، كما لم تكن لها الآثار الايجابية والتحفيزية المرجوة فيما يخص جذب الاستثمارات الاوروبية المباشرة، أو تفعيل القطاع الصناعي والمؤسسات المحلية، امكننا

الاستنتاج بصحّة الفرضية الثانية التي تنص انه " لم ترق النتائج التي أفرزتها اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية بالنسبة للاقتصاد الوطني، إلى الأهداف المرسومة التي كانت وراء توقيع الاتفاق" .

- من خلال الفصل الثالث أوضحنا الخسائر الهامة التي أفرزتها عملية التفكيك الجمركي على الايرادات الجبائية للميزانية العامة للدولة، بالأخص عندما تشكل الواردات من دول الاتحاد أكثر من نصف الواردات الوطنية الاجمالية، كان لزاما التفاوض على تأخير دخول منطقة التبادل الحر إلى غاية آفاق 2020، لمنح المزيد من الوقت للمؤسسات الانتاجية الوطنية للتأقلم مع المنافسة الاوروبية، في انتظار سياسات اضافية لتفعيل وتحسين مستوى من طرف الوصاية او بالشراكة مع الاتحاد الاوروبي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة التي تنص انه " في ظل الآثار السلبية لعملية التفكيك التعريفي على الخزينة العامة وعلى تنافسية المؤسسة المحلية، تأجيل الفضاء التبادلي الحر هو خطوة اولى في انتظار خطوات تكميلية " .

ج- الاقتراحات :

في ظل طبيعة الالزام القانونية لاتفاق الشراكة والتبعات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية لعملية التراجع عن تطبيق بنوده، لا تملك الجزائر حلا آخر ما عدى المطالبة بمراجعته وتأخير تطبيق منطقة التبادل الحر، وبعض التدابير المرافقة من قبيل :

- ❖ المطالبة بالمزيد من المساعدات المالية لتعويض الخسائر الجبائية جراء التفكيك الجمركي .
- ❖ المطالبة بالمزيد من المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا لصالح المؤسسات الانتاجية الوطنية .
- ❖ تخفيف الحواجز غير التعريفية (معايير الجودة والمواصفات والتغليف ....) المفروضة على المنتجات الوطنية لدخول السوق الاوروبية.
- ❖ تخفيض الحواجز الحمائية والمساعدات الممنوحة للمنتجات الزراعية الاوروبية، لتوفير فرصة المنافسة العادلة للمنتجات الزراعية المحلية في السوق الاوروربية .
- ❖ اشتراط استقرار الاستثمارات الاجنبية الاوروبية المباشرة بالجزائر، مع ضرورة ازالة العراقيل في وجهها مثل قاعدة 49/51، وتوفير المناخ الاستثماري المساعد (نظام بنكي، ضريبي، مالي، قانون العمل، البيروقراطية...)

قائمة المراجع

قائمـة المـــــراجـــع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب:

1) احسان هندي، **التكتلات الإقتصادية العالمية، الاتحاد الاوروبي نموذجا**، مجلة معلومات دولية، دمشق، العدد64،2000.

2) جمال جويدان الحمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006.

3) زينب عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2000.

4) سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

5) سمير محمود ناصر، **جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وأثارها السلبية على التطور الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الفرقد للنشر والتوزيع، سوريا، 2005.

6) عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع في الاسكندرية، مصر، 1982.

7) عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

8) عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000-2001.

9) عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القرمي**، سلسلة 2 لدراسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

10) عبير محمد علي عبد الخالق، **العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2007.

11) عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الاولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان2008.

12) عصام الدين أحمد أباضة، **العولمة المصرفية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.

13) علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

14) علي الدين هلال، جميل مطر، **النظام الاقليمي العربي**، دراسة في العلاقات العربية السياسية.

15) فريد النجار، **التحالفات الاستراتيجية**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة ،1999.

16) مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، الدار الجامعية الجديدة ،الطبعة الاولى، مصر، 2006.

17) محسن أحمد الخضري،**العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000.

18) محسن الخضيري، **اليورو، الاطار الشامل والكامل للعملية الأوروبية الموحدة**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.
19) محمد العربي الفلاح، **المتوسطية والشرق الاوسطية وجهان لعملة واحد**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2001.
20) محمد بن فهد، **الكوننة أو السوق العالمية**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع ،الأردن، 2005.
21) نيفين حسين شمت، **التنافسية الدولية وتأثيراتها على التجارة العربية والعالمية**، دار الكتاب المصرية، الإسكندرية،2009.

ب- المقالات:

22) مقال منشور في**جريدة الخبر**، [13 أكتوبر 2015].

ج- الرسائل الجامعية:

23) ابراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقيمية للإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو وجزائرية**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
24) أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية**، رسالة ماجيستر مقدمه في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائ، سنة، 2001.
25) أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 2010-2011.
26) برد رتيبة، **الحوار الأورو متوسطي**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2009.
27) بن عزوز محمد، **الاقتصاد الجزائري واشكالية الاندماج الاقتصادي الاقليمي**، في ظل رسالة دكتوراه مقدمة للعلوم الاقتصادية، جامعة دالي ابراهيم الجزائر، سنة 2010.
28) جيلالي بشلاغم، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمن المتطرف**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات اورومتوسطية، جامعة تلمسان، 2011.
29) جيلالي بشلاغم، **العلاقات الفرنسية في ظل سياسات اليمن المتطرف**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011.
30) خليفة مراد، **التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق قسم العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006.
31) زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص224.

32) زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف2011 -2012.

33) زكرى مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوربية المغاربية**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات اورو متوسطية، جامعة تلمسان، 2011.

34) سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة،2006-2007.

35) سلطاني سلمى، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية**، رسالة الماجيستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الجزائر، 2003.

36) سليمان بلعور، **استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر، 2003- 2004.

37) سمارة فيصل، **البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة الى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط**، رسالة ماجيستر، جامعة تيزي وزو، سنة2013.

38) سنوسي بن عومر، **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.

39) شحاب نوال، **أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والاعلامية جامعة الجزائر، سنة 2010.

40) عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودورهما في رفع القدرة التنافسية للدول**، رسالة دكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان.

41) عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية الاتفاقيات الشركة العربية الاورو متوسطية**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم ألاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2005-2006.

42) فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية والاقليمية والدولية**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة،2013.

43) لبنى جديد، **السوق الاوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة**، بحث علمي أعد لنيل شهادة الماجيستر في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة شرين 2004.

44) محمد بولعسل، **الآثار الاقتصادية لانضمام الدول المغاربية إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010 -2011.

45) مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفه الجمركية،** رسالة ماجيستير، علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر.

46) نادية بلورغي، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الاورو متوسطية** رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، سنة2014.

47) هويدي عبد الجليل، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر،** رسالة ماجيستر، جامعة بسكرة، سنة2013.

د-الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

48) بن يعقوب الطاهر، هباش فريد، **أثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** مداخلة ضمن الملتقى الدولي اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

49) بوهزه محمد، بن سديره اعمر، **واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الغاء الشراكة الآرو جزائرية،** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، 14/13 نوفمبر 2006.

50) خالد كواش، **أثر اتفاق الشراكة على القطاع السياحي في الجزائر،** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

1) رحيم حسين، حاجي فطيمة "،**واقع وتحديات منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قواعد المنشأ في اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية**"،بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم العلم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

51) سناء عبد الكريم الخناق، **المتطلبات التنظيمية للمنظمات الجزائرية المتوسطة والصغيرة في ظل الشراكة،** مداخلة ضمن الملتقى الدولي : اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

52) عازب الشيخ احمد، غربي العيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** مداخلة ضمن الملتقى الدولي واقع وافاق النظام المحاسبي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013 .

53) عبد الامير السعد، **الجدل الراهن حول الشراكة الأورو متوسطية،** الندوة الدولية حول آثار التوسع الأوروبي على المشروع الاور متوسطي، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير جامعة باجي المختار، عنابة،2002.

54) عبد الوهاب رميدي، علي سماي، **الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال اقامة منطقة تبادل الأورو جزائرية،** مداخلة مقدمة ضمن ملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد

الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

55) غراب رزيقة، سخار نادية، **محتوى الشراكة الأورو جزائرية**، ملتقى دولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13- 14 نوفمبر 2006.

56) مبارك بلالظة، **اهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 13- 14نوفمبر 2006 362.

57) محمد فرحي، **المخاطر الاقتصادية للشراكة الأوروبية. الجزائر، وشروط تخطيها**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري،، جامعة الجزائر يومي 13- 14 نوفمبر 2006.

58) مفتاح صالح بن يمينة دلال، **الاتفاق الشراكة الاورو الجزائري الدوافع، المحتوي الأهمية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي اثاروانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري جامعة فرحات عباس ،سطيف، 13 -14 نوفمبر 2006.

59) منير نوري، **أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن ملتقى الدول حول: متطلبات التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف الجزائر، 17- 18أفريل 2006.

60) **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار 2015.**

هـ -المجلات:

61) بهلول فيصل، **التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث العدد 11 جامعة سعد دحلب ،الجزائر، 2012.

62) حسينة محزم، **تقدير تأثير الأساليب الحمائية المقنعة في ظل اتفاقية الشراكة الاورو متوسطة**، مجلة الباحث، جامعة قسنطينة، العدد 15، سنة2015.

63) عزيزة سمينة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، العدد09، 2011.

64) علاوي محمد لحسن، **اتفاقيات الشراكة الأوروعربية: شراكة اقتصادية حقيقية أم شراكة واردات**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية.

65) علاوي محمد لحسن، **الاقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي**، مجلة الباحث، عدد 7، 2009- 2010 110.

66)منى يونس، **اقتصاد السوق بين الانفتاح والتحول**، مجلة كلية بغداد، للعلوم الاقتصادية، العدد 26، 2011.

67) سمينة عزيرة ، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة** ، مجلة الباحث ، العدد9 ، الجزائر ، 2011.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

a- Les livres:

68) JohnPinder, Simon usherwood, **the European union**, edition 1er, Egypt, 2014.

69) Burban jean louis **lis institution europeénnes**. Vuibert. Paris. 1997.

b- Les thèses :

70) Ziadlattouf **. la mise enoeuvre de l'accord dassociationalgerié –union europeenne**.thése de doctorat en droit international et relations internationales. université jean moulin.lyon.2011.

71) Hassainekeltouma .**accord d'association algerie-union europeenne.Quelles perspectives pour l'economiealgerienne** ? .mémoire de magistère en sciences économique .des science de gestion et des sciences commerciales .université d'Oran .2010-2011.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

72) جمال عمورة، **ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات العالمية**، مقال منشور في الموقع الالكتروني:

Khemis Miliana .net.15/04/2016.18.54.

73) **Minister du commerce ;Agence national de promotion du commerce extérieur.** www.min**commerce**.gov.dz.

الملخص :

تتناول هذه المذكرة دراسة تحليلية وتقييمية لاطار الشراكة الاورو متوسطية من خلال دراسة حالة الجزائر، خاصة بعد مرور عشر سنوات من دخول الاتفاق حير التنفيذ من الفاتح من سبتمبر 2005.

حيث شمل الجانب النظري على الاسس والمبررات النظرية المفسرة لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية، انطلاقا من العولمة والانفتاح الاقتصادي الذي كان نتاجهما الاقليمية الجديدة، حيث كان من نتائج هذه الاخيرة الشركة الاجنبية موضحا بذلك المفاهيم الاساسية، الاهداف، الأبعاد، والأهمية ... الخ

كما تم التطرق الى الشراكة الاورو متوسطية كاطار عام من حيث النشأة وأهم محاور هذه الشراكة، واعطاء نظرة حول مرتكزات الشراكة الاورو متوسطية الجديدة ثم التطرق الى تجربة الدول المغاربية مع هذه الشراكة وانعكاساتها .

كما تم عرض وبشكل مفصل اتفاق الشراكة الاورو جزائرية، حيث أن تاريخ العلاقات الاوروبية الجزائرية لم تكن وليدة اليوم، فقد كانت قبل اتفاق التعاون 1976 من خلال المبادلات التجارية التي كانت تتم بين الجزائر والمجموعة الاوروبية، وتعتبر اتفاقية التعاون لسنة 1976 اولى العلاقات الرسمية بين الجزائر والمجموعة الاوروبية حيت اقتصرت على التجاري فقط .

ويعتبر مؤتمر برشلونة 1995 مرحلة حاسة في تاريخ العلاقات الاوروبية الجزائرية، الذي نتج عنه توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة في أفريل 2002 بعد جملة من المفاوضات، الذي تم فيها استعراض المبررات التي ادت بالجزائر الى توقيع الاتفاق ومضمونه وأهم محاوره .

أما الجانب التطبيقي فيتناول دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاق الشراكة الأورو

جزائرية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني خاصة بعد مرور عشر سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ في 2005، من خلال تحليل وتقيم مجموعة من المتغيرات الكلية والجزئية والمتمثلة في تدفقات التجارة الخارجية مع الاتحاد الاوروبي، واثر هذه الشراكة على كل من ايرادات الدولة والاستثمار الاجنبي المباشر واخير على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة .

الكلمات المفتاحية : العولمة، الاقليمية الجديدة، الشراكة الأورو متوسطية، الشراكة الأورو جزائرية .

Résumé:

Le travail est une étude analytique et évaluative dans le cadre Euro-Méditerranéen en étudient l'état de l'Algérie, surtout que ça fait dix ans de la mise en œuvre de cet accord (depuis le 1 septembre 2005), il a englobé la partie théorique des bases et des

justificatifs théorique qui ont frêne cet accord économique partenariat à partir d'une nouvelle renaissance économique qui a engendré cette forgien partenariat en déterminant les principaux notions les butes, les dimensions ,l'importance...etc.

Aussi on a abordé le sujet Euro-méditerranéen comme un cadre générale en mettant le point sur sa mise en œuvre, les principaux axes de cet accord et encore plus donner un aperçus sur les piliers fondamentaux de cette dernière pour aborder l'expérience des pays maghrébins et son impact.

En plus, il y a un rapport détaillé sur partenariat coordination algérienne, vue gue les relations euro-algérien ne datent pas d'aujourd'hui, au préalable, il y a eu un accord bilatéral 1976, on le voit nettement dans les échanges commerciales entre l'Algérie et le marché européenne, l'accord de 1976 est considéré comme étant la première relation officielle entre l'Algérie et le marché européenne ça concernait comme ont la mentionné au paravent le commerce, le congrès de Barcelone 1995 est considéré comme étant une phase importance dans l'histoire de ces relations (algéro-europeén) qui a engendré la signature par l'Algérie de partenariat agreement en avril 2002 après des pourparlers on a exposé à cet effet les justificatifs qui ont poussé l'Algérie à prendre cette démarché.

Concernant la partie d'application on a abordé une étude analytique et évaluative de cet accord et son impact sur l'économie national (surtouts aprés10 ans de mise en œuvre en 2015), cette étude était possible, en analysant un ensemble de variation partielle et globale qui concerne flow du commerce extérieure avec l'union européenne, ainsi l'impact de l'accord sur les rendements de l'État, l'investissement étranger sur les petites et moyennes entreprises.

Mots clés:globalisation, nouveau régional, partenariat euro-méditerranéen, Partenariat euro-algérien

.